الدَّوَاوِيْنُ فِى مِصْرَ

خلال العَصْرِ الفَاطِمِيِّ

(٣٥٨-٥٦٧هـ/ ٩٦٩- ١١٧١م)

سمير عبد الله سليمان



الهيئة المصرية العَامة للكتاب

٢٠٠٦

سليمان، سمير عبد الله

الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي ٣٥٨-٥٦٧هـ/ ٩٦٩-١١٧١م/ سمير عبد الله سليمان- القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦

٣٣٦ص؛ ٢٠سم - (تاريخ المصريين)

تدمك ٩٧٧ ٤١٩ ٤٤ ٠٧

١- مصر - تاريخ- العصر الفاطمي (٩٦٩- ١١٧١م)

أ- العنوان

٩٥٣,٠٧٣٨

تقديم

القارئ العزيز يسعدني أن أقدم لك هذا الكتاب ضمن سلسلة تاريخ المصريين هذه السلسلة المجيدة التي تخصصت فى نشر الأعمال التاريخية الهامة خدمة للدارسين والدراسة التاريخية. فضلا عن نشر الرسائل العلمية التي تصدر في الجامعات المصرية والتي أصبحت ترى النور من خلال هذه السلسلة القيمة والتي تقدم مساحات عريضة من تاريخ مصر بأقلام باحثين جادين تحت إشراف أكبر أساتذة التاريخ في مصر.

وفي هذه الدراسة يقدم الباحث موضوعا قلما تناولته الأبحاث التاريخية وهو موضوع الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي رغم كثرة الأعمال التي تناولت العصر الفاطمي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العسكرية.

- أما في هذا البحث فقد قام الباحث برصد التنظيمات التي كانت عليها الدواوين وسائر ما يتعلق بها من تحديد مواقعها وأماكنها بالقاهرة والدواوين التي تم انشاؤها وما يخص موظفي هذه الدواوين من أحوال اجتماعية واقتصادية ومعالجة العلاقات المختلفة التي كانت تربط بينهم وبين الخلفاء والوزراء وسواهم من رجال الدولة والتي كانت يسودها الوفاق تارة والعداء الشديد تارة أخرى.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على مراجع ومصادر التاريخ الفاطمي المتاحة في مكتبات القاهرة ودور النشر بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المصادر المهمة التي أفادت البحث وساهمت في بنائه.

-والموضوع في الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على رسالة الماجستير وتعد موضوعا هاما جدير بأن ينتفع به الباحث المتخصص والقارئ المثقف.

والله ولي التوفيق،

د. عبد العظيم رمضان

مقدمة

لقد كان فتح الفاطميين لمصر بداية عهد جديد قامت فيه دولة مستقلة تماما الاستقلال، بعد ما كانت مجرد ولاية تابعة للخلافة السياسية، ومن ثم دعت الضرورة إلى إنشاء عدد من الدواوين، لتلائم الوضع الجديد، ولتكون دعامة يعتمد عليها في تنظيم شئون الدولة المختلفة السياسية والحربية والاقتصادية وسائر الشئون الإدارية.

والحقيقة أن الفاطميين اهتموا اهتماما بالغًا بهذه الدواوين، واعتنوا بها من خلال الوقوف بصفة مستمرة على أحوالها، ومعالجة ما قد يحتاج إلى إصلاح عند اعوجاج شئونها، إيمانًا منهم بدورها المؤثر في تسيير عجلة الحياة في المجتمع.

والحق أقول: إنني حينما أردت اختيار عصر ليكون مجال دراستي للماجستير رأيت اختيار عصر الدولة الفاطمية في مصر، وذلك لما تتميز به هذه الدولة من سمات خاصة.

ولكن قابلتني مشكلة كبرى، هي أن معظم الموضوعات المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحربية، قد تم بحثها، وإعداد دراسات أكاديمية عنها، ومن ثم كان علي أن أجد بضاعة أخرى أقدمها في دراسة تتسم بالجدة والتميز، فوقع اختياري على موضوع الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي وذلك لمدة أسباب:

١- على الرغم من كثرة الموضوعات التي عنيت بالتاريخ للعصر الفاطمي سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، فإنه لم يوجه أحد من الدارسين اهتمامه إلى موضوع الدواوين- على قدر ما وصل علمي وبحثي- فأخرجه في دراسة أكاديمية شاملة، تجمع شتاته، وتجلي غوامضه، وتنظمه في عقد فريد، على الرغم مما له من أهمية قصوى في التاريخ العام لهذه الدولة، إذ أن دراسة هذا الجانب تكشف اللثام عن كثير من الحياة والأنشطة المختلفة في الدولة الفاطمية.

٢- إن الفترة التي هي موضوع البحث، تطوت خلالها النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحربية تطورا خطيرا، ظهرت معظم أثاره واضحة جلية في الدواوين المختلفة التي اهتمت بهذه النظم المتعددة، والتي كانت تعكس دائما صورة مصر وسياستها الداخلية والخارجية.

٣- أن معظم هذه الدواوين لم تظهر في مصر إلا في العصر الفاطمي، مما احتاج إلى دراسة خاصة تعالج شئونها، وتوضح قيمة ما وصلت إليه من روعة التنظيم وبراعة الإدارة، فكانت سمة واضحة من سمات هذا العصر.

٤- أن هناك عددا من الدواوين كان يتم انشاؤها بسبب غموض معين، سرعان ما تزول بزواله، وذلك على امتداد عصر الدولة، مما استدعى رصد هذه التغييرات وبيانها في ثنايا الحديث عن الدواوين كموضوع متكامل.

ومن الصعوبات التي واجهتني عند دراسة هذا الموضوع:

١- ندرة المصادر التي اهتمت بذكر الدواوين بتفاصيلها.

٢- اقتصار المصادر التاريخية الفاطمية رغم كثرتها على ذكر النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم الاهتمام غالبا بالدواوين وأن ما جاء بشأنها في هذه المصادر لا يعدو شذرات متفرقة هنا وهناك مما تطلب قراءة هذه المصادر قراءة متأنية، والبحث بين ثناياها للظفر بلمحة أو إشارة ذات علاقة بموضوع الدواوين.

لقد حاولت في هذا البحث رصد التنظيمات التي كانت عليها الدواوين، والرسوم المتبعة داخلها، وسائر ما يتعلق بها من تحديد مواقع الدواوين وأماكنها بالقاهرة وعدد الدواوين التي كانت موجودة ثم اندثرت إبان ذلك العصر، وما نشأ من دواوين أخرى ظلت باقية إلى آخر عهدها.

وما يخص موظفي الدواوين من أحوال اجتماعية واقتصادية ومعالجة العلاقات المختلفة التي كانت تربط بينهم وبين الخلفاء والوزراء وسواهم من رجال الدولة، والتي كانت يسودها الوفاق تارة، والعداء الشديد تارة أخرى.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون مقسمًا إلى مقدمة تمهيد وستة فصول وخاتمة بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع.

وقد جعلت للتمهيد عنوانا هو: (نشأة الدواوين في مصر وتطورها إلى بداية العصر الفاطمي) تحدثت فيه عن الدواوين التي اشتهر وجودها بمصر من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر الفاطمي (٢١-٣٥٨هـ/ ٦٤٢-٩٦٩م).

وأما الفصل الأول وهو بعنوان (التنظيم الإداري والفني للدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي) فقد عنيت فيه بالتنظيمات الإدارية والفنية للدواوين في ذلك العصر.

وفي الفصل الثاني وهو بعنوان (دواوين الموارد المالية).

تحدثت فيه عن أنواع هذه الدواوين واختصاصاتها، وكيفية إدارتها، وأسماء الموظفين الذين تولوا إدارتها.

كما أظهرت فيه هذا التنظيم الرائع الذي كان يتبع في إدارة الدواوين المالية وخاصة ديوان الخراج.

وفي الفصل الثالث وهو بعنوان (دواوين النفقات ودواوين المراقبة والمراجعة).

تحدثت فيه عن الدواوين المالية التي اختصت بوجوه الإنفاق المختلفة داخل الدولة الفاطمية، كدواوين الرواتب، وديوان النفقات، وديوان الإشراف وغيرها من الدواوين التي اختصت بهذا الجانب.

وفي الفصل الرابع (ديوان الإنشاء وديوان البريد)

تحدثت عن ديون الإنشاء واختصاصه وموظفيه ورواتبهم والإجراءات المتبعة في إنشاء المكاتبات والرسائل، وأنواع الورق المستخدم في هذا الغرض.

وبينت فيه كذلك قيمة هذا الديوان الذي كان يعد بمثابة وزارة خارجية بالمعنى الذي تعرفه في عصرنا الحاضر، بل يجمع اختصاصات عدة كوزارة الإعلام وإدارة المحفوظات وغيرها.

كما عرضت فيه لديوان البريد، وأهميته في الدولة الفاطمية ووسائله المستخدمة مثل: الخيل، والحمام الزاجل.

وفي الفصل الخامس الذي جاء بعنوان (دواوين الجيش وديون الأسطول ودواوين أخرى). تحدثت فيه عن دواوين الجيش واختصاصاتها والدواوين الفرعية لديوان الجيش، والتي كان ظهورها لفترات معينة سرعان ما تختفي عن مسرح الوجود بانتهاء الأسباب التي من أجلها انشئت كديوان العرائف وديوان الشام، وديون الكتاميين.

كما تحدثت فيه كذلك عن ديوان الأسطول، وأهميته، واختصاصه، وعدد السفن الخاصة بالأسطول الفاطمي، والأدوات المستخدمة في صناعتها، بالإضافة إلى دور صناعة السفن في مصر ابان هذا العصر.

وكذلك تطرقت فيه للحديث عن بعض الدواوين التي جاء ذكرها فى المصادر التي توفرت للبحث ذكرا عابرا، دون بيان لاختصاصها أو معلومات تضئ الطريق للمزيد من المعلومات التي تظهر شخصيتها.

وجاء الفصل السادس والأخير بعنوان (الحالة الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية لموظفي الدواوين وعلاقاتهم المختلفة).

وقد تحدثت فيه عن أوضاع الموظفين الاجتماعية. وكيفية اهتمام الدولة بتوفير مناخ يلائم مكانتهم مما يوفر لهم حياة اجتماعية مستقرة.

كما تحدثت فيه كذلك عن العلاقات التي كانت تربط هؤلاء الموظفين بعضهم ببعض وكذا بينهم وبين الخلفاء والوزراء وكيف أن هذه العلاقات كان يسودها جو من الوئام والوفاق أحيانا ويغلب عليها طابع السوء والتنافر أحيانا أخرى بسبب الحسد والتنافس فيما بينهم، وتلك طبيعة مجتمع الموظفين في كل زمان ومكان.

وفي الخاتمة ذكرت أهم النتائج التي أبرزتها من خلال هذه الدراسة، هذا وقد اعتمد البحث على مصادر التاريخ الفاطمي المنشورة والمتاحة في مكتبات القاهرة ودور النشر بها ومن أهمها:

-كتاب نزهة المقلتين في أخبار الدولتين الفاطمية والصلاحية لابن الطوير المتوفي عام (٦١٧هـ/١٢٢٠م) وهو شاهد عيان على أحداث العصر الفاطمي، فقد كان أحد موظفي الدواوين، وكتابه يعد عمدة البحث، ومنه نقل «القلقشندي» في موسوعته الشهيرة «صبح الأعشى في صناعة الإنشا» و «المقريزي» في كتابه الشهير «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» المعروف بالخطط المقريزية.

وعلى الرغم من أن «ابن الطوير» كان يهدف من وراء كتابه هذا عقد مقارنة بين رسوم الفاطميين ورسوم دولة صلاح الدين إلا أن كل ما وجدناه في معظم كتابه خاصا بالحديث عن الدولة الفاطمية مما دفع ابن تغري بردي إلى أن يقول عنه: «وهو أجدر بأخبار الفاطميين من غيره » النجوم الزهرا ٥/٣٤١.

-وكتاب قوانين الدواوين لابن مماتي (ت ٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م) وهو أحد موظفي الدواوين في الدولة الأيوبية، وينتمي إلى أسرة عمل أكثر أفرادها في دواوين الدولة الفاطمية، وقد ذكر في كتابه الشروط الخاصة لمن يتصدى للعمل بالدواوين، وأسماء الوظائف الموجودة في كل ديوان واختصاص أصحابها، بالإضافة إلى معلومات مفيدة عن سائر أنواع الدواوين.

-وكتاب المنتقى من كتاب المنهاج يف علم خراج مصر للمخزومي (ت ٥٨٥هـ/ ١١٨٩م) وهو من رجال الدولة الفاطمية، وترجع أهمية كتابه لكونه المصدر الوحيد الذي قدم معلومات دقيقة وتفصيلية لدواوين الجيش الفاطمية.

-وكتابا: «قانون ديوان الرسائل» و «الإشارة إلى من قال الوزارة» وكلاهما لابن منجب الصيرفي (ت ٥٤٢هـ/ ١٤٧م). وكان شاهد عيان على الدولة الفاطمية وأحد موظفيها. وقد استفدت منه في التعرف على الكثير من موظفي الدواوين ورواتبهم وثرواتهم، وعلاقاتهم المختلفة بالخلفاء الفاطميين.

بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المصادر المهمة التي أفادت البحث وساهمت في بنائه مثل – كتاب نصوص من أخبار مصر لابن المأمون (ت ٥٨٨ هـ/ ١١٩٢م)، وكتب «المقريزي» «والنويري» وكذلك كتب الرحالة وأشهرهم «كتاب سفر نامه» لناصر خسرو (ت ٥٤٣هـ/ ١٠٦١م). بالإضافة إلى بقية المصادر والمراجع الأخرى المهمة، والتي من الصعب عرضها في هذا المقام، ولكنها جميعا مسجلة في قائمة المصادر والمراجع وأدين لكل منها بالتقدير والعرفان.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أتقدم بخالص شكري وتقديري واحترامي لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ محمد جبر أبو سعدة أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية بجامعة الأزهر، الذي كان ولا يزال لي ولغيري من طلاب العلم والمعرفة كالشجرة المثمرة التي تقدها تجد فيها خيرا كثيرا، لقبوله الإشراف على هذا البحث رغم شغله الشاغل، فأثمرت توجيهاته السديدة أعظم الأثر في خروج البحث على هذه الصورة، التي أرجو أن تكون مقبولة وطيبة إن شاء الله وكذلك أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ عبد الشافي محمد عبد اللطيف أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، الذي غمرني منذ كنت طالبا في مرحلة الدراسات العليا بمزيد من العناية والتوجيه والأستاذي الدكتور/ عبد الرحمن أمين صادق أبو راس، أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، الذي شارك في مناقشة البحث مشاركة بناءة، أفادت البحث أعظم إفادة بفضل توجيهاته السديدة وملاحظاته المفيدة.

وأخيرًا أرجوا أن أكون قد وفقت- بعون الله وفضله – في تقديم عمل مفيد نافع أدخر أجره ومكافأته عنده الله سبحانه.

الدولة المختلفة السياسية والحربية والاقتصادية وسائر الشئون

سمير عبد الله سليمان

تمهيد

نشأة الدواوين بمصر وتطورها إلى بداية العصر الفاطمي

الديون، تعريف وبيان:

«الديوان» اسم للموضع الذي يجلس فيه الكتاب والمسجل أو الدفتر الذي تسطر فيه البيانات المختلفة.

وأصل كلمة «ديوان» دون بكسر الدال، وتشديد الواو، فأبدلت إحدى الواوين ياء فقيل «ديوان» وجمعه «دواوين».

و «الديوان» اسم فارسي تكلمت به العرب، فقالوا «ديوان» ولم يقولوا ديوان بفتح الدال، كما قالوا، «ديباج» ولم يقولوا «ديباج».

وقد قيل في معناه بالفارسية، اسم للشياطين، فسمى الكتاب باسمهم، لحذقهم الأمور ووقوفهم على الجلي منها والخفي جمعهم لما شذ وتفرق، واطلاعهم على ما قرب وبعد، ثم سمي مكان جلوسهم بأسمهم فقيل «ديوان».

السبب في تسمية الديوان ديوانا:

وقد قيل في تسمية الديوان «ديوانا»: إن كسرى اطلع ذات يوم على كتاب ديوانه في مكان لهم، وهم يحسبون مع أنفسهم فقال «ديوانه» أي «مجانين» فسمي موضعهم بهذا الاسم، ثم حذفت الهاء من آخره تخفيفا لكثرة الاستعمال، فقيل: «ديوان» [1]، ثم نقل هذا الاسم إلى كتاب هذه الأعمال أو سجلها الذي يتضمن القوانين والحسابات فالدواوين إذن، دور الحكومة بما تحويه من سجلات «لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال، ومن يقوم بها من الجيوش والعمال».

ديوان الجند:

لم يكن على عهد رسول الله ﷺ وعهد خليفته أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – ديوان لإحصاء الأموال وضبط العطاء،

فلما كان زمن عمر (١٣-٢٣هـ/ ٦٣٤ – ٦٤٤)- رضي الله عنه - كثر المال، واتسعت البلاد، ووزاد الناس، فدونت الدواوين لوجود الدواعي، فكان – رضوان الله عليه- أول من وضع الدواوين في الدولة الإسلامية.

وفي عهد عمر – رضي الله عنه - أيضا تم إنشاء «ديوان الجند» بمصر، فكان ذلك أول تدوين بها- في ولاية أميرها «عمر بن العاص» حيث كان «يتم تدوين الجند فيه حسب القبائل التي ينتمون إليها، وأمام كل اسم ما رتب له ولإسرته من عطاء، يغني الواحد عن الاشتغال بحرفة أخرى، ويعينه على التفرغ للجهاد».

وقد بلغ الاهتمام «بديوان الجند» بمصر في عهد الدولة الأموية (٤١-١٣٢ هـ/ ٦٦١- ٧٤٩م) مبلغا كبيرا، فقد اعتنى «معاوية بن أبي سفيان» (٤١- ٦٠هـ/ ٦٦١- ٦٧٩م) باحصاء المسلمين، فجعل على كل قبيلة من قبائل العرب بمصر، رجلا يصبح كل يوم فيمر على المجالس فيقول: هل ولد الليلة فيكم مولود، وهل نزل بكم نازل؟. فيقال ولد لفلان غلام، ولفلان جارية، فيكتب اسماءهم، ويقال نزل بهم رجل من أهل كذا بعياله فيسميه وعياله، فإذا فرغ من القبائل كلها أتى الديوان وكتب ذلك.

وقد اختلفت قيمة الراتب حسب العصور المختلفة، حيث ضاعفت رواتب الجند في أوائل العصر الأموي، ثم نقصت في أخره، ثم زادت في أوائل العصر العباسي، وتدرجت في النقصان حتى صارت في أيام «المأمون»- (١٩٨-٢١٨ هـ/ ٨١٣- ٨٣٣م) – مائتين وأربعين درهما للجندي فى السنة فضلا عن حصته في الغنائم، وذلك في حالة الغزو.

كما وضع الطولونيون (٢٥٤ – ٢٩٢هـ/ ٨٦٨- ٩٠٥م) للجند العطاء، وقدروا لهم الرواتب.

وفي عهد الدولة الإخشيدية (٢٣٣- ٣٥٨ هـ/ ٩٣٥- ٩٦٥م) زادت رواتب رجال الجيش الذي كان يضم عدة طوائف من النوبة والترك والسودان.

كما جرت العادة أن يسند «ديوان الجيش» لكاتب من اندر كتاب الدولة، بحيث يكون من أعلى الناس قدرا، وأوسعهم صدرا، وأحسنهم خلقا وخلقا وأطيبهم أصلا، وأجملهم فصلا... خبيرا بالجيوش والعروض، ومعرفة الرجال ورتبهم وأقدارهم، وموقعهم من الدولة ويتقن أمر

الحيلة.. وشيات الدواب والسلاح، وله هيبة وحرمة كبيرة... يحترز عند العروض، فهو الأصل في انتظام الجيش.

كما ينبغي أن يكون عارفا بلغات جنده... ينهى للوزير ما يحتاج إليه من النفقات والجرايات.

ولذا كان يختار صاحب هذا الديوان، جهازا قويا من الرجال ليكونوا بين يديه نقباء للأمراء، يعرفونه أحوال الأجناد من الجيش والموت والغيبة والحضور وغير ذلك، كما ينبغي أن يكون عالما كذلك بالقائمين على السجلات والأضابير [٢] والطوامير [٣].

ديوان الخراج:

من المعلوم أن دواوين الخراج بقيت بعد الإسلام على ما كانت عليه من قبل، ديوان العراق بالفارسية، وديوان الشام بالرومية

وكتاب هذه الدواوين كانوا من أهل العهد من الفريقين وكان أول من وضع الخراج في الإسلام الخليفة الراشد «عمر بن الخطاب» وفي ذلك يقول الماوردي: هو أول من مسح السواد ووضع الخراج وحد الحدود، ووضع الدواوين».

وفي العصر الأموي قامت حركة التعريب في عهد «عبد الله ابن مروان» (٦٥-٨٦هـ/ ٦٨٥ – ٧٠٥م) والتي امتدت إلى عهد ابنه «الوليد» (٨٦- ٩٦هـ/ ٧٠٥ – ٧١٥م). وكان لذلك أثره على «ديوان مصر» حيث تم نقله من القبطية إلى العربية في عام (٨٧هـ/ ٧٠٦م) إبان إمرة «عبد الله بن عبد الملك» على مصر (٨٦- ٩٠ هـ/ ٧٠٥ – ٧٠٨م).

ومصر كغيرها من أقاليم الدولة الإسلامية، كان الخلفاء يعينون فيها واليا يتولى جباية الخراج، وإنفاق جزء منه على الإدارة ومصالح الشعب المصري، ثم يقوم بإرسال ما يتبقى إلى دار الخلافة.

وقد ذكر «المقريزي» خراج مصر بقوله «وكان خراج مصر إذا بلغ النيل سبعة عشر ذراعا وعشر أصابع، أربعة آلاف ألف دينار، ومائتي ألف وسبعة وخمسين ألف دينار في خلالة المأمون» وغيره.

وكان متولي الخراج بمصر يجلس في جامع «عمر بن العاص» بالفسطاط... ولم يزل يعمل في جامع عمرو إلى أن عمر «أحمد ابن طولون» جامعه، وصار العسكر منزلا لأمراء القصر، فنقل الديوان إلى جامع «أحمد بن طولون».

كما كان لديوان الخراج بمصر- (الفسطاط والعسكر) - فروع في الأقاليم المختلفة وأنه كان يتولاها موظف يسمى «الجستال» (٤) يكون غالبا من القبط وكان يضطلع بمهمة تسليم الخراج، وتحريره ودفعه والإعفاء منه، موظفا يسمى الجهبذ» (٥) من القبط أيضا.

وكان السبب في الاعتماد على أهل الذمة في العمل بديوان الخراج، لأنهم أعرف الناس بسنى الزرع، وذلك لارتباط بدء الخراج وانتهائه بشهورهم القبطية، ولذا أسند إليهم جمع الضرائب والإشراف عليها وكان يشترط في أختيار صاحب الخراج (عامل الخراج) أن يكون من أهل الصلاح والدين والأمانة والفقه والعلم عارفا بالسطوح والمساحة، خبيرا بالحسابات والمقاسات» ليأخذ الحق ولا يحيف ولا يضيع لأن الحيف السريع المضرة وخراب البلاد.

وأحيانًا كان صاحب الخراج يعطي تعهدا مكتوبا بأن يدفع مبلغا لبيت المال، يأخذ على عاتقه مهمة جبايته.

وبمرور الوقت أصبحت هذه الشروط تختلف باختلاف الوظيفة الخراجية كما ذكر «الماوردي»: وعامل الخراج يعتبر في صحة ولايته، الحرية، والأمانة، والكفاية، ثم يختلف حاله باختلاف ولايته، فإن تولى وضع الخراج، اع٧تبر فيه أن يكون فقيها من أهل الاجتهاد، وإن ولي جباية الخراج صحت ولايته وإن لم يكن فقيها مجتهدا».

وكان أجر عامل الخراج، وكذلك «المساح» (٦) يستخرجون من مال الخراج.

ولما كان الخلفاء يخشون في معظم الأحيان، ازدياد نفوذ الوالي، فأسندوا الخراج إلى شخص آخر، هو «عامل الخراج» ويكون مسئولا أمام الخليفة مباشرة لا أمام الوالي... ولذا كان لعامل الخراج أهمية كبيرقن وكثيرا ما يكون منافسا للوالي، مع أن الوالي هو رئيس الولاية بالإنابة عن الخليفة.

وظل الحال على هذا حتى استقل «ابن طولون» بمصر فبدأ في تنظيم شئونها خاصة «ديوان الخراج».

كما أبقى على الموظفين من أهل الذمة في أعمالهم، استعانة بخبرتهم المالية في مجال تنظيم الخراج وجمعه.

ومن التطورات التي أدخلها «ابن طولون» على «ديوان الخراج» استخدامه لما يسمى «بالسفاتج» (٧) وذلك في نقل الأموال من بلد إلى بلد آخر.

وفي عهد الدولة الإخشيدية، كان عامل الخراج، هو رئيس الهيئة التي تشرف على جميع الخراج، وتدبير النفقات الإدارية للبلاد، أي أنه كان بمثابة وزير مالية الأمير.

وفي عهدهم استعملوا أهل الذمة في «ديوان الخراج»ن كما استعملهم الطولونيون من قبل.

ديوان البريد:

ومن الدواوين التي كانت بمصر قبل مجيء الفاطميين «ديوان البريد» الذي كانت له أهمية خاصة في الدولة الإسلامية.

فمن المعروف أن العرب المسلمين قد اهتموا بنظام البريد منذ بداية دولتهم، فقد أبقوا على النظم الرومانية التي كانت موجودة ثم أدخلوا عليها التحسينات والأنظمة التي أضافوها لنظام البريد في الدولة الإسلامية آنذاك.

ولما تولى «معاوية بن أبي سفيان» الخلافة اعتنى بالبريد والعلف، وتغيير الدواب والراكبين على طول الطريق، وكانت المسافة بين المحطة والأخرى التي تليها فرسخين أو أربعة فراسخ (٨).

وأنشأ للبريد ديوانا خاصا، له موظفون مخصوصون يقومون على العمل فيه، وذلك لم يكن موجودا قبله.

وكان عامل البريد يقوم بنقل الأخبار والرسائل بين العاصمة والولايات وبالعكس ثم صار عينا للخليفة يراقب الولاة والعمل، وأعمالهم ومسالكهم ويرفع للخليفة بكل ما يصل إلى علمه بأحوال الولايات وما يدور فيها.

ولذا كانت وظيفة صاحب البريد من الوظائف المهمة في ذلك العهد، ولما كان البريد واسطة العلاقة بين الولاة والخليفة، فقد كان صاحب البريد أشبه برئيس البوليس السرين فهو جاسوس الخليفة، وعينه المبصرة، وآذانه السامعة، ينقل إليه أخبار الدولة بأسرها.

وكان يعاون صاحب البريد في الولايات المتابعة للدولة الإسلامية، عمال يطلق عليهم «عمال البريد» يتبعون رأسا لصاحب البريد، يقومون بنقل الأخبار والأنباء إليه أولاً بأول، عن طريق تقارير يقدمونها له، ثم يرفعها بنفسه إلى الخليفة.

وفي ولاية «عبد العزيز بن مروان» على مصر (٦٥- ٨٦ هـ/ ٦٨٥- ٧٠٥م) وصل البريد المصري إلى درجة عظيمة، فلم يكن مقصورا على النواحي السياسية فحسب، بل كان إلى جانب تلك الأغراض يخدم النواحي العلمية أيضا، فقد أرسل «عبد العزيز» إلى

«كثير بن مرة الحضرمي» الذي أدرك سبعين ممن اشتركوا في غزوة بدر (٢هـ - ٦٢٣م) - من الصحابة- أن يكتب إليه بما سمع من الصحابةن غير أبي هريرة، فإن أحاديثه عنده.

كما استخدمه «قرة بن شريك» والي مصر (٩٠ - ٩٦هـ) في تحذير عماله على الأقاليم، من الظلم في تقدير الضرائب المقررة على أفراد كورهم، بحيث لا يزيدوا عليهم شيئا إلا بعد أن يرسلوا بهذه الزيادة.

وكان لصاحب البريد علامة يتميز بها عن غيره، وذلك في الولايات الخاضعة للخلافة العباسية.

وفي عهد «أحمد بن طولون» حظي «ديوان البريد» في مصر عناية خاصة منه، حيث استغله في التعرف على أخبار عماله وتحركاتهم.

كما استخدم «الحمام الزاجل» (٩) في نقل الرسائل، وأعمال الجاسوسية ونقل الأخبار.

ولعل الجديد الذي ابتكره «ابن طولون» في تنظيم «ديوان البريد» أنه كان يستخدم رجالا يحفظون الرسائل عن ظهر قلب يوفدهم في مهام خاصة ويقوم بتحفيظهم هذه الرسائل «كاتب السر».

ولم يتعرض «ديون البريد» في العصر الأخشيدي لأية دورات جديدة بل ظل يعمل كما كان يعمل أيام الطولونيين.

ديوان الإنشاء والمكاتبات:

أما «ديوان الإنشاء والمكاتبات» فلم يكن له وجود بمصر لا على يد «أحمد بن طولون» فهو أول من أنشأه في مصر وذلك على مثال «ديون الإنشاء» بعاصمة الدولة العباسية بغداد.

وقد ذكر «القلقشندي» ذلك بقوله: «أحمد بن طولون» أول من أخذ ترتيب الملك وإقامة شعائر السلطنة بالديار المصرية، ولما شمخ سلطانه، وارتفع بها شأنه، أخذ في ترتيب «ديوان الإنشاء» لما يحتاج إليه في المكاتبات والولايات».

وكان السبب وراء ذلك، اتساع الدولة الطولونية، وسياسة الطولونيين والاستقلالية.

وقد اتخذ «ابن طولون» عددا من الكتاب للعمل في هذا الديوان، اشترط فيهم أن يكونوا من ذوي الكفاية العالية في فنون الكتابة، ولذا أطلق عليهم كتاب الإنشاء والمراسلات،

لأن مهمتهم كانت تنحصر في تحرير الكتب التي يرسلها الأمير إلـــى عاصـــمة الخلافـــة، أو أصدقائه بها وكذلك إلى غيره من الملوك.

وكان تأسيس «أحمد بن طولون» لهذا الديوان بمصر، يمد عملا مهمـــا فـــي إطـــار استقلاله بأمور الإدارة، كما كان هذا الديوان مفتاح علاقاته بالأمراء والملوك في كافة الأنحاء، إذ كان عمله بمثابة وزارة الخارجية في العصر الحاضر.

وقد بلغت دقة «ابن طولون» واهتمامه بهذا الديوان، أنه كان يقرأ الرســـائل أو تقـــرأ عليه قبل إرسالها، وفي هذا يقول صاحب سيرته: «كان أحمد بن طولون» يدقق في الرســـالة الصادرة قبل انفاذها».

كما كان يستمع إلى نصوص الكتب، ثم يصدق عليها قبل إرسالها وكان «ابن طولون» يفضل الكاتب المصري على الكاتب العراقي. ورد عنه قوله في هذا الصدد: «أصلح الأشـــياء لمن ملك بلدا أن يكون كاتبه منه، وأن يكون شمل الكاتب فيه».

وقد استخدم «ابن طولون» بعض الكتاب في وظائف شـــبيهة بوظيفـــة الـــسكرتارية الخاصة التي نراها في عصرنا الحاضر، وكان صاحب هذه الوظيفة يسمى «كاتب السر» لأنه كان يحضر مجلس الأمير، ويدور محضرا بما يدور في تلك المجالس من أحاديث الأمير مـــع الوفود، ورجال الدولة أو بعض المتظلمين.

وقد كان عمل «كاتب السر» يستدعي السرعة والدقة، لذلك قيل أن هؤلاء الكتاب كانوا يعملون نوعا من الاختزال على ما يبدو

ولم يطرأ على هذا الديوان أي تطورات أخرى، فقد كان يسير على ما كانـــت تـــسير عليه الدولة الطولونية من نظم ورسوم.

ديوان الأحباس:

كانت بداية ظهور هذا الديون بمصر، على يد القاضي الأموي «توبة بن نمر» قاضي الديار المصرية عام (١١٥هـ/ ٧٣٣م). وكان السبب في إنشائه، أن القاضي «توبة بن نمر» رأى أن أموال الأحباس (الأوقاف) التي كانت موقوفة على الفقراء والمساكين ويخشى عليهـــا من الهلاك، وأن من الأفضل أن يخصص لها ديوانا تحفظ فيه، ومن ثم شـــرع فـــى انتـــشائه وسماه «ديوان الأحباس» وكان يتولى الإشراف عليه بنفسه في الفترة التي ولي فيها القـــضاء بمصر (١١٥– ١٢٠ هـــ/ ٧٣٣– ٧٣٨م)، وصارت من بعده ســـنة محمـــودة، أن يتـــولى القاضي القائم الإشراف على هذا الديوان.

وظل «ديون الأحباس» أحد فرع الدواوين المالية، يتولى مسئوليته والإشراف عليه القضاة حتى قامت الدولة الفاطمية بمصر، فأفردت له إدارة مستقلة، وإسندت الإشراف عليه لقاضي القضاة.

ولعله من خلال ما سبق ذكره تتضح الصورة التي كانت عليها الدواوين بمصر قبيل العصر الفاطمي، والتي يلاحظ أنها كانت أو مستقلة في ظل الدولتين الطولونية والإخشيدية، كلما كان هناك اهتمام بها، وعناية بشئونها.

كما يلاحظ أن هذه الدواوين، لم يظهر لها شأن، ويستقر لها حال حيث كانت أشبه ببراعم لم تتفتح أزاهيرها، إلا في العصر الفاطمي، الذي يعتبر البداية الحقيقة لظهور سمات هذه الدواوين واضحة جلية.

الهوامش

[١] وكلمة، ديوان، كما ذكرتها المصادر الفارسية: ومعناها: مجنون أو مجنون أو أبله.

[٢] الأضابير: ومفردها «الإضبارة» بالكسر والفتح، الحزمة من المصحف.

[٣] الطوامير: ومفردها «الطامور» وهو الصحيفة.

[٤] الجستان أو الجسطال: كلمة معربة من اللغة اليونانية، ومعناها «الكاتب» أو «المسجل»، وقد وردت بلفظ «القسطال» وهو المعدل ومهمته الإشراف على النواحي المالية في الكورة.

[٥] «الجهبذ»: والجهباذ بالكسر، والجمع جهابذة- النقاد الخبير بغوامض الأمور.

والمقصود بالجهبذ هنا كاتب مهمته استخراج المال وقبضه وكتب الوصولات به.

[٦] والمساح: من حرفته المساحة وهو العامل الذي يقوم بقياس الأرض التي عليها الخراج وإثبات ذلك في الديوان.

[٧] والمساح: من حرفته السفنجة ومعناها: أن يعطي مالا لآخر،وللآخر مال في بلد المعطي فيوفيه غياه فيستفيد أمن الطريق.

[٨] ومقدار البريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل ثلاثة آلاف ذراع.

[٦] الحمام الزاجل: ضرب من الحمام يرسل إلى مسافات بعيدة بالرسائل وزجل به زجلا رفعه ورمى به، والزاجل هو الرامي.

الفصل الأول

التنظيم الإداري والفني للدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي

الفصل الأول

التنظيم الإداري والفني للدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي

لما كانت الدواوين تمثل الجهاز الإداري، الذي يقوم بمباشرة الصالح العامة والخاصة، وجميع أنشطة الدولة المختلفة، فقد اهتمت الدولة الفاطمية منذ انتقالها إلى مصر (٣٥٨هـ/ ٩٦٨م) بهذه الدواوين والموظفين فيها فعمدت إلى وضع نظم إدارية وفنية تمثل الشكل العام لدولاب العمل داخل هذه الدواوين، ليسهل عليها إدارة البلاد، وتسييرها على الوجه الأكمل، والقيام بأعبائها داخليا وخارجيا، وفيما يلي الحديث عن هذه التنظيمات:

وقع الدواوين في القاهرة:

شرع «جوهر الصقلي» [١] منذ دخوله مصر على رأس الجيش الفاطمي ليلة الثلاثاء ١٧ من شعبان عام (٣٥٨ هـ/ ٧ يولية ٩٦٨م)، في بناء مدينة جديدة، لتكون مقرا للخلافة الفاطمية، وضع لذلك أساس مدينة القاهرة، في تلك الليلة التي فتح فيها مصر كما وضع أساس قصر الخليفة «المعز لدين الله» [٢] والذي عرف فيما بعد بالقصر الشرقي الكبير ليكون مقرا للخليفة، وحرمه، وجنده وخواصه، وليكون كذلك مركزا للدواوين الإدارية المركزية لحكومة الفاطميين.

وبلغت مساحة هذا القصر الذي يقع وسط القاهرة (العاصمة الجديدة) حوالي سبعين فدانا تقريبا.

وكان بينه وبين الأبنية المحيطة فضاء يفصله عنها، ويقوم على حراسته بالليل خمسمائة فارس، وخمسمائة حارس من الرجال وتحيط به أسوار عالية، لتحجب مبانيه من الخارج، وحتى لا تعطى الفرصة لاتصال بنيان به البتة.

وحتى تكون القاهرة عزيزة الجانب، موفورة الحماية، بنى «جوهر الصقلي» حولها سورا لحماية من يقطنها من الخلفاء وأشياعهم، ضد الأخطار الداخلية والخارجية [٣] وسميت

الأبنية الواقعة داخل هذا السور باسم داخل السور، والأبنية التي خارجه، ظاهر القاهرة وكانت مساحة السور حوالي ٣٤٠ فدانا تقريبا وقد زالت آثار هذا السور الذي بناه «جوهر الصقلي» في أواسط القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي.

وأصبحت الدواوين في مكانها بالقاهرة، حيث مقر الخلافة الفاطمية ومركز سلطانها ومهبط الوافدين عليها والقاصدين لها من شتى الأقاليم[٤].

انتقال الدواوين من القصر الفاطمي وعودتها إليه مرة أخرى:

وظلت الدواوين الفاطمية بمكانها في القصر الذي بناه «جوهر الصقلي» «للمعز لدين الله» ثم نقلت في عهد «العزيز بالله» [٥] (٣٦٥- ٣٨٦ هـ م ٩٧٥ - ٩٩٦م) إلى قصر وزير «يعقوب بن كلس»[٦] وبقيت منصوبة به إلى أن توفى «ابن كلس (٣٨٠هـ/ ٩٩١م) فعادت كما كانت إلى القصر مرة أخرى.

وكما انتقلت في خلافة «الحاكم بأمر الله» (٢٨٦- ٤١١هـ/ ٩٩٦- ١٠٢٠) إلى دار وزيره «أبي الفتح مسعود بن طاهر» [٧] في عام (٤٠٩ هـ/ ١٠١٨م) ثم رجعت بعدها إلى القصر مرة أخرى.

كذلك نقلها «الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي» [٨]، إلى مسكنه المعروف ببدر الملك [٩] بمصر (الفسطاط) سنة (٥٠١ هـ/ ١١٠٧م) فلما قتل «الأفضل» (٥١٥هـ/ ١١٢٢م) رجعت إلى القصر، ومازالت به حتى زالت الدولة (٥٦٧هـ/ ١١٧١م).

شروط العمل بالدواوين:

اشترط الفاطميون للعمل في دواوينهم عدة شروط:

١- اعتناق المذهب الشيعي:

وقد بدا ذلك واضحا من أول عهد الدولة بمصر، عندما طبق «جوهر الصقلي» سياسته الذكية، والتي كان يستهدف من ورائها إحلال المغاربة الشيعة محل المصريين السنة، ولذلك أفسح المجال رحيبا أمام المغاربة لكي يتمكنوا من الإلمام بالنظم الإدارية، التي كانت تسير عليها الحكومة المصرية وهذا ما جعل «المقريزي» يقرر هذه الحقيقة بقوله «جوهرا» لم يدع عملا ن إلا جعل فيه مغربيا شريكا لمن فيه».

وكان ذلك بمثابة إنذار إلى السنيين الذين يحتلون ارفع المناصب بالدولة، وفي الوقت نفسه دعوة مباشرة لاعتناق المذهب الشيعي، إذا أرادوا المحافظة على مناصبهم.

وهذا ما دفع بعض الناس إلى اعتناق المذهب الجديد، طمعا في السلطة والحصول على الجاه، وضمانا للعيش، كما هو الحال في مثل هذه الظروف الطارئة.

وتشدد الفاطميون في شرطهم هذا، فكانوا لا يولون رئاسة الدواوين، أو ولاية الأقاليم، إلا لمن عرفه بولائه للعقيدة الفاطمية، وإيمانه بها حرصا منهم على تأمين جانبهم من ناحية، وثقة في أن الأموال ستأتيهم من مصادرها بكل طريق.

٢- الإسلام:

كان على المتقدم لشغل إحدى الوظائف الديوانية في مصر خلال العصر الفاطمي أن يكون مسلما عالما بالله تعالى لأنه سيتعرض للقرآن الكريم، والعلوم الشرعية وغير ذلك مما يحتاجه دولاب العمل في بعض الدواوين مثل «ديوان الإنشاء والمكاتبات».

ومع وجود هذا الشرط، إلا أنه يلاحظ أن الفاطميين لم يلتزموا بتنفيذه بدقة فقد كان من كبار موظفيهم من كان نصرانيًا، أو يهوديا، مثل «ابن أبي الليث النصراني» [١٠] الذي كان يتولى «ديوان المجلس» من عام (٥٠١هـ) إلى (٥١٨) في خلافة «الآمر بأحكام الله» (٤٩٥ - ٥٢٤ هـ/ ١١٠١ - ١١٣٠م) و «أبي يعقوب إبراهيم اليهودي» الذي كان يتولى «ديوان الخراج»، من عام (٥١٩هـ) إلى عام (٥٢٤هـ).

ومن الجدير بالملاحظة أن الفاطميين قد أفسحوا المجال رحيبا أمام أهل الذمة للعمل بدواوينهم، والحقيقة أن هذا الأجزاء لم يكن من قبيل الطبيعة السمحة للعقيدة الإسلامية، كما يقرر ذلك بعض الباحثين إذ لو كان هناك تسامح ديني لكان الأولى به المسلمين أيا كان مذهبهم، لأنهم أقرب إلى الشيعة من النصارى واليهود.

ومن الممكن تفسير اتجاه الفاطميين نحو أهل الذمة والاستعانة بهم في الدواوين إلى وجود بعض الدواوين التي تحتاج إلى ذوي الخبرة بالشئون الإدارية والمالية، كدواوين «الخراج» و «الانشاء والمكاتبات» مثلا، خاصة في أول عهد الدولة، حيث لم يكن للفاطميين- آنذاك- أنصار تتوافر فيهم القدرة على ضبط الأحوال المالية والإدارية التي تحتاج إلى مهارة وتخصيص كبيرين.

٣- العقل

وأن يكون عاقلا، أديبا فقيها، كافيا فيما يتولاه، لا تكن حوطته على اليسير بأيسر من حوطته على الكثير، لا يفصح إلا عما شرع من الأقوال والأفعال.

٤- الأمانة والعفة والنزاهة:

واشترطوا فيه كذلك أن يكون أمينا فيما يستكفاه، شديد الأنفة، عظيم النزاهة، لا يقبل هدية، ولا يأخذ من أحد عطية ولا يقع في أحد بغيبة ولا نميمة.

٥- الصبر:

وأن يكون كثير الاحتمال قوي النفس، طويل الروح، جميل الذكر، حلو اللسان.

٦- الذكاء:

بحيث لا يبتدئ بالسؤال عن شيء إلا فيما يخشي فوات الأمر فيه، وألا يجب عما يسأل عنه غيره، ولا يظهر ما بينه وبين أحد من صداقة ولا عداوة وإذا تكرر حضوره بين يدي السلطان فلا يسلم عليه.

٧- العدالة:

وهي أن يكون له جراءة يبت بها الأمور على حكم البديهة، يعامل الناس بالحق من أقرب طرقه وأسهل وجوهه، ولا يحتشم من الرجوع عن الغلط، فالبقاء عليه غلط ثان.

٨- الإلمام بفنون الكتابة:

ويحتاج الكاتب (الموظف) بالدواوين حتى يكون صالحا لممارسة الأعمال الكتابية التي سوف يتولى مباشرتها، أن يكون ملما بفنون الكتابة والبلاغة، عارفا بأسرار العمل والقوانين الجارية في الدواوين التي سيعمل فيها وذلك عن طريق ما يلي:

١- حفظ كتاب الله تعالى:

ذكر «النويري» أن أول ما يبدأ به – الكاتب- حفظ كتاب الله تعالى، ومداومة قراءته، وملازمة درسه وتدبر معانيه حتى لا يزال مصورا في فكره، ذاكرا له في كل ما يرد عليه من الوقائع التي يحتاج إلى الاستشهاد به فيها، ويفتقر إلى إقامة الأدلة القاطعة به عليها.

٢- الاستكثار من حفظ الأحاديث النبوية:

ويأتي في المرتبة الثانية بعد حفظ القرآن الكريم، حفظ كثير من الأحاديث النبوية- صلوات الله وسلامه على قائلها – وخصوصا المتعلقة بالسير والمغازي والأحكام والنظر في معانيها وغريبها، وفصيحها، والمقصود من ذلك الاحتجاج بها في مان الحجة، فمن المعلم أن الفصاحة إذا طلبت غاياتها فإنها بعد كتاب الله في كلام من أوتي جوامع الكلم ﷺ.

٣- إجادة علم النحو لتقوية قريحته اللغوية:

وكان على الكاتب حتى يتجنب الوقوع في الأخطاء اللغوية التي قد تفسد عليه ما يقوم بكتابته أن يتعرف على القواعد النحوية التي يحصل بها المقصود في تنمية قريحته اللغوية، وتظهر فائدة ذلك في أن الكاتب لو أتى من البلاغة بأتم ما يكون ولحن [١١] ذهبت محاسن ما أتى به، وانهدمت طبقة كلامه ويتصل بذلك النظر في خطب البلغاء من الصحابة وغيرهم، ومخاطبتهم ومحاورتهم، ومراجعاتهم ومكاتباتهم، ليقتدي بها، وينسج على منوالها، ولا يحفظها، لئلا يتكل على ما في حاصله، ويستند الفكر إلى ما في مودعه ويكتفي بما ليس له.

٤- حفظ أشعار العرب ومطالعة شروحها:

كما يتطلب من الكاتب أن يكون حافظا لأشعار العرب ومطالعا لشروحها حتى يتم استكشاف غوامضها، لأن ذلك يفيد الكاتب في مواضع الاستشهاد، حيث يبرز ما في ذخيرة حفظه منها مما يناسب الحدث الذي بين يديه وكأنه وضع له.

٥- معرفته بأيام العرب ووقائعهم وحروبهم:

ومما يلزم الكاتب لتماما صنعته أن يكون عارفا بأيام العرب ووقائعهم وحروبهم وتسمية الأيام التي كانت بينهم، ومعرفة يوم كل قبيلة على الأخرى، وما جرى بينهم في ذلك من الأشعار والمنافسات وتتضح أهمية ذلك في أن صاحب هذه الصناعة- وهو الكاتب- إذا لم يكن عارفا بأيام العرب، عالما بما جرى فيها لم يدر كيف يجيب عما يرد عليه من مثلها، ولا ما يقول إذا سئل عنها، وحسبه ذلك نقصا في صناعته وقصورا.

٦- معرفته بالتاريخ وأخبار الدول:

كما يحتاج إلى المعرفة بالتاريخ وأخبار الدول، لما في ذلك من الإطلاع على سير الملوك وسياساتهم، وذكر وقائعهم ومكايدهم في حروبهم، وما اتفق لهم من التجارب.

٧- معرفته بالأحكام السلطانية:

وقد كان ذلك لزاما عليه بسبب ما قد يؤمر به من الأمور، فيعرف منها كيف يخلص قلمه على حكم الشريعة المطهرة من توليه القضاء والحسبة، وغير ذلك.

٩- إجادة بعض اللغات الأجنبية المعاصرة:

لم يكن هذا الشرط عاما على كل المتقدمين للعمل بالدواوين، بل كان يخص طائفة من الموظفين أصحاب الثقافات الخاصة، يشترط فيهم معرفة اللغات الأجنبية المعاصرة، مش الفارسية والتركية، واليونانية ليكونوا ألسنة الدولة ويدها التي تخاطب بها الشعوب والملوك في العالم أجمع، كل على حسب قواعد وأصول بلاده، وسياسة دولته واتجاهها.

وكان هؤلاء الموظفين الناطقين بهذه اللغات الخاصة، معرفة الألقاب المختلفة للملوك والأمراء، وما يستعمل في مخاطبتهم من صفات ونعوت، وكان يوجد لهذا الغرض «سجل» يشتمل على المعلومات الخاصة برؤساء وملوك وأمراء الدول الأجنبية.

١٠- إجادة فن الحساب وعلوم الهندسة:

وكان يشترط في المتقدم للعمل بالدواوين وخاصة ديوان الخراج، إجادة فن الحساب وعلوم الهندسة والري، ومعرفة الموازين وأنواع المكاييل.

١١- توفير عنصر الخبرة:

ومما يدل على أن الفاطميين قد وضعوا نظاما دقيقا عند اختيار موظفيهم بالدواوين، أنهم قد اشترطوا- فوق ما سبق- توفر عنصر الخبرة، بحيث يكون المتقدم لشغل إحدى وظائف الدواوين، من بين الأسر التي كان يعمل بها أربابها في خدمة الدولة من قبل، حتى يسهل عليه خوض غمار وظيفته سريعا، لسابق معرفته بضروب العمل المختلفة، ومن ثم لا يتعطل دولاب العمل، أو يتأثر بخروج أحد الموظفين إذا ما دعت الضرورة.

إجراءات الموظفين للتدريبات الخاصة بأعمالهم في الدواوين:

وكما حرصت الدولة الفاطمية على وضع شروط خاصة للعمل بدواوينها، حرصا منها على اختيار العناصر المتميزة صاحبة الكفاءة النادرة والقدرة العالية لضمان سير الحركة الإدارية فيها، فقد عملت أيضا على تنمية قدرات هؤلاء الموظفين الملتحقين بدوزاوينها المختلفة، عن طريق اكتسابهم للمهارات الخاصة بوظائفهم، وأعدادهم الأعداد الجيد قبل مباشرة اختصاصاتهم داخل الدواوين،

وكانت سنة متبعة في العصر الفاطمي، أن يلتحق الموظف بالعمل الذي يرشح له، ويقضي فيه فترة يتدرب خلالها على أنواع الأعمال الكتابية المختلفة- ليسهل عليه فيما بعد- إنجاز ما قد يسند له من مهام وأعمال (١٢).

تسجيل أسماء الموظفين بدفاتر الرواتب:

وبعد أن تظهر صلاحية الموظف للعمل المتقدم له، يتم إلحاقه «بديوان الرواتب» لتسجيل اسمه، واستيفاء بياناته في كشوف أو دفاتر مخصصة لذلك، يطلق عليها «استيمار» مقابل ما نسميه اليوم «استيمارة» أو «استيمارات» ثم يجري الراتب المقرر له، حسبما يتفق وطبيعة عمله بالديوان المعين فيه (١٣).

الزي الخاص بالموظفين في الدواوين ولونه:

وكان للموظفين بالدواوين زي خاص، كما هو الحال في بعض المصالح الحكومية في العصر الحاضر فقد امتدت عناية الدولة الفاطمية بموظفيها أن خصصت لهم ملابس صيفية وشتوية وأنشأت لهذا الغرض منذ بداية عهدها في مصر «دار الكسوة»(١٤) التي كانت تخرج منها جميع أنواع الثياب، إلى أرباب الوظائف في الدولة من فاخر الملبوس في الصيف والشتاء.

وكان اللون العام لهذه الملابس هو اللون الأبيض- شعار الدولة- منقوش عليها سطور من الكتابة الكوفية، تتضمن اسم الخليفة وحده تارة، ومع وزيرة تارة أخرى، بالإضافة إلى بعض الصور المختلفة للطيور والحيوانات مع ذكر مكان الصنعة وتاريخها (١٥).

عدد القطع المشتملة عليها كسوة الموظفين والنظام المتبع في توزيعها:

وكانت ملابس هؤلاء الموظفين تختلف باختلاف رتبهم، ومراكز أعمالهم بالدواوين، فمثلا كبار الموظفين، كانت ملابسهم تتكون من بدلة مذهبة، وعمائم من القصب (١٦) المطرز بالذهب، وتبلغ قيمتها خمسمائة دينار.

أما صغار الموظفين فكانت ملابسهم أقل قيمة من ملابس كبار الموظفين، فقد كانت تتكون من قطعتين من القميص والسروال وتصنع غالبا من الكتان والصوف والحرير، وقد تم في سنة (٥١٦ هـ/ ١١٢٣م) توزيع أربعة عشر ألفا وثلاثمائة وخمس قطع على موظفي الدولة باختلاف مراتبهم.

وكان المتبع عند توزيع هذه الكسوة، أن توضع في شدة أو «ربطة» تحمل اسم صاحبها حيث كان يعلق فيها «رقعة» – (بطاقة) – وفي ذلك يقول «ابن المأمون». وكان يكتب في كل كسوة هي برسم وجوده الدولة «رقعة» من ديوان الإنشاء، حتى لا تختلط الملابس بعضها ببعض».

العلامات المميزة لموظفي الدواوين المختلفة:

وكان موظفوا الدواوين في العصر الفاطمي يمنحون عند توليتهم وظائفهم بعض الأدوات التي تتفق وطبيعة عملهم مثل «الدواة» وهي إحدى الشارات الرسمية في بروتوكول العمل داخل الدواوين، تمنح لرؤسائها ومن في أهميتهم وكذلك «المرتبة» [١٧] و «المسند» [١٨] كانت من ضمن العلامات الرئيسية التي تدل على مكانة صاحبها، لا يحصل عليها إلا من بلغ مكانة مرموقة من أرباب الدواوين كصاحب «ديوان النظر» الذي كان بمثابة رئيس الإدارة المالية.

لذلك كانت الدواب من العلامات المميزة لبعض رؤساء الدواوين فقد كان «لأبي البركات يوحنا بن أبي الليث» متولي «ديوان المجلس» في عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» [١٩] (٤٩٥– ٥٢٤ هـ/ ١١٠١ – ١١٣٠م) بغلة يمتطيها، في ذهابه إلى الديوان وعودته كل يوم [٢٠].

كما كان موظفو «ديوان البريد» يعرفون بأصحاب الأخبار [٢١] ولهم علامات تميزهم فقد كانوا يضعون حول رقبتهم عند القيام بعملهم «شرابة» من الحرير الأصفر يثبت فيها لوح من الفضة يجعلونه تحت ثيابهم، منقوش عليه ما يدل على وظيفة حامله.

كما كان للموظفين من أهل الذمة بالدواوين علامات تميزهم عن زملائهم المسلمين، لتسهيل معرفتهم مثل «الزنانير» [٢٢] التي كانوا يشدونها على أوساطهم والعمائم السود فوق رؤوسهم

ولم يكن التمييز بين الموظفين المسلمين وأهل الذمة على هذا النحو في الدواوين الفاطمية، إلا من أجل تشريعات سياسية. أوحت بها ضرورات إدارية واجتماعية وعسكرية أيضا.

صاحب السلطة في توليه وعزل موظفي الدواوين:

كانت سلطة تولية وعزل موظفي الدواوين في خلال العصر الفاطمي في يد الخليفة الفاطمي نفسه تارة، والوزير تارة أخرى على هذا النحو:

أولاً: سلطة الخليفة الفاطمي في توليه وعزل موظفي الدواوين:

كما هو متبع في أرقى الحكومات اليوم، أن ثمة شخص بيده سلطة العزل والتولية لكبار الموظفين وصغارهم بالدولة، كان يوجد هذا النظام أيام الدولة الفاطمية، حيث كان الموظفون يتبعن السلطة التنفيذية، ويتقلدون مناصبهم مباشرة من الخليفة باعتباره الرئيس الأعلى للدولة.

وقد كان هذا الحق مرتبطا بالخليفة الفاطمي على النحو من الاستقلالية، وسمعة النفوذ، منذ قدوم «المعز لدين الله» واستقراره في مصر عام (٣٦٢هـ/ ٩٧٣م)، حيث كان أول شيء بدأه فيما هو خاص بالدواوين إصداره أوامر بتعيين «يعقوب بن كلس» رئيسا لعدد من الدواوين من كديوان الخراج و «ديوان الجوالي» و «ديوان الأحباس».

كما قام الخليفة «الحاكم بأمر الله » [٢٣] عام (٣٨٦ هـ/ ٩٩٦م) بتعيين «الحسين بن جوهر الصقلي» [٢٤] رئيسا لديوان الإنشاء وديوان البريد.

وكذلك فعل الخليفة المستنصر بالله [٢٥] (٤٢٧- ٤٨٧هـ/ ١٠٣٥- ١٠٩٤م) حيث أصدر أوامر بتعيين «أبي سعد إبراهيم ابن سهل التستري » [٢٦] رئيسا للديوان المسمى «بديوان أم المستنصر».

أما سلطة الخليفة في العزل فتتضح من خلال ما حدث في عهد «العزيز بالله» ولك عام (٣٧٣ هـ/ ٩٨٣م) حيث قام بعزل «يعقوب بن كلس» من كل ما يتولاه من الدواوين ثم أعاده بعد عدة شهور وقال له: «عزلت بالأغراء ورددت بصميم الآراء».

وقد ظل الخلفاء الفاطميون على هذا الحال يملكون حق التولية والعزل لموظفي الدواوين حتى عام (٤٦٦هـ/ ١٠٧٣) حيث ظهر منذ هذا التاريخ وحتى نهاية الدولة (٥٦٧هـ/ ١١٧١م) ضعف هؤلاء الخلفاء واستأثر وزراؤهم بالسلطة دونهم، مما كان له أكبر الأثر في هذا الضعف هذا الحق الذي يتوارى شيئا فشيئًا حتى انقضى عمر الدولة.

الإجراءات المتبعة عند فصل أحد رؤساء الدواوين أو مرؤسيهم:

وكان كل ديوان ينقسم بصفة عامة إلى قسمين: قسم للإدارة وقسم للمراجعة (ضبط المصروفات).

فكان إذا تم فصل أحد المباشرين (الموظفين) بالدواوين، وخاصة رؤساء الدواوين، أثناء السنة وباشر أحد مكانه، لزمه أن ينظم لما مضى من السنة في مباشرته حسابا، ولزم الكاتب (الموظف) المباشر بعده عملا ملخصا أو تاليا يتلوه لما بقى من المدة.

وأن يكتب عنه عمل التقرير السنوي للديوان موضحا ذلك، بذكر بداية ونهاية خدمة هذا الموظف المخلوع بالديوان.

سلطة الوزير في تولية وعزل موظفي الدواوين:

كان المتولي الوزارة [٢٣] في مصر خلال العصر الفاطمي، سلطة تعيين وعزل موظفي الدواوين خاصة إذا تضمن سجل توليته ما يفيد الإشراف على الدواوين، والقيام بشئونها، فقد قام الوزير «اليازوري» [٢٨] خلال وزارته (٤٤٢-٤٥٠هـ)/ ١٠٥٠- ١٠٥٨م) بتعيين « أبي الفرج محمد بن المغربي» [٣٩] رئيسا لديوان الجيش في خلافة المستنصر بالله».

كما قام «العادل بزيك» [٣٠] وزير الخليفة «العاضد لدين الله» [٣١] في الفترة من عام (٥٦٦هـ/ ١١٦١م) باختيار «القاضي الفاضل البيساني» [٣٢] للعمل كاتبا في «ديوان الجيش».

مما يدل على أن الوزير كان له الحق في تعيين كبار موظفي الدواوين وصغارهم أيضا.

صاحب السلطة في تعيين الوزير وعزله:

كان الخلفاء الفاطميون يتولون بأنفسهم تعيين وزراء لهم يساعدونهم في إدارة دفة الحكم، وينتفعون بمشورتهم، إلى جانب إشرافهم على الدواوين.

كما كانوا يملكون السلطة المباشرة في معاقبتهم بالعزل من مناصبهم، إذا أساءوا استخدام السلطات المخولة إليهم، ومنها كما أسلفنا الإشراف على الدواوين فظلموا من يبعد عنهم. وجاروا على من ينأى عنهم، أو تلطفوا مع من يقترب منهم فجاملوهم وصانعوهم، فيكونوا عندئذ مرتكبين لجريمة يستحقون عليها الجزاء الصارم والعقوبة الرادعة، لسوء تدبيرهم واخلالهم بقواعد منصبهم.

ففي عهد الخليفة «العزيز بالله» تولى الوزارة «عيسى بن نسطورس، [٣٣] (٣٨٣هـ/ ٩٩٣م) واشترط عليه «العزيز بالله» أن يولي المسلمين في الدواوين.

ورغم أنه ضبط الأمور، ووفر كثيرا من الخراج، إلا أنه مال إلى النصارى وقلدهم الأعمال والدواوين، وأطرح الكتاب والمتصرفين من المسلمين.

فكثرت بسبب ذلك الشكايات ضده، مما استدعى الخليفة «العزيز» أن يصدر أوامره بالقبض عليه هو وسائر الكتاب النصارى، وأن ترد الدواوين والأعمال إلى الكتاب والمتصرفين المسلمين.

ومن الجدير بالذكر أن الوزير كان يحتفظ بصورة من الوثائق المهمة ويضعها في جملة سجلاته، فإذا عزل تم نقل هذه السجلات إلى دار من يخلفه في الوزارة.

ويلاحظ أن الفاطميين لم يتقيدوا عند اختيارهم وزراءهم بالناحية الدينية ولا حتى بجنسياتهم، ولذلك فقد لعب أهل الذمة في عهدهم دورا مهما في تولية الدواوين وكافة الشئون الإدارية الأخرى، فكان منهم الوزراء والكتاب وعمال الخراج وغير ذلك من المناصب التي تقلدوها. ومع جواز أن يكون وزراء التنفيذ [٣٤] من أهل الذمة دون وزراء التفويض، فإن الفاطميين لم يلتزموا بذلك حيث تولى وزارة التفويض [٣٥] لهم من كان نصرانيا مثلما حدث في عهد الخليفة «الحافظ لدين الله» [٣٦] (٥٢٤-٥٤٤هـ) (١١٣٠- ١١٤٩م) فقد اتخذ شخصا يدعى «بهرام الأرمني» [٣٧] ليكون وزير تفويض (٥٢٩- ٥٣١هـ/ ١١٣٥- ١١٣٧م) على الرغم من أنه كان نصرانيا.

وكما كان للوزير الحق في توليه من يرى توليته لرئاسة الدواوين والعمل فيها كان له الحق أيضا في عزل من يرى عزله، فقد رأينا الوزير «رضوان بن الولخشي[٣٨] لما تولى الوزارة عام (٥٣٦هـ/ ١١٣٧م) للخليفة «الحافظ لدين الله» قام بعملية إحلال وإبدال من النصارى الذين أساءوا تدبير شئون الدواوين آنذاك ومما يذكر في هذا الصدد قيامه بعزل «أبي الكرم الأخرم النصراني» [٣٩] عن ديوان النظر وتعين «القاضي المرتضى ابن المحنك» [٤٠] بدلا منه.

مكتب شكاوى الموظفين بالدواوين والعامة:

وكان يوجد جهاز يتلقى الشكاوى الخاصة (يشبه مكتب الشكاوى في عصرنا الحاضر) حيث كانت تقدم له «القصص» أو«الرقاع» وفي داخلها أسباب الشكوى، والتي كانت غالبا ترفع ضد موظفي الدواوين إذا أثبتوا بطريق العمد أو الخطأ ما يجافي الحقيقة ويبعد عن جادة الصواب [٤١].

موقع جهاز الشكاوى بالعاصمة (القاهرة):

وكان موقع جهاز الشكاوى بالعاصمة (القاهرة) داخل القصر الكبير، عند مكان يسمى «باب الذهب»[٤٢].

ولعل وجود هذا الجهاز بالقرب من الدواوين، كان يساعد على سرعة إحضار من يكون سببا في الشكاية، مما يسهل عملية البت فيها.

الأوقات التي تقدم فيها الشكاوى والأسلوب المتبع في ترتيبها:

وكان للشكاوى وقت معين يتم فيه تقديمها إلى جهة الاختصاص وهو يوما الاثنين والخميس من كل أسبوع.

ولم تكن خدمات هذا الجهاز مقصورة على سكان العاصمة وحدها بل كان يفتح أبوابه لجميع أفراد الراعية– رجالا ونساء– تشملهم عناية الخلفاء الفاطميين ونصفه القضاء.

ولذلك كان يراعي عند تقديم هذه الشكاوى وتصنيفها داخل «ديوان الإنشاء» ظروف القادمين من الأقاليم، إذ كانت ترتب شكاواهم إلا بعد فالأقرب. تبعا لمكان إقامة الشاكي ومنطقته التي جاء منها.

صاحب الاختصاص في نظر الشكاوى والبت فيها:

وكان يقوم بالفصل في هذه الشكاوى الخليفة نفسه باعتباره الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، أو من يعينه لذلك، كالقاضي أو الوزير، أو من يضاف إليه نظر المظالم[٤٣].

وقد بلغ اهتمام الخلفاء الفاطميين بمثل هذه الشكاوى، أن ينزلوا بأنفسهم إلى المناطق المختلفة، لمعرفة نبض الشارع، وما يعج به من مشكلات وقضايا للوقوف على عنصر الفساد والفوضى داخل الدولة، فكان «الحاكم» يركب حمارا ويطوف به في الأسواق، ويأخذ الشكاوى بنفسه.

جهاز سري لمراقبة كبار الموظفين ووضع التقارير عنهم:

وكما يوجد في العصر الحالي، جهاز يقوم بمراقبة كبار موظفي الدولة، ووضع التقارير اللازمة عن أدق تفاصيل حياتهم ونشاطاتهم المختلفة وجدا هذا أيضا في الدولة الفاطمية، وأطلق عليهم قلم مخابرات الدولة.

وكان يتبع في إشرافه «ديوان الإنشاء ولا يضم إلا الموظفين الأكفاء المهرة في جمع المعلومات لخلفائهم، عن كل صغيرة وكبيرة تحدث في أركان الخلافة، ويتولى تنظيم صفوفهم رئيس يطلق عليه «صاحب الخبر».

وكان لهذا الرئيس شخصية مهيبة، كما احتل مركزا مرموقا في الدولة الفاطمية. وفي عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» (٤٩٥ – ٥٢٤هـ/ ١١٠١– ١١٣٠م) اشتمل العمل بهذا الجهاز على الرجال والنساء معا.

وازداد نشاط هؤلاء الجواسيس الحكوميين زيادة كبيرة في أيام الوزير «المأمون البطائحي» [٤٤] (٥١٥– ٥١٩هـ/ ١١٢٢–١١٢٥م) في عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» إذ بث الجواسيس في كل مكان لإخباره بالحوادث التي تقع داخل أركان الخلافة وخارجها، ويبدو أن جهاز الاستخبارات هذا لم تكن مهامه مقصورة على مراقبة العاملين بجهاز الدولة ومساعدة الحكومة في الوقوف على أخبار موظفي الدواوين فحسب، بل كانت له استخدامات أخرى تتعلق بمعالجة بعض الظواهر الاجتماعية الناشئة في المجتمع المصري والتي تمس استقرار الدولة، والمحافظة على القيم والأخلاق الرفيعة داخلها، فقد استعان الخليفة «الحاكم بأمر الله» (٣٨٦– ٤١١هـ/ ٩٦٦– ١٠٢٠م) بجواسيس من النساء. وهو يحاول بشتى الوسائل معالجة الانحلال الخلقي التي كانت تهدد سكان العاصمة في ذلك الحين، ولذا فقد جهز نساء عجائز يستعلمن أحوال النساء العاشقات وأخبار العشاق، وكيف أغرق بسبب ذلك خلق من الرجال والنساء والصبيان، ممن يطلع على فسقهم، فضاق الحال، واشتد على الفساق ذلك[٤٥].

مما كان له عظيم الأثر في الرجوع بالناس إلى الأخلاق الفاضلة، والمروءة الغائبة، ورد الناس إلى ما اعتادوا عليه من صفات الخير والبر.

تقديم الدواوين ميزانياتهم كل عام للاعتماد والموافقة:

وكان المتبع في مصر خلال العصر الفاطمي، أن يتم عمل ما يسمى بالاستيمار أو الروزنامة [٤٦] وذلك لحصر الميزانيات الخاصة بكل ديوان من الدواوين.

وقد حدد «ابن الطوير» وقت إعداد هذه الاستيمار بقوله: «وإذا انقضى عيد النحر من كل سنة، تقدم بعمل الاستيمار لتلك السنة تمام ذي الحجة منها، فيجمع كتاب «ديوان الرواتب»عند متوليه، وتحمل العروض إليه».

ثم يقول: «وقد انعقد مرة وأنا أتولى «ديوان الرواتب»... على ما بلغه نيف[٤٧] ومائة ألف دينار أو أقرب من مائتي ألف دينار.

وقد عمل هذا «الاستيمار» مدة في أيام «المستنصر بالله» فلما استؤذن على عرضه قال: هل وقع أحد بما فيه غيرنا؟ قيل له: معاذ الله يا مولانا ما تم إنعام إلا لك ولا رزق إلا من الله على يديك، فقال: ما ينقضي ما خرج به أمرنا ولا خطنا وما صرفناه في دولتنا بأذننا وتقدم – أي كاتب الإنشاء آنذاك [٤٨]، بإمضاء للناس من غير عرض، وحمل الأمر على حكمه، ووقع على الخليفة بظاهر الاستيمار:

الفقر من المذاق، والحاجة تذل الأعناق، وحراسة النعم بإدرار الأرزاق، فليجروا على رسومهم في الإطلاق، ما عندكم ينفد وما عند الله باق.

اختصاص ديون المجلس بعمل الميزانية العامة للدولة:

أما الديوان الذي يختص بإعداد هذه الميزانية (الاستيمار) – فهو ديوان المجلس كما كانت سجلاتها تحفظ بعد إقرارها في ديوان الرواتب [٤٩] ويلاحظ أن موظفي «ديوان الرواتب» كانوا يتحرون الدقة التامة بعد إعداد هذه الميزانية وإيداعها بالديوان عندهم، فلا يفتحون اعتمادات مالية من أبواب لا أصل لها في ميزانية الدولة، أو من أبواب لا وفور فيها.

أيام العمل والعطلات بالدواوين:

وكانت الدواوين تعمل طوال الأسبوع ما عدا يوم الجمعة، كما كانت تعطل في أيام الأزمات التي تمر بها البلاد، مثلما حددت خلال الشدة المستنصرية (٤٥٧- ٤٦٤ هـ/ ١٠٦٤- ١٠٧١م).

وتتعطل أيضا عند موت أحد الموظفين الكبار في الدولة، كما حدث عند وفاة «يعقوب بن كلس» (٣٨٠هـ/ ٩٩٠م) في خلافة «العزيز بالله» فقد تم إغلاق الدواوين بسبب ذلك مدة ثمانية عشر يوما حزنا عليه.

كما تم إغلاقها ثلاثة أيام في خلافة «الحافظ لدين الله» بسبب موت وزيره «بهرام الأرمني» الذي ولى الوزارة في الفترة من «٥٢٩هـ/ ١١٣٥م) إلى (٥٣١- ١١٣٧م).

أنواع الورق والأقلام المستعملة في أعمال الكتابة بالدواوين:

وقد استعمل الفاطميون داخل دواوينهم أنواعا مختلفة من الورق، منها الورق الأبيض [٥٠]، الذي كان يتم إعداده بمدينة الفسطاط، حيث اختصت بالمطابخ التي تصنع هذا الورق [٥١]. ومن أشهر الأقسام [٥٢] التي ظهرت بمصر خلال العصر الفاطمي «القلم الأبنوسي» [٥٣]، والذي تم ابتكاره في عهد الخليفة «المعز لدين الله» مما يدل على اهتمام الفاطميين بأدوات الكتابة، والتوصل إلى الأقلام الحبر والأبنوس، والتي لم يسبقه إليها أحد من قبل.

وكان هذا النوع من الورق يستخدم بالدواوين، في كتابة الرسائل، وعمل الإيصالات والعقود وسائر وجوه المكاتبات الأخرى.

وكانت مقاسات الورق، تختلف بحسب الأغراض المستخدمة فيهان كما كان لكل نوع منها القلم [٥٤] الخاص بها [٥٥].

أنواع الأحبار المستعملة في الكتابة بالدواوين:

أما لون المداد أو الحبر [٥٦]، الذي كان يكتب به في الدواوين، فهو الحبر الأسود وذلك لأسباب منها، ما يوجد بين لون الحبر الأسود ولون الصحيفة الأبيض من فضاء ساعد على بروز وظهور الكتابة ووضوحها في أحسن صورة ممكنة، كما أن عمال هذا النوع من الحبر أيسر وأسهل من صناعة الأحبار الملونة فبينما يحتاج الحبر الأسود إلى جهد قليل، تحتاج صناعة المداد الملون إلى ألوان مواد كيميائية، مما يستغرقه من الوقت والجهد أكثر مما يبذل في صناعة النوع الأول.

طرق إزالة (محو) الكتابة عن الورق بالدواوين:

أما عن طرق إزالة الكتابة عن الورق أو محوها، فقد كان المتبع فيها أن يصمد النساخ[٥٧] إلى أخذ كمية من «البورق [٥٨] وكمية مثلها من صمغ عربي، وما يعادلها أيضا من الكبريت، ويدق الجميع، ويسحق المخلوط جيدا ويجفف في الظل، وعند الحاجة إليه يصب عليه قدر من الماء، ويؤخذ منه بطرف القلم ويكتب على الحروف، أو تطلى الكتابة فحينئذ تزول»

كما كان يستخدم الشب الأبيض [٥٩]، والكبريت الأصفر [٦٠]، وغيرهما من المواد الأخرى لمحو الكتابة من على الورق، حيث كانت تسحق هذه المواد، ويضاف إليها الخل الأحمر، وبعد ذلك تكون صالحة لإزالة ما قد يحتاج لإزالة وذلك عن طريق الحك بهذه المواد في الدفاتر والسجلات.

ومن الجدير بالذكر أنهم كانوا يستعملون ما يعرف بالمسحة [٦١]، وهي خلاف «الماحية» [٦٢]، وهي عبارة عن خرقة متراكبة ذات وجهين ملونين من صوف أو حرير، أو غير ذلك من نفيس القماش، وذلك ليمسح القلم بباطنها عند الفراغ من الكتابة لئلا يجف الحبر عليه فيفسد.

ولعل مما تقدم تتضح صورة التنظيم الإداري والفني للدواوين، وكيف بلغ اهتمام الفاطميين بها إلى هذا الحد، حتى أصبح العمل وفق هذه التنظيمات أساسا لما كانت عليه الدواوين فيما بعد أيام الدولة الأيوبية والمملوكية (٥٦٧-٩٢٣هـ/ ١١٧١- ١٥١٧م).

الهوامش

(١) «جوهر الصقلي»: هو القائد أبو الحسن جوهر بن عبد الله، المعروف بالكاتب، كان من موالي «المعز لدين الله» الخليفة الفاطمي، وسيره من القيروان إلى مصر بعد موت «كافور الأخشيدي»، وسير معه العساكر وهو المقدم، فدخلها سنة (٣٥٨هـ/ ٩٦٨م) ثم دعا لمولاه «المعز لدين الله». وظل يحكم مصر نيابة عن خليفته حتى عام (٣٦٢هـ/ ٩٧٣م)، وهو العام الذي أرسل فيه إلى «المعز لدين الله» يستقدمه ليصل إلى مصر ويتسلم زمام القيادة فيها منه، ولما قدم «المعز لدين الله» إلى مصر عزل «جوهر الصقلي» عن الدواوين وصيانة الأموال. وجميع ما كان ينظره ويتولاه من أحوالها، ثم توفى يوم الخميس لعشر من ذي القعدة سنة)٣٨١هـ/ ٩٩١م).

(٢) المعز لدين الله: هو أبو تميم معد بن المنصور بالله أبي الطاهر إسماعيل ابن القائم بأمر الله أبي القاسم محمد، رابع الخلفاء الفاطميين، وأول من ملك منهم مصر والشام وكان قد أرسل «جوهرا» لفتح مصر عام (٣٥٨ هـ/ ٩٦٨م) ففتحها وأقام الخطبة فيها له، «المعز لدين الله» ونقش اسمه على السكة، ثم أرسل يستقدمه، فقدم إلى مصر عام (٣٦٢هـ/ ٩٧٣م) وظل خليفة عليها حتى توفى عام (٣٦٥هـ/ ٩٧٥م).

(٣) وقد كان إنشاء السور حول مدينة القاهرة، جريا وراء عادة المسلمين في إقامة السور حول ما يبنون من مدن لحمايتها ضد غارات الأعداء.

(٤) ومن الجدير بالذكر أن موقع القاهرة قبل تأسيسها كان صحراء مغطاة بالرمال يمر بها الناس في سيرهم من الفسطاط إلى «عين شمس» ولم يكن بها عقد نزول «جوهر الصقلي» سوى بستان «الأخشيد» المعروف باسم البستان الكافوري.

(٥) «العزيز بالله»: هو المنصور نزار بن المعز لدين الله ثاني الخلفاء الفاطميين بمصر، تولى الخلافة بعد وفاة أبيه «المعز لدين الله» عام (٣٦٥هـ/ ٩٧٥٦م) حتى عام (٣٨٦هـ/ ٩٩٦م).

(٦) «يعقوب بن كلس»: هو يعقوب بن يوسف بن إبراهيم بن هارون ابن داود بن كلس وكنيته أبو الفرج، ولد ببغداد عام (٣١٨هـ/ ٩٣٠م وتوفى في مصر عام (٣٨٠هـ/ ٩٩٠م) وقد سلم إليه «جوهر الصقلي» بعد فتحه مصر عام (٣٥٨هـ/ ٩٦٨م) أمر الدواوين وجعل له حق التصرف المطلق فيها عام (٣٦٠هـ/ ٩٧٠م) ولما قدم «المعز لدين الله» إلى مصر عام (٣٦٢هـ). ولما تولى «العزيز بالله» الخلافة بعد أبيه رفع من مكانة «ابن كلس» حتى فوض إليه أموره في سائر مملكته، ثم استوزره في يوم الجمعة ١٨ من رمضان (٣٦٨هـ/ ٩٧٨م) ولقبه بالوزير الأجل فكان بذلك أول وزير للفاطميين بمصر، ويذكر له أن قام بنقل الدواوين إلى داره بعد وزارته، وظلت منوصبة فيه حتى وفاته، فعادت إلى القصر الفاطمي مرة أخرى.

(٧) «أبو الفتح مسعود بن طاهر»: هو شمس الملك أبو الفاتح مسعود ابن طاهر الوزان، تولى رئاسة «ديوان الكتاميين»، كما تولى رئاسة «ديوان الجيش» في عام (٤١٤هـ/ ١٠٢٣م) في خلافة الظاهر لاعزاز دين الله، وقد تولى الوزارة في ذى الحجة عام (٤٠٩هـ/ ١٠١٨م) إبان خلافة «الحاكم بأمر الله»، وظل فيها حتى صرف في جمادى الآخرة سنة (٤١١هـ/ ١٠٢١م) وقد قام خلال وزارته «للحكام» بنقل جميع الدواوين إلى داره، وجعل يوما يركب فيه إلى القصر للمطالعة لما يحتاج إليه، واستمر على ذلك حتى نهاية وزارته الثانية (٤١٥هـ/ ١٠٢٤م).

(٨) «الأفضل بن أمير الجيوش»: هو أبو القاسم شاهنشاه، ولقبه «الأعصل»، وهو ابن أمير الجيوش بدر الجمالي، تولى الوزارة للخلفاء الفاطميين، «المستنصر بالله» و «المستعلي بالله» و «الأمر بالله» على التوالي في الفترة من (٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م) إلى أن قتل عام (٥١٥هـ/ ١١٢٢م)

(٩) «دار الملك» قام ببنائها الأفضل أمير الجيوش عام (٥٠١ هـ/ ١٠٧ م) ثم تحول إليها وسكنها ونقل إليها الدواوين وجعل فيها الأسمطة، واتخذ بها مجلسا سماه مجلس العطايا كان يجلس فيه، فلما قتل عام (٥١٥ هـ/ ١١٢٢م) صارت هذه الدار من جملة متنزهات الخلفاء الفاطميين، لأنه كان يوجد فيها بستان عظيم.

(١٠) «ابن أبي الليث»،: هو ولى الدولة أبو البركات بن يوحنا بن أبي الليث كان نصرانيا، تولى رئاسة ديوان التحقيق، في سنة (٥٠١هـ/ ١١٠٨م) وبقي فيه حتى قتل في سنة (٥١٨هـ/ ١٢٤١م) وذلك في وزارة «الأفضل» بن أمير الجيوش بدر الجمالي (٥١٨هـ/ ١١٢٤م) وذلك في وزارة «الأفضل» بن أمير الجيوش بدر الجمالي (٤٨٧- ٥١٥هـ) كما تولى أيضا «ديوان المجلس» مضافا على ما في يده من «ديوان التحقيق».

- ذكره «ابن خلكان » بقوله «ولى الدولة أبو البركات بن يحي بن أبي الليث.»

(١١) «لحن»: مصدرها لحنا: أخطأ الأعراب وخالف وجه الصواب في النحو.

(١٢) ومثال ذلك ما قام به الفاضل البيساني الذي تولى «ديوان الإنشاء» عام (٥٦٦هـ/ ١١٧٠م) من تدريب على فنون الكتابة والإنشاء من حيث النظم والرسوم الخاصة بهما في مصر خلال العصر الفاطمي على يد « ابن خلال» الذي كان يتولى رئاسة «ديوان الإنشاء» منذ أواخر عهد «الحافظ لدين الله» (٥٤٤هـ/ ١١٤٩م) حتى عام (٥٦٦هـ/ ١١٧٠م).

(١٣) والمقصود الاستيمار السجال الحكومي الذي تدون فيه أرزاق ورواتب موظفي الدواوين وغيرهم من موظفي الدولة.

(١٤) دار الكسوة: وكانت تقع في مدينة القاهرة، إليها يحمل ما تم إنتاج في دار الطراز بتنيس ودمياط والإسكندرية، من خاص المستعمل بها وكان لا يتولى دار الطراز إلا أحد أعيان المتقدمين من أرباب الأقلام، وكان مقامه جليلا عند الفاطميين، فهو الذي يتقدم بما فصله من فاخر الملبوسات إلى القاهرة، وإذا لم يستطع الحضور بنفسه، أناب عنه نائبا ولا يكون إلا ولدا أو أخا له، فإن الرتبة عظيمة، وكان يعطي شهريا راتبا قدره سبعون دينارا ولنائبه عشرون دينارا، لأنه يتولى ذلك عه إذا وصل بنفسه، ويقوم إذا غاب فى الاستعمال مقامه، وممن تولى دار الكسوة في العصر الفاطمي، شهاب الدولة درى، المعروف بالصغير المظفري، غلام

المظفر بن أمير الجيوش بدر الجمالي- ولذلك نسب إليه- وكان أرمينيا وأسلم، وكان ذلك في عهد الخليفة، الحافظ لدين الله».

(١٥) ومن أقدم المنسوجات الفاطمية المؤرخة، التي تم العثور عليها قطعة كبيرة م الكتان صنعت في تنيس سنة (٤١٢هـ) وعليها اسم الخليفة «الظاهر» (٤١١- ٤٢٧هـ/ ١٠٢١- ١٠٣٦م) مما يدل على أن هذه الملابس كان يكتب عليها اسم الخليفة ومكان الصنع وتاريخه.

(١٦) القصب: ثياب من كتاب رقاق ناعمة ومفردها قصبي.

(١٧) المرتبة: والمقصود بها المرتفع من الأرض.

(١٨) المسند: بفتح الميم وضمها وكسرها، كل ما يستند غليه وللجمع «مساند».

(١٩) الأمر بأحكام الله: هو الخليفة الفاطمي أبو على المنصور بن الخليفة المستعلي بالله، وهو العاشر من ملوك الدولة الفاطمية، والسابع من ملوك الديار المصرية منهم، جلس لمصر بعد موت أبيه «المستعلي بالله» عام (٤٩٥هـ) ١٠٩٤م) وعمره أنذاك خمس سنين وشبر واحد وأيام، ول خليفة لمصر حتى توفى عام (٥٢٤هـ/ ١١٢٠م).

(٢٠) كما كان يمنح للقاضي بغلة أيضا تسمى الشهباء وكانت من العلامات الخاصة على متولى هذا المنصب.

(٢١) وكان موظفو هذا الديوان يعرفون بأصحاب الأخبار لطبيعة عملهم الذي يعتمد على نقل الأخبار الخاصة بالدولة، ولذا كان أفراده ينتقون من أفضل العناصر التي تتوافر فيها الأمانة والإخلاص والصدق والقدرة على تنسيق الكلام، وتحسين العبارة، على علم بالطرق ووعورتها.

(٢٢) الزنانير ومفردها الزنار: حزام يشده النصارى فوق وسطهم.

(٢٣) الحاكم بأمر الله: هو أبو على المنصور بن العزيز بالله نزار، بن المعز لدين الله أبي تميم معد. ثالث خلفاء الفاطميين بمصر ولد (٣٧٥هـ/ ٩٨٥م) بايع له أبوه «العزيز بالله» بالخلافة قبل وفاته، فتولاها من عام (٣٨٦هـ) (٩٦٦م) حتى عام (٤١١هـ/ ١٠٢١م) وكانت سياسته في مدة خلافته مضطربة تمتاز بكثير من التناقض والفوضى.

(٢٤) الحسين بن جوهر، هو أبو عبد الله الحسين بن قائد القواد جوهر الصقلي توفى عام (٤٠١هـ/ ١١٠١م) وقد بدأ ظهوره في عهد الخليفة «الحاكم من شوال عام (٣٨٦هـ/ ٩٩٦م) وتولى الوزارة من عام (٣٩٣هـ/ ١٠٠٢م). حتى عام (٣٩٨هـ/ ١٠٠٨م) في عهد «الحاكم» أيضا ولقب بقائد القواد. وزير الوزراء.

(٢٥) المستنصر بالله: هو أبو تميم معد، بن الظاهر لاعزاز دين الله بن الحاكم بأمر الله بن العزيز بالله بن المعز لدين الله، خامس خلفاء الدولة الفاطمية بمصر، تولى الخلافة عام (٤٢٧هـ/ ٤٨٧م وعمره يومئذ سبع سنين – استمرت خلافته ستين عاما تقريبا.

(٢٦) أبو سعد إبراهيم بن سهل التستوي: هو العميد علم الكفاءة أبو الحسن، مات مقتولا عام (٤٣٩هـ/ ١٠٤٩م) وقد تولى «ديوان أم المستنصر» في خلافة المستنصر بالله (٤٢٧- ٤٨٧هـ) كما تولى رئاسة بيت المال ثم تقلد الوزارة عام (٤٢٦هـ/ ١٠٤٥م) فأقام فيها عشرة أيام ثم استعفى.

(٢٧) كانت الوزارة في مصر خلال العصر الفاطمي من أرفع المناصب عند الفاطميين وأعلاها رتبة ولم يكن يتولاها إلا أرباب الأقلام وهم أصحاب الدواوين الحربية وغير الحربية- وأرباب السيوف وهم أصحاب الدواوين الحربية وكانت تعلو فيعبر عنها بالوزارة أو تهبط فيعبر عنها بالوساطة، وكان أول من تولى منصب الوزارة في العصر الفاطمي «يعقوب بن كلس» وأخر من تولاها «صلاح الدين الأيوبي» (٥٦٤-٥٦٧هـ/ ١١٦٩- ١١٧١م). وبعد وفاة يعقوب بن هذا الوزير في قوة الشخصية اتساع النفوذ فلم يتسموا بالوزراء، بل أطلق عليهم وسطاء لكونهم واسطة بين الخلفاء والرعية، وتولى هذا المنصب خلال هذا العصر «أبو الحسن عمار بن محمد» في عهد «الخليفة الحاكم بأمر الله، (٢٨٦-٤١١هـ/ ٩٦٦- ١٠٢١م) وأبو الفتوح موسى بن الحسن عام (٤١٢هـ/ ١٠٢٢م) في عهد الخليفة «الظاهر لاعزاز دين الله» (٤١١- ٤٢٧هـ/ ١٠٢١- ١٠٣٦م).

(٢٨) اليازوري: هو أبو محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن اليازوري نسبة إلى «يازور» بلدة بسواحل الرملة من أعمال فلسطين- توفى عام (٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) وكان يتولى «ديوان المستنصر» عام (٤٤٠هـ/ ١٠٤٨م) كما خرج له سجل عام (٤٤١هـ/ ١٠٥٠م) بتوليه لوظيفتي القضاء والدعوة ولقب فيه بقاضي القضاة وداعي الدعاة، الأجل المكين، عمدة الدين أمير أمير المؤمنين كما تولى الوزارة عام (٤٤٢هـ).

(٢٩) أبو الفرج محمد بن جعفر المغربي: هو أبو الفرج محمد بن جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين المغربي (ت ٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م) وقد تولى رئاسة ديوان الإنشاء » عام (٤٥٤هـ/ ١٠٦٨م) ولقب «بكاتب الدست الشريف» كما تولى «ديوان الجيش» في عهد الخليفة «المستنصر بالله».

كما باشر غير رئاسته لهذين الديوانين الوزارة للخليفة «المستنصر بالله» من عام (٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) إلى عام (٤٥٢هـ/ ١٠٦٠م) وهو أول من اقترح تولية الوزراء إذا صرفوا بعض الدواوين، فقد كان الوزراء إذا صرفوا قبل ذلك لم يستخدموا وقد جرى عليه هذا الرسم حيث تولى بعد انصرافه من الوزارة عام (٤٥٢هـ/ ١٠٦٠م) هو أول من اقترح تولية الوزراء إذا صرفوا بعض الدواوين، فقد كان الوزراء إذا صرفوا قبل ذلك لم يستخدموا وقد جرى عليه هذا الرسم حيث تولى بعد انصرافه من الوزارة عام (٤٥٢هـ/ ١٠٦٠م) «ديوان الإنشاء» وصار ذلك لما فيه من المصلحة سنة متبعة تمنع الخمول وتؤمن الدثور،

(٣٠) العادل بن زريك: هو العادل بن زريك بن الصالح طلائع، تولى الوزارة للخليفة «العاضد لدين الله» في الفترة من (٥٦٦هـ/ ١١٦١م) إلى عام (٥٥٨هـ/ ١١٦٣م «وكانت له سياسة محمودة في وزارته، ومما ينكر له أنه سامح الناس فيما كان عليهم من خراج أثناء وزارته، كما أدى عن الحجاج ما يلزم إلى أميرهم.

(٣١) «العاضد لدين الله»: هو عبد الله أبو محمد بن يوسف بن عبد الحميد ابن المستنصر بالله، آخر الخلفاء الفاطميين في مصر، تولى الخلافة بعد وفاة الخليفة الفائز بنصر الله عام (٥٥٥هـ/ ١١٦٠م) إلى عام

(٥٦٧/ ١١٧١م وترتيبه بين الخلفاء الفاطميين عموما الرابع عشر وبين من تولى الخلافة منهم بمصر الحادي عشر، وفي أيامه سقطت الدولة الفاطمية.

(٣٢) «القاضي الفاضل البيساني»: هو القاضي الفاضل أبوعلي عبد الله بن علي بن الحسن بن أحمد بن المفرج بن أحمد البيساني نسبة إلى «بيسان» وهي مدينة بالأردن بين حوران وفلسطين ولد في نصف جمادى الآخرة عام (٥٢٩هـ/ ١١٣٤م) وتوفى عام (٥٩٦هـ/ ١١٩٩م) وقد تولى رئاسة ديوان الانتشاء بمصر عام (٥٦٦هـ/ ١٧٠٠م) وظل رئيسا له كذلك في عهد الأيوبيين حتى وفاته، وكانت له كتب بلغت مائة ألف مجل=د، خلاف ما تركه من مسودات رسائله التي لو جمعت لبلغت مائة مجلدة.

(٣٣) عيسى بن نسطورس: أحد النصارى الذين وصلوا لمنصب الوزارة في العصر الفاطمي حيث تولاها «للعزيز» عام (٣٨٣هـ/ ٩٩٣م)، وكان يشتهر بالجلادة، تسلط على الموظفين المسلمين فعزلهم وعين غيرهم من أبناء ملته واتسع نفوذه حتى قبض عليه عام (٣٨٦هـ/ ٩٩٦م) ثم قتل عام (٣٨٧هـ/ ٩٩٧م).

(٣٤) وزارة التنفيذ: هل أقل رتبة من وزارة التفويض، لأن مهمة متوليها تنحصر في تنفيذ أوامر الخليفة التي يصدرها إليه، ولا يتصرف برأيه واجتهاده كما يفعل وزير التفويض. السلطانية، ص ٢٩-٣٠.

(٣٥) وزارة التفويض: وهي أن يستوزر الإمام (الخليفة) من يفوض إليه في تدبير الأمور برأيه وامضائها على اجتهاده، وتتلخص مهامة في جواز أن يحكم بنفسه وتقليد الحكام كما يجوز ذلك للإمام لأن شروط الحكم فيه معتبرة ن والنظر إلى في المظالم، ويستنيب فيها لأن شروط المظالم فيه معتبرة ويجوز له ذلك أن يباشر الأمور التي يديرها وأن يستنيب في تنفيذه لأن شروط الرأي والتدبير فيه معتبرة.

(٣٦) الحافظ لدين الله «هو الحافظ لدين الله، عبيد المجيد بن محمد ابن المستنصر بالله بويع له بالخلافة الفاطمية عام (٥٢٤هـ/ ١١٣٠م) وترتيبه الحادي عشر من ملوك الدولة الفاطمية، والثامن من ملوك الديار المصرية منهم، وتوفى عام (٥٤٤هـ/ ١١٤٩م).

(٣٧) بهرام الأرمني: هو رجل نصراني أرمني، موطنه «تل باشر» بالأرمينية، ومواطنوها من النصارى الأرمن، خارج منها ناقما على ولاة الأمور فيها، إذ كان يرى نفسه أحق بالولاية والرياسة عليهم بعد موت القائم بالأمر هناك، فهو من جنس ملوكها، ثم جاء إلى مصر مع «أمير الجيوش بدر الجمالي» عام (٤٦٦هـ/ ١٠٧٣م) واستمر في خدمة الدولة حتى وصل إلى منصب الوزارة وذلك في عام (٥٢٩هـ/ ١١٣٥م) وتوفى عام (٥٣٥هـ/ ١١٤٠م) في خلافة «الحافظ لدين الله».

(٣٨) رضوان بن الولخشي: تولى الوزارة للخليفة «الحافظ لدين الله» في الفترة من (٥٢١-٥٣٣هـ/ ١١٢٧- ١١٢٩م) وكان منها حسن الاعتقاد، شجاعا، شديد البأس ثابت الجنان ويعتبر أول وزير سني في الوزارة الفاطميين، و

كما كان أول وزير لقب بالملك، وكان من قبل واليا على ولاية، قوص، و «أخميم» سنة (٥٢٨هـ/ ١١٣٤م).

(٣٩) أبو الكرم الأخرم النصراني: هو صنيعة الخلافة أبو ذكرى المعروف بالأكرم بن الشيخ السعيد أبو المكارم بن مينا المعروف بابن بولس من نصارى أسيوط، مات مقتولا عام (٥٤٢هـ/ ١١٤٧م). تولى ديوىن النظر عام (٥٣٣هـ/ ١١٣٩م) في عهد الخليفة الحافظ لدين الله (٥٢٤- ٥٤٤هـ) ١١٢٠-

١١٤٩م) في عهد الخليفة الحافظ لدين الله (٥٢٤- ٥٤٤هـ) ١١٢٠- ١١٤٩م) ويعتبر النصراني الوحيد الذي تولى الديوان وهو على دينه، لذ لم ير فيه نصراني غيره.

(٤٠) المرتضى الطرابلسي: هو القاضي المرتضى أبو عبد الله بن الحسين الطرابلسي تولى «ديوان النظر» عام (٥٤٤هـ) في خلافة «الحافظ لدين الله»

(٤١) وقد أورد المقريزي: قصة توضح ما كان يتعمده بعض موظفي «ديوان الخراج» من إيقاع الأذى بالناس، معتمدين في ذلك على سطوتهم ونفوذهم داخل الديوان، ومجمل ما جاء فيها أن أحد عمال الخراج- وكان نصرانيا- حاول استغلال صاحب معدية بعد ما وصله وعبر به إلى الناحية الأخرى من النهر ورفض إعطاءه أجرته، فلما طالبه الرجل قال له «أنا ماسح هذه البلدة وتريد مني حق المعدية!!؟ فلم يجد صاحب المعدين إلا أن يأخذ لجام بلغته تعويضا عن أجرته فأسرها في نفسه عامل الخراج، وقام بإثبات عشرين فدانا لصاحب المعدية في كشوف الخراج تستوجب على كل فدان أربعة دنانير مع العلم أن صاحب المعدية لا يملك قيراطا، فلما جاء ميعاد الدفع لم يكن معه ما يسند به، فاضطر لبيع المعدية التي يملكها ليسدد بثمنها ما عليه من خراج ظلما وزورا!! ولكنه اتجه إلى القاهرة ورفع شكاية إلى الخليفة «الحافظ» لدين الله» (٥٢٤- ٥٤٤هـ/ ١١٣٠- ١١٤٩م) الذي أمر بإحظار الدفاتر الخاصة بالخراج والنظر في الأعوام السابقة فيهان فعرف أن الرجل لا يملك أرضا أصلا بدليل أنه لم يكن له اسم سابق في هذه الدفاتر!!، وعندئذ أمر بإحضار هذا العامل الذي فعل ذلك فسموه في مركب، وأقام له من يطعمه ويسقيه، وتقدم بأن يطاف به في سائر الأعمال وينادي عليه، ليكون عبرة لغيره من الموظفين الذين يسيئون استخدام نفوذهم وسلطاتهم داخل الدواوين.

(٤٢) «وباب الذهب» يعتبر أكبر أبواب القصر الكبير الشرقي الذي كان يمكنه الخليفة الفاطمي وحاشيته، ومنه كانت تدخل العساكر وبقية أهل الدولة، وذلك يوم الإثنين والخميس من كل أسبوع.

(٤٣) وكان الفاطميون إذا عينوا من يقوم بالبت في مثل هذه الشكاوى يأمرونه بتسهيل وصول الناس إليه، وأن يحسن سماع شكواهم، وأن يشتد على القوى حتى يصير أضعف الضعفاء، ليدفع الحق طائعا أو مجبرا.

(٤٤) القائد أبو عبد الله محمد بن الأمير فور الدولة أبي شجاع فاتك ابن الأمير منجد الدولة أبي الحسن مختار بن الأمير أمين الدولة أبي على حسن بن تمام المستنصري الأحول الإمامي، الشيعي، المعروف بالمأمون بن البطائحي، تولى الوزارة «للآمر بأحكام الله» وخلع عليه في الثاني من ذي الحجة سنة خمس عشرة وخمسمائة للهجرة، وقام بتدبير أمر الدولة، فساسها أحسن سياسة، بفظة وجدا وحزما.

(٤٥) وكان «الحكم» قد أصدر مرسومه الشهير سنة (٤٠٥هـ/ ١٠١٤م) بسبب هذه المواقف وقد أمر فيه النساء بملازمة دورهن، ولا يخرجن إلا ببطاقات خاصة تصر فللمسافرات والمتظلمات والذاهبات إلى الحج، والجواري الذاهبات إلى أسواق الرقيق، والقابلات، وغاسلات الموتى، والأرامل اللائي يتعيشن من بيع الغزل، وأمثالهن.

(٤٦) وكلمة الروزنامة ليست عربية بل هي فارسية الأصل ومعناها كتاب اليوم لأن «روز» بالفارسية معناها اليوم «ونامة» بمعنى الكتاب، وكان يكتب فيه ما يجري كل يوم من استخراج أو نفقة.

وقد ذكر «ابن المأمون» بقوله: والروزنامة هو الذي يدون فيه ما أنفق عينا من بيت المال، في مدة أولها المحرم وأخرها سلخ ذي الحجة.

(٤٧) النيف: من واحد إلى ثلاثة.

(٤٨) وكاتب الإنشاء أنذاك أحمد بن علي بن أحمد بن خيران، متولي ديوان الإنشاء، في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله، ثم «المستنصر بالله» وتوفى عام (٤٤٣هـ/ ١٠٤٠م).

(٤٩) ويذكر بعض الباحثين أن صرف الرواتب من هذا الديوان، كان يتم بناء على ما كان يقدمه رئيس كل ديوان من بيانات تشتمل على ميزانية ديوانه.

(٥٠) وقد دخلت صناعة الورق في مصر في وقت متأخر، وكأنما وجد المصريون في أوراق البردي عوضا عن الورق أو الكاغد، الذي كان يصنع من الكتان، والذي انتقلت صناعته من الصين إلى البلاد الإسلامية في القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي.

(٥١) وقد انتشرت صناعة الورق بمصر خلال العصر الفاطمي، يشهد بذلك كثرة المحال التي كانت تتجه من الفسطاط وغيرها من المدن المصرية، مثل وتنيس والإسكندرية ويبدو أن السبب الذي ساعد على انتشار هذه الصناعة هذه الفترة، هي قلة تكلفته، ورخص سعره، بالقياس إلى أسعار البردي.

(٥٢) سمي القلم قلما لقلم رأسه، ولا يسمى قلما حتى يبرئ، أما قبل ذلك فهو قصبة حيث كانت الأقلام تصنع من أنابيب القصب (الغاب) التي تستخرج من المستنقعات والبرك المالحة، والتي كان يراعى أصحابها أن تكون قليلة العقد، كثيفة اللحم، صلبة القشر معتدلة الاستواء، وكانت تبرى بالمدينة، وهي السكين التي تبرى بها الأقلام، والتي ينصح بعدم استعمالها إلا في البراية لئلا تفسد، وتنكسر شعرتها، وأحسنها ما عرض صدره، وأرهف حده، ولم يفصل عن القبضة نصابه، واستوى من غير اعوجاج.

(٥٣) وكان هذا القلم الذي تم اختراعه في العصر الفاطمي، يكتب بلا استعداد من دواة، ويكون مداده داخله فإذا قلب في اليد أو مال إلى كل ناحية لا يبدو منه شيء من المداد، فكان الكاتب يجعله في كمه أو حيث شاء دون أن يلطخ اليد أو الثياب ويذكر أن «المعز لدين الله، قال في هذا القلم عند صنعه ليكون آلة عجيبة لم نعلم أنا سبقنا إلايها- دليلا على حكمة بالغة لمن تأملها وعرف وجه المعنى فيها.

والأبنوس: بضم الباء وكسرها: شجر ينبت في الحبشة والهند، خشبه أسود، صلب، ويصنع منه بعض الأدوات والأواني والأثاث.

(٥٤) كان يستعمل في الدواوين عدة أنواع من الأقلام للكتابة منها الطومار ويكتب به الخليفة علامات على المكاتبات، ومختصر الطومار، وقد العهود، والثلث، وخفيف الثلث، والتوقيع، والرقاع، والمحقق والفساد

وقد كان الكتاب بالدواوين يتلقون تعليم فنون الخط على يدي متعلمين متخصصين لهذا الغرض حيث يعلمونهم قوانين وأحكام كل حرف وفق موازين الحروف المعروفة، فكان يجمع لدى المتعلم رتبتا العلم والحس في التعليم، ومن ثم تأتي ملكته على أتم الوجوه.

(٥٥) وقد سئل بعض الكتاب عن الخط، حتى يستحق أن يوصف بالجودة؟- فقال إذا اعتدلت أقسامه، وطالت ألفه ولامه، واستقامت سطوره وضاهى صعوده وحدوره، وتفتحت عيونه ولم يشتبه رائه ونونه،

وتساوت أطنابه، واستدارت أهدابه، وصعدت نواجذه، وانفتحت محاجره، وقام لكاتبه مقام النسبة والحلية وخيل إليه أنه يتحرك وهو سكان.

(٥٦) الحبر: يجمع أحبار وحبور، المداد يكتب به وقد سمي الحبر حبرا لتحسين الخط.

وقد كانت الأحبار تصنع من مادة سوداء كالهباب ومسحوق الفحم مذابا في سائل لــزج كالــصمغ، بالإضافة إلى الماء والملح والنفط والعسل غير ذلك.

(٥٧) النساخ: وهو من صنعته نسخ الكتب وجمعه نساخ.

(٥٨) البورق: هو مسحوق النطرون.

(٥٩) الشب الأبيض: ملح متبلر اسمه الكيميائي: كبريتات الألمونيوم والبوتاسيوم.

(٦٠) الكبريت الأصفر: عنصر فلزي ذو شكلين بلورين وثالث غير بلوري ونشيط كميائيا، وينتــشر في الطبيعة.

(٦١) المسحة أو المسحة: وهي خرقة تسمح بها الأرض أو السبورة أو نحوهما.

والمسح كالمنع وهو: إمرار اليد على الشيء السائل والمتلطخ لإذهابه.

(٦٢) المحاية: وهي خرقة يزال بها الوسخ.

الفصل الثاني

دواوين الموارد المالية

١ – ديوان الخراج

٢ – ديوان الجزية.

٣ – ديوان الزكاة.

٤ – ديوان الأحباس.

٥ – ديوان المفرد.

٦ – ديوان المواريث الحشرية.

٧ – ديوان الثغور.

٨ – ديوان الصعيد الأعلى والأدنى.

٩ – ديوان أسفل الأرض (الوجه البحري).

الفصل الثاني

دواوين الموارد المالية

أولى الفاطميون عنايتهم بالنواحي المالية في دولتهم بمصر ٣٥٨هـ/ ٩٦٨ – ٥٦٧م/ ١١٧١م) إذ المال عصب الحياة وقوام الدول، ولا تستطيع دولة أن تبني مجدها وتشمخ بحضارتها إذا توافرت لديها الأموال التي تنفق منها على مرافقها المختلفة وما يعود على الأفراد بالنفع والمصلحة العامة.

ومن هذا المنطلق فقد حرصت الدولة الفاطمية على وضع ضوابط والقواعد التي تهيمن على النظام المالي في دولتها الجديدة التي أصبحت فيما بعد دار خلافة واسعة، وذلك بإنشاء الدواوين المتعددة لخدمة هذا الغرض، مما يسهل عملية ضبط ومراقبة الإيرادات المتنوعة للدولة، وقد تعددت هذه الدواوين فشملت ديوان الخراج، وديوان الجزية، وديوان الزكاة، وغير ذلك من دواوين المالية الأخرى و التي سنعرض لها واحدا بعد الآخر فيما يلي:

ديوان الخراج:

لعل نقطة البدء في الحديث عن «ديوان الخراج» بمصر في العصر الفاطمي، هي تعريف كلمة الخراج لغة واصطلاحا.

ففي اللغة: الخرج والخراج، ويجمع على «إخراج» و «أخاريج» و«أخرجة» واصطلاحا «حق معلوم على مساحات معلومة فاعتبر في العلم بها ثلاثة مقادر تنفي الجهالة عنها: أحدها مقدار الجريب بالذراع المسموح به والثاني: مقدار الدراما المأخوذ به، والثالث: مقدار الكيل المستوفي به.

«وديوان الخراج» [١] هو المكان الذي يحتفظ فيه بسجلات يدون فيها تقديرات الخراج على مناطق الدولة المختلفة وأنواع الأراضي بكل منطقة.

وكانت هذه السجلات على هذا النحو:

«قانون الخراج»: وهو الأصل الذي يرجع إليه وتبنى عليه الجباية.

وصرة هذا القانون: أن يقال: قانون رفعه فلان بن فلان بالصيغة الفلانية، والجارية في الديوان الفلاني بمبلغ فدنها على ما استعرض من عدة الفدن إلى آخر سنة كذا يعني السنة المتقدمة ويذكر تحته اسم الحوض وتفصيله بالري وأصناف المزروع فيها وأسماء مزارعيها.

وكانت هذه الأسماء ترتب على ترتيب حروف المعجم ليسهل وجود الاسم إذا احتيج إليه.

«والأوراج» [٢] أي المنقول: لأنه ينقل إليه ما على كل إنسان، ويسجل فيه ما يؤديه دفعة بعد أخرى إلى أن يتم استيفاء ما عليه.

والمتبع في هذا الدفتر ألا تترك سطور خالية من الأرقام، حتى لا يكون ثمة مجال للتزوير.

«والتأريج»: وهو الأوراق التي يبسطها مباشرة المساحة بما في السجلات ويختمها بما انتهت إليه المساحة.

«والفنداق» [٣] وهو عبارة عن التعليق، وهو الذي تكتب فيه المساحات حال قياسها.

«والمكلفة» وهي التي تبين ما وجب على كل مزارع من الخراج [٤]. وكان يتولى هذا الديوان موظف كبير، له الولاية في الإشراف على فرض الضرائب على الأراضي الزراعية، وتحديد طرق جبايتها وإقرار أوجه الإنفاق، وكان يساعده مجموعة من العمال والجباه الكتبة.

ومساعدو متولي هذا الديوان هم: «الكاتب» وهو الذي كان يحدد مساحة الأرض قبل وبعد المحصول.

و«الشاهد العدل»: وكان يشرف على عملية جباية الخراج ويعمل على إدخال المحصول إلى بيت المال[٤].

«والأجناد»: الذين يستخدمون في استخراج الخراج أثناء عملية الجباية، التي كانت تحتاج إلى من توفرت فيهم الحماسة وقوة البطش.

ومن الصفات التي يجب توافرها فيمن يتولى ديوان الخراج أن يكون من أهل الصلاح والدين والأمانة والفقه والعلم.

عارفا بالسطوح، والمساحة، خبيرا بالحساب والمقاسمات. ليأخذ الحق ولا يحيف ولا يضيع، لأن الحيف سريع المضرة، وخراب البلاد.

وكان لديوان الخراج فروع في الأقاليم، يتولى الإشراف على فرع منها، موظف يسمى «الجسطال».

«والموازيت» وهم مشايخ القرى ورؤساؤها وكان يستعين بهم صاحب الكورة في جباية الخراج وكانوا غالبا من القبط.

وكان تقدير الخراج يتم حسب نوع الأرض، ونوع المزروع فيها، وأسلوب الري المتبع في ريها.

وقد ذكر «الماوردي» الأسباب التي تؤثر في زيادة الخراج ونقصانه.

أحدهما: ما يختص بالأرض من جودة، يزكو بها زرعها أو رداءة يقل بها ريعها.

ثانيها: ما يختص بالزرع من اختلاف أنواعه من الحبوب والثمار، فيكون الخراج بحسبه.

ثالثها: ما يختص بالسقي والشراب، لأن ما التزم المؤنة في سقيه بالنواضح[٥].

والدوالي[٦] لا يحتمل من الخراج ما يحتمله سقى السفوح[٧] والأمطار.

كما أن الخراج يقدر على أساس مساحة الأرض التي يملكها الشخص، وكانت وحدة المساحة التي يقدر بها هي «الفدان»[٨].

وكانت قيمة الخراج عن الفدان الواحد ثلاثة دنانير ونصف في ابتداء الدولة فجعلها «جوهر الصقلي» سبعة دنانير.

وكان الخراج في عهد الدولة الفاطمية يجبى بالدينار المعزيى[٩] بعدما كان يجبى في الدولة الإخشيدية وإلى قدوم «جوهر الصقلي» إلى مصر (٣٥٨هـ/ ٩٦٨م) بالدينار الراضي[١٠].

فيذكر «ابن ميسر»: أنه لما جلس «يعقوب بن كلس» و «عسلوج بن الحسن»[١١]، امتنعا أن يأخذ إلا دينارا معزيا

وكانت النتيجة تدهور الدينار الراضي حيث انحط إلى نحو ثلثي دينار، ونقص من صرفه أكثر من ربع دينار، فخسر الناس كثيرا من أموالهم في «الدينار الأبيض»[١٢] «والدينار الراضي» وفي الوقت نفسه زادت قيمة صرف الدينار المعزي حيث بلغت خمسة عشر درهما ونصف.

وبلغ مقدار أول خراج يجبى في عهد الدولة الفاطمية بمصر ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دينار.

وبلغت قيمته عام (٣٦٠هـ/ ٩٧١م) ثلاثة ملايين ومائتي ألف دينار كما وصل في عهد الخليفة «المعز لدين الله» عام (٣٢٦هـ/ ٩٧٣م) إلى أربعة ملايين دينار.

وقد جباه الخليفة «العزيز بالله» (ت ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م) نحو ثلاثة ملايين دينار.

وكان إجمالي الخراج عام (٤٦٦هـ/ ١٠٧٠م) مليونين وثمان مائة ألف دينار وبلغت قيمته عام (٤٨٧ هـ/ ١٠٩٤م) ثلاثة ملايين ومائة ألف دينار ووصل في عهد الخليفة «المستعلي بالله» (٤٨٧- ٤٩٥هـ/ ١٠٩٤- ١١٠١م) إلى خمسة ملايين وألف دينار، ومتحصل الأهراء [١٣] مليون أردب من القمح.

كما لحق الخراج تلك الأراض التي استولى عليها أصحابها بطريقة وضع اليد، مثلما حدث في الصعيد الأعلى حيث وجد «الرشيد بن الزبير» [١٤] أثناء مشارفته على الصعيد الأعلى أرباب الأملاك هناك قد استضافوا من أملاك الدولة بعض أراضي اغتصبوها بالإضافة إلى مواضع مجاورة لأملاكهم تعدوا عليها وخلطوها بها وحازوها، وأنه يرى ضرورة استرجاع هذه الأملاك المغتصبة مرة أخرى إلى الديوان، فلما رفع الأمر إلى القائمين على الخراج أمروا بتكليف من يقوم على كشف حقيقة هذا الأمر وإنهائه على أتم وجه، ثم طالبوا أدعياء ملكية هذه الأراضي بتقديم ما يشهد بصحة ملكيتهم، وتحديد المساحة الكلية بالفدان، فلم يحضر أحد منهم كتابا ولا أوضح جوابا، مما يثبت به التعدي الظاهر منهم.

ومع ذلك فقد خرج منشور من «ديوان الخراج» بناء على تعليمات الوزير «الطائحي» بإقرار جميع الأملاك والأراضي والسواقي بأيدي أصحابها من غير انتزاع شيء منها، ولا ارتجاعه وأن يقرر عليها من الخراج ما يجب تقريره، ويشهد الديواني على أمثالهم بمثله.

ومن الظواهر التي صاحبت جباية الخراج في العصر الفاطمي طاهرة قبالة الأراضي [١٥].

حيث كانت وسيلة من الوسائل المهمة في جباية الخراج التي كانت معروفة في مصر منذ الفتح الإسلامي.

كما شجعت الدولة الفاطمية أهالي الصعيد الأعلى، على استصلاح الأراضي الحلفاء، والمناطق المهجورة، وامتلاكها بشرط أن يفرض عليهم الخراج بعد مرور أربع سنوات من تملكهم هذه الأرض.

ومن الجدير بالذكر أن الدولة الفاطمية فرضت خراجا على الأراضي البور، إذ كان المتبع عغند بوار أي قطة أرض زراعية أن يلجأ الحكومة إلى تحويلها إلى مراع وتحصل في المقال على خراج تقرره رؤوس الحيوانات.

ولا يجبى الخراج إلا إذا بلغ مقدار ماء النيل ستة عشر ذراعًا (١٦).

وكانت الحكومة الفاطمية تبرم عقودا لمدة أربعة أعوام مع المتقبلين أو الضامنين- وذلك عن طريق المزايدة – لإتاحة الفرصة للمتقبل أن يعوض النقص في حالة المحصول السيئ، أو قد ما يواجهه من صعوبات مثل انخفاض النيل، وغير ذلك مما يؤثر على رفع مستوى انتاجية ما في ذمته من قبالة.

أما الطريقة المتبعة للمزايدة على قبالة الأراضي الزراعية بمصر خلال العصر الفاطمي. فكانت عن طريق إجراء مزاد علني، يعقد في جامع عمرو بن العاص- بالفسطاط- حيث يجلس هاك متولى ديوان الخراج، وذلك في الوقت الذي تتهيأ فيه قبالات الأرضي ويجتمع الناس لأجل هذا الغرض من القرى والمدن ثم يقوم رجل فينادي على البلاد. صفقات صفقات، وكتاب الخراج (١٧) واقفون بين يدي متولي الخراج، يكتبون ما تنتهي إليه مبالغ الكور (١٨) والصفقات على من يتقبلها من الناس، وإذا انقضى هذا المزاد وخرج كل من تقبل أرضا وضمها إلى ناحيته، فتولى زراعتها وإصلاح جسورها، وسائر وجوه أعمالها بنفسه وأهله، ومن ينتسب لذلك.

ومن الجدير بالذكر أن هذا النظام وإن كان قد أراح الحكومة الفاطمية من مشاكل الجباية إلى حد ما، فإن مساوئه كانت أعظم لأن الدولة من خلال هذا النظام لا تتصل بدافعي قيمة الخراج مباشرة بل كان اعتمادها على طائفة من كبار المزارعين، او متقبلي الخراج من كل ناحية وهؤلاء كانوا يعملون على الإثراء وجمع الأموال، ومن ثم كانوا لا يترددون في إرهاق الأهالي وإثقالهم بالخراج للوفاء بحق الدولة منه، والاحتفاظ بما زاد لأنفسهم كما كان هؤلاء المتقبلون الذين كانوا غالبا من أعيان البلاد يدفعون الرشاوى لرجال الحكومة ليحصلوا على أجود أنواع الأراضي التي تغل ريعا كبيرا.

ومن أمثلة هذا الضمان الذي كان موجودا في العصر الفاطمي ما ذكره «المقريزي»: أن ابن العداس (١٩) ضمن «كورة أبو صير» (٢٠) في عهد الخليفة «المعز لدين الله». وكان المتقبلون يتولون بأنفسهم إصلاح ما بقي في زمامهم من جسور وترع.

كما كانوا يدفعون منا قيمته «عشرة دنانير» عن كل قطعة من أجل صيانة وتعمير الجسور العامة.

وكانت هذه النسبة يتم سدادها إلى «بيت المال» على اعتبار أنها جزء من الخراج. وكانت الحكومة بموجب هذه الدنانير التي يتم جمعها بصفة منتظمة، ملزمة بالنفقة على الجسور عمارتها، حيث تقوم بصرف عشرة آلاف دينار، تجعلها تحت تصرف العامل المعتمد لهذا الغرض فيتولى تجديد عمارة الجسور وصيانتها.

وقد اهتمت الدولة الفاطمية بتطهير الخلجان، وحفر ما تحتاج إليه بعض المناطق، قصدا منها إلى إتاحة الفرصة لتوسيع الرقعة الزراعية أو على الأقل المحافظة عليها، لأنهم أدركوا قيمة الزراعة في مصر التي يتوقف اقتصادها بدرجة رئيسية على الإنتاج الزراعي.

ولذلك قامت بالإنفاق على خليج الإسكندرية، وتطهيره عام (٤٠٤هـ/ ١٠١٣/ ١٠١٤م) بما يقرب من خمسة عشر ألف دينار، مما كان سببا في رفع قيمة خراج القرى الواقعة غرب الدلتا، هذا بالإضافة إلى توفيرها طريقا ملاحيا يستفاد به كطريق للمواصلات النيلية[٢١].

وفي خلافة «الآمر بأحكام بأمر الله» (٤٩٥ – ٥٢٤هـ/ ١١٠١– ١١٣٠م) تم فتح «خليج أبي المنجا» [٢٢] لضمان رأي أراضي البلاد الشرقية في كل الأحوال.

ومن الطريف أنه لما عرض على «الأفضل» جملة ما أنفق في حفر هذا الخليج استعظمه وقال «غرمنا هذا المال جميعه والاسم لأبي المنجا» ثم أصدر أوامره بتغيير اسم الخليج إلى «البحر الأفضلي» ومع ذلك فلم يشتهر إلا بأبي المنجا.

ولأهمية هذا الخليج خصصت له الدولة الفاطمية يوما يفتح فيه [٣٣] وما زال يوم فتح هذا الخليج يوما مشهودا إلى أن زالت الدولة الفاطمية، فلما استولى بنو أيوب من بعدهم على مملكة مصر أجروا الحال فيه على ما كان.

وكان النيل يتزايد أربعين يوما من بدء الفيضان إلى أن يبلغ ثمانية عشر ذراعا، ويبقى على هذا أربعين يوما لا يزيد ولا ينقص، ثم يتدرج نحو النقصان مدة أربعين يوما أخرى، فيصل إلى الحد الأدنى الذي كان عليه في الشتاء، وحينما يبدأ الماء في النقصان يتبعه الزرع. فإذا تعلقت نواحي مصر بأصناف الزراعات، وبذر الحب ندب من الحضرة رجال ذو نباهة وثقة، لهم معرفة بعلم الخراج فإذا مضى من السنة القبطية أربعة أشهر ندب من الأجناد من عرف بالحماسة ومعهم كاتب ليقرر حسب ما ورد في الملفات والمكلفات قيمة الخراج. وكذلك العمل على استخراج بقية الأقساط التي كانت ثلاث دفعات على مدار السنة، دفعة كل أربعة شهور طول الزمان من كل سنة.

وكان لابد لفيضان النيل وزيادته، من مقياس يعتمدون عليه في معرفة الزيادة والنقصان، لما لذلك من الأثر الحيوي في حالة البلاد واقتصادياتها ومعنوياتها، ومنذ القديم اهتمت مصر بقياس مياه النيل ونصبت المقاييس، والتي كان أهمها، مقايس الروضة» [٢٤].

ورتبوا له عاملا [٢٥] وظيفته القيام بشئون هذا المقياس وتسجيل مقدار الزيادة والانخفاض فيه.

وقد اعتمد الفاطميون على هذا المقياس في مراقبة ارتفاع الماء وانخفاضه بالنيل.

فقد كان من رسومهم أن يخرج لهم عامل المقياس كل يم مقدار الزيادة بالمقياس على «رقعة» بتولي صياغتها «ديوان الانشا» وثبت فيها تاريخ اليوم وما يوافقه من الشهر العربي، والشهر القبطي، ولا يزال محافظا على كتمان ذلك لا يعلم به أحد قبل الخليفة، وبعده الوزير، فإذا انتهى في ذراع الوفاء، وهو السادس عشر، وعلم ذلك من مطالعته، أمر أن يحمل إلى المقياس في تلك الليلة من المطابخ عشرة قناطير [٢٦] من الخبز والسميذ [٢٧] وعشرة من الخراف المشوية وعشرة من الجامات [٣٨] الحلواء وعشر شمعات، ويؤمر بالمبيت في تلك الليلة بالمقياس، ثم يحضر القراء، ويتلون القرآن حتى يختمون، وتلك عاداتهم عند تمام حد الوافاء.

ومن الحوادث الطريفة المتعلقة بالنيل، ما حدث في خلافة الحاكم بأمر الله، أنه – أي النيل– لم يزد كثيرا ولا قليلا، فقيل «للحاكم» إن هذا من فعل الحبشة قد غيروا مجرى النيل، فأمر بطريرك النصارى، أن يتوجه إلى الحبشة، فلما وصل إليها دخل على ملكهم، أكرمه وسجد له، وسأله عن سبب قدومه عليه فعرفه أن النيل قد نقص، ولم يزد عندنا شيئا وقد أضر ذلك بسكان مصر، فأمر ملك الحبشة بفتح سد عندهم، يجري منه ماء النيل إلى مصر، لأجل أن البطريرك قدم عليه، فزاد النيل في تلك السنة زيادة قوية، حتى أوفى [٢٩].

وقد ارتبط الخراج في مصر ارتباطا وثيقا بزيادة النيل وانخفاضه، لأن مصر بلد زراعي يعتمد في زراعته على نظام ري ثابت. لا يتخلف إلا نادرا بفضل ماء النيل الذي يفيض بالخير والخصب على ضفتيه كل عام في موعد من العام لا يتغير، مما هيأ المصريين عيشا سهلاً رغدًا، و أضفى على الحياة في مصر ثوب الطمأنينة ومنحها ضمانة الاستقرار.

وقد عبر «ناصر خسرو» عن فرحة المصريين باستقبال فيضان النيل وانتظارهم بقوله:

«حين تبلغ زيادة النيل ذراعا [٣٠] تضرب البشائر ويفرح الناس، حتى تبلغ الزيادة ثمانية عشر ذراعا وهي الزيادة المعهودة، وكلما قلت الزيادة عن ذلك، قيل النيل ناقص فتصدقوا ونذروا النذور، وعلاهم الغم، فإذا زاد على هذا القدر فرحوا، وأظهروا الغبطة».

وقد منع الخليفة «المعز لدين الله» النداء بزيادة النيل وألا يكتب بذلك إلا إليه والي القائد «جوهر الصقلي» فلما أباح النداء.

وقد كان «لمعز لدين الله» يهدف من وراء حجب مقدار الزيادة من النيل عن الناس منع اضطراب البلاد، وسوء أحوال العباد، بسبب ما يحدث من قبض التجار على الغلال وإمساكهم عن البيع حتى يرتفع السعر.

فقد حدث في (سنة ٣٨٧هـ/ ٩٩٧م) أن هبط النيل دون الستة عشر ذراا ووقع الغلاء بمصر، فاجتمع الناس «تحت قصر الزمرد»[٣١] يستغيثون «بالحاكم بأمر الله، أن ينر في أحوالهم فقال لهم:

وإذا كان الغد أتوجه إلى جامع راشدة [٣٢] وأعود فإذا وجدت في طريقي مكانا خاليا من الغلة، ضربت عنق صاحب ذلك المكان على بابه، فلما توجه إلى جامع راشدة، وعاد بعد العصر، فما بقي من أهل مصر والقاهرة أحد إلا وحمل ما عنده من الغلال ووضعها في الطريق الذي يمر منه «الحاكم بأمر الله» فلما رجع من جامع راشدة وجد الغلال قد امتلأت بها الطرقات، وشبعت أعين الناس ثم أنه قرر مع أصحاب الغلال، أن يدخل أحد في بيته شيئا من الغلال÷، ثم قرر معهم سعر كل صنف من الغلال بثمن معلوم لا يزيد ولا ينقص، فعندئذ سكن الناس ووقع الرخاء بمصر وسائر أعمالها.

كما حدث أن انخفض النيل عام (٣٩٧هـ/ ١٠٠٦- ١٠٠٧م) فكان لذلك آثاره السيئة على البلاد، حيث شهدت مجاعة خطيرة، وارتفعت الأسعار بصورة كبيرة، إذ بلغ سعر القمح كل «تليس»[٣٣] أربعة دنانير، والأرز كل «ويبة» [٣٤] بدينار، ولحم البقر «رطل» [٣٥] ونصف بدرهم، ولحم الضأن رطل بدرهم، والبصل عشرة أرطال بدرهم وهكذا.

مما دفع الحكومة الفاطمية إلى الضرب بيد من حديد على يدي المتسببين في ارتفاع الأسعار إلى هذا الحد، وأعادت تسعير أغلب السلع، فسعرت الخبز- وهو السلعة التي بها ينبض الشعب ويحيا- كل اثنى عشر رطلا بدرهم.

وكانت سياسة الفاطميين في جباية الخراج ترمي إلى العناية بالفلاحين، وعدم إرهاقهم ومعاملتهم معاملة تنطوي على العطف والرعاية.

فكانوا يمنعون من التعسف في جمع الخراج، وينظرون في شكاوى التي يقدمها الفلاحون ضد المتقبلين.

كما كانت ترسل إخطارات خاصة إلى من تأخر عن دفع الخراج(٣٦).

كما قام الوزير «بدر الجمالي»، (٣٧) في عهد «المستنصر بالله» بإعفاء المزارعين من الخراج ثلاث سنوات بسبب الأزمات التي حلت بمصر في تلك الفترة والتي أثرت تأثيرا بالغا على الخراج، فترفعت أحوال الفلاحين واستغنوا في أيامه.

ويلاحظ أنه عند حدوث عجز بعض المتقبلين أو الضامنين عن دفع قيمة الخراج كاملا، كانت الدولة الفاطمية تسامحهم وتعفيهم من باقي ما عليهم من خراج، إذا ثبت أن ذلك لظروف خارجة عن إرادتهم.

فقد ذكر «ابن المأمون» في حوادث سنة (خمس عشرة وخمسمائة هجرية) نصا أثبت فيه مسامحة الدولة الفاطمية الناس في بواقي الخراج بقوله: «فلما أحضرت كشوف حساب الدولة أمر بكتب سجل يتضمن المسامحة بالبواقي.. ومبلغ ما انتهت إليه هذه المساحة من العين ألفا ألف وسبعمائة وعشرون ألفا وسبعمائة وسبعة وستون دينارا، وثلثان وربع قيراط، ومن الفضة النقرة أربعة دراهم ومن الغلة ما يزيد على ثلاثة آلاف ألف وثمان مائة ألف وعشرة آلاف ومائتين وتسعة وثلاثين أردبا».

كما سامح الملك العادل «رزيك بن الصالح طلائع، الناس فيما كان عليهم من البواقي الثابتة في الدواوين، خلال وزارته «للعاضد» (٥٥٦- ٥٥٨هـ/ ١١٦١- ١١٦٣م).

وقد جرت العادة أن يعطي لمن يدفع قيمة ما عليه من خراج براءة، تثبت أداءه للخراج، وكان يكتب فيها قيمة المدفوع باللغة العربية، وبجانبها الرقم باليونانية، ثم التاريخ بالسنة الهجرية وإلى جانبها الشهر القبطي، كما كان ينص في هذا «البراءات» على نوع الدنانير التي دفعت كقيمة للخراج، والتي كانت تذكر، على وزن بيت المال أو بنقد بيت المال ووزنه».

أما المتأخرات الواجبة على دافعي الخراج- والتي غالبا ما كان يسامح فيها- فقد كانت تثبت في كشوف، ويكتب قيمتها في كشوفات الخراج، ويثبت فيها أسماء وألقاب من يجب عليهم دفع الخراج، وإثبات وفاة من يتوفى منهم، وما يستحق على الورثة.

وكانت شئون جباية الخراج تدار حسب التقويم القبطي (الشمسي) وظل الأمر على ذلك إلى أن أمر «الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي» باستبدال التاريخ القبطي بالتاريخ الهجري (٣٨).

وذلك بسبب ما حدث من تفاوت بين السنة الشمسية والهلالية مدة أربع سنوات، مما دفع القائد «أبا عبد الله محمد ابن فاتك البطائحي» محادثة «الأفضل بن بدر الجمالي» في ذلك الأمر فأجابه إليه وخرج أمره إلى ديوان الإنشاء لينشئ سجلا بما رآه وقرره من نقل سنة تسع وستين وأربعمائة إلى سنة إحدى وخمسمائة لتكون موافقة لها ويجري عليها مالها.

وأمر باعتماد ذلك يف الدواوين الفاطمية بالحضرة وسائر أعمال الدولة، وأن ينبه كافة الكتاب والمستجدين، وجميع العمال المتصرفين إلى اقتفاء هذه السنة واتباعها والحذر من الخروج على حكامها.

وظل أمر جباية الخراج على هذا الحال، حتى دخلت منه اثنتين وثلاثين وخمسمائة فتم نقلها إلى سنة أربع وثلاثين وخمسمائة، وألغت سنة ثلاث وثلاثين [٣٩].

وكان آخر نقل تم في عصر الدولة الفاطمية ما كان في آواخر أيامها، حيث تم تحويل سنة خمس وستين وخمس مائة إلى سنة سبع وستين وخمسمائة وألغيت سنة ست وستين.

وكان أول من تولى إدارة هذا الديوان في مصر خلال العصر الفاطمي «رجاء بن صولاب» وكان الذي عينه «جوهر الصقلي» الذي رأى ضرورة ملء الجهاز الإداري يضمن ولاءهم للدولة الفاطمية.

ثم تولى رئاسته في عهد الخليفة «المعز لدين الله» كل من «يعقوب بن كلس» و «عسلوج بن الحسن» وذلك في شهر المحرم عام (٣٦٣هـ/ أكتوبر ٩٧٣م).

كما تولى إدارته بعده «يعقوب بن كلس» شخصية مغربية عرفت بولائها للفاطميين- وهو ما يؤكد اتجاه الفاطميين إلى تشييع المناصب الإدارية العليا- وهو «جبر بن القاسم الكتامي»[٤٠] والذي تولى رئاسة ديوان الخراج في خلافة «العزيز بالله» علم (٣٧٣هـ/ ٩٨٣م).

كما تولى إدارته «الحسن بن صالح الروزباري»[٤١] ثم تولى رئاسته خليل الدولة «محمد بن العداس» [٤٢] وكان من قبل كاتبا في هذا الديوان.

كما تولاه في عهد الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» أبو الفرج ابن الموفقي [٤٣] الذي ضمن أن يزيد الخراج على يديه ثلاثين ألف دينار.

ديوان الجوالي [٤٤] (الجزية) [٤٥]

كان هذا الديوان يتولى جباية الجزية المفروضة على أهل الذمة [٤٦] من اليهود والنصارى.

والجزية: هي مبلغ من المال يوضع على رؤوس أهل الذمة، يدفعون كما يدفع المسلم «الزكاة» فالطرفان من حيث المبدأ متكافئان، كل منهما يؤدي للدولة التي ترعاه واجبا يختلف عن الواجب الآخر، حتى يتعادل الفريقان في تحمل المسئولية وهما رعية لدولة واحدة، كما تعادلا في التمتع بالحقوق وتساويا في الانتفاع بالمرافق العامة [٤٧].

ويقول الماوردي فيجب على ولي الأمر أن يضع الجزية على رقاب من دخل الذمة من أهل الكتاب ليقروا بها في دار السلام، ويلتزم لهم ببذلها حقان: أحدهما: الكف عنهم، والثاني: الحماية لهم ليكونوا آمنين بالحماية محروسين».

فهي بذلك مفروضة على أهل الذمة عموما، مقابل حمايتهم، بالدفاع عنهم وعما يملكون من مال وولد وأرض لأن الجيش الإسلامي هو الذي يتولى مسئولية توفير الأمن والطمأنينة لهم.

«والجزية» تختلف عن «الخراج» من حيث أنها مفروضة على الرؤوس والخراج على الأرض، كما أنها تسقط شرعا إذا دخل الذمي في الإسلام، أما «الخراج» فيؤخذ مع الكفر والإسلام، الجزية نص والخراج اجتهاد.

وكانت الجزية ضمن الموارد المالية في مصر الإسلامية قبل قيام الدولة الفاطمية بمصر، ومقدارها يومئذ ديناران عن كل نفس، ما عدا الصبيان والشيوخ والنساء.

وقد اختلف مقدار الجزية في العصر الفاطمي عما كانت عليه من قبل حيث قسمت إلى ثلاث طبقات، من «الغنى» أربعة دنانير وسدس ومن «المتوسط» ديناران وقيراطان، ومن «الفقير» دينار واحد وثلث وربع وحبتان وكان يضاف إلى كل طبقة من هذه الطبقات الثلاث، درهمان وربع كرسوم للمستخدمين والقائمين على جبايتها.

وكان يشترط فيمن تجب عليه الجزية: الحرية، والبلوغ ولا تجب على امرأة ولا صبي ولا مجنون ولا عبد، لأنهم أتباع وذراري.

أما «الراهب» و «الشيخ» ففيهما قولان: وبناء القولين على قتلهما، فإن قيل يجوز قتلهما أخذت منهما الجزية ليحقن بها دمهما، وإن قيل: لا يجوز قتلهما، لم يؤخذ منهما، لأن دمهما محقون كالصبي والمرأة [٤٨].

وكانت تؤخذ من الحرفيين والتجار في المدن، أما في القرى فقد كان يتولى جبايتها لحساب الديوان، عرفاء النعمة، حيث يكتبون مطالعة بكل صبي يولد لوقته، وبمن ملك منهم، وكتابة أسمائهم في جريدة مفردة خاصة بهم [٤٩].

وكان ميعاد جباية الجزية (الجوالي) بمصر في شهر المحرم من كل عام إذ كان الاعتماد في جبايتها على السنة والهلالية.

كما جرت العادة أن يعطى لمن يدفع الجزية «براءة» تثبت أداءه لها- وكان يتولى رئاسة «ديوان الجوالي» موظف كبير (ناظر) تعرض عليه الأعمال المالية المتعلقة بالجزية، ويعاونه بعض الموظفين لضبط إيرادات الجزية التي يدفعها أهل الكتاب.

ومجلسه في ديوان المواريث الحشرية حيث كان ملحقا به ولذلك سمي بديوان الجوالي والمواريث الحشرية [٥٠].

وما ينبغي للمشارف [٥١] والعامل[٥٢] إذا توليا الجوالي بعمل أن يسترفعا من العامل المتقدم، ضريبة تشمل على ارتفاع الجوالي بذلك العمل مفصلا بالعدد والطبقات، والأسماء ومعينا فيه اسم «الحاشر» [٥٣] مرقنا ذلك بشواهده من أعمال العدد المرفوعة من جهة الحشار، من خلال الكشوف الثابت فيها أسماء يجب عليهم دفع الجزية.

وكان يتم تسجيل أسماء من تجب عليهم الجزية بالديوان بذكر الاسم على اليمين من الورقة، ومبلغ جزيته، ولا يقتصر على تقدم ورود مبلغ جزية كل طبقة، بل يذكر المبلغ، وتحته ما لعله انساق باقيا على ذلك الاسم من باقي جزيته لسنة خالية.

وكانت الطريقة المتبعة في تدوين هذه الأسماء بالديوان هي كتابتها مسلسلة حسب حروف المعجم، لتسهيل خدمة الاسم ومعرفة ما أداه.

وقد تولى إدارة هذا الديون في عهد الخليفة«المعز لدين الله» كل من «يعقوب بن كلس» و «عسلوج بن الحسن».

ولم أجد فيما بين يدي من مصادر أحد تولى هذا الديوان بعد انتهاء خلافة «المعز لدين الله» (٣٦٥هـ/ ٩٧٢م) حتى تولاه عام (٥٣١هـ/ ١١٣٣م) المهب بن أبي البقاء، في عهد الخليفة «الحافظ لدين الله».

وكان راتب متولي «ديوان الجوالي» - الجزية- يتراوح بين مائة وسبعين دينارا شهريا شأنه في ذلك شأن أصحاب الدواوين الكبرى في الدولة الفاطمية.

ديوان الزكاة:

الزكاة والصدقة شيء واحد، وفي ذلك يقول «الماوردي الصدقة زكاة، والزكاة صدقة.

وقد ذكرت في القرآن على هذا النحو في قوله تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾ أي تطهر ذنوبهم وتزكي أعمالهم.

وهي أحد أركان الإسلام الخمسة بنص حديث رسول الله ﷺ بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج وصوم رمضان.

وتقسم الزكاة على الأشخاص المذكورين في قوله تعالى: ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل،فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾.

والأموال المزكاة نوعان: أموال ظاهرة كالزرع والثمار والمواشي وأموال باطنة كالذهب والفضة وأرباح التجارة.

أما زكاة الزرع والثمار، فإنه يجب العشر، إذا كانت انتاج أرض تسقى بالمطر أو السيح، ونصف العشر، إذا كانت نتاج أرض تسقى بالدلاء ونحوها، وأن يكون الخارج منها يقصد بزراعته استغلال الأرض ونماؤها.

وأما زكاة الأموال الباطنة، وهي الذهب والفضة، وعروض التجارة، فإن الذهب والفضة زكاتها ربع العشر لقوله ﷺ «في الورق ربع العشر» (٥٤) ولا تجب الزكاة في الذهب والفضة إلا إذا حال الحول، وقد اتخذ للتجارة، وجبت الزكاة فيها أيضا، أما بالنسبة للحلي منه فلا شيء فيه، والمعنى أن الذهب الذي يستخدم في زينة النساء، ويؤجر في تزيين العرائس- وهذا كان شائعا في العصر الفاطمي- لا تجب فيه زكاة.

كما كانت الزكاة تحصل من جميع ما يرد إلى البلاد وعن طريق منافذها الطبيعية، فقد كان الفاطميون يأخذون الزكاة على المواشي التي تصل مع أهل برقة (٥٥) إلى منطقة البحيرة، بحثا عن المراعي.

كما كانت تحصل من تجار «الكارم» (٥٦) القادمين عن طريق «عيذاب» على ما معهم من السلع خاصة إذا حال الحول عليهم بالبلاد.

وكان في مصر خلال العصر الفاطمي ديوان للزكاة، يرأسه موظف كبير يدعى «متولي الزكاة» ويعاونه مجموعة من الأعوان، يخرجون إلى «منية بن ابي الخصيب» (٥٧) و

«اخميم» [٥٨] و «قوص» [٥٩] لكشف أحوال المسافرين من التجار والحجاج، فيجئـون عـن جميع ما معهم، ويدخلون أيديهم إلى أوساطها خشية أن يكون معهم مال، ويحلفـون بالأيمـان المحرجة أن ليس معهم غير ما وجدوه.

ومن الشروط التي يجب توافرها فيمن يتولى «ديوان الزكاة» أن يكون حرا، مـسلما، عادلا ن عالما بأحكام الزكاة.

ويلاحظ أنه كان يجب على متولي مباشرتها في العصر الفـاطمي، أن يترفـع مـن المستخدم قبله عملا جامعا بما استأداه في السنة الخالية، ليتأمل منه أسماء مـن يجـب عليـه الزكاة، وقرر ملاه مفصلا.

ولم تذكر المصادر أسماء من تولوا هذا الديوان، وإن كانت هنـاك إشـارة إلـى أن «يعقوب بن كلس» ومعه «عسلوج بن الحسن» قد توليا مباشرة أمر الخراج، ووجوه الأموال، والحسبة والجوالي وجميع ما يضاف إلى ذلك.

ديوان الأحباس:

لم يكن لهذا الديوان إدارة مستقلة تقوم على أمره وترعى شئونه، إلا منذ فترة العصر الفاطمي، إذ كان قبل ذلك يتبع بيت المال، فلما جاء الفاطميون إلـى مـصر زادت عنـايتهم بالأحباس، وصار لها ديوان مفرد ويقوم بالإشراف عليه قاضي القضاة [٦٠].

وقد أنشأ الخليفة «المعز لدين الله» «ديوان الأحباس» سنة ٣٦٣هـ، وجعل اختصاصه العناية بالأماكن الدينية والصرف على المستحقين في المساجد.

قال «ابن الطوير» الخدمة في «ديوان الأحباس»، وهو أوفر الـدواوين مباشـرة، ولا يخدم فيه إلا أعيان المسلمين من الشهود والمعدلين، بحكم أنها معاملة دينية.

وكان فيه «كاتبان» «ومعينان»، مهمتهم تنظيم الاستيمارات وإثبات ما في الرقاع، مما يجبيى له من جهات م الوجهين القبلي والبحري وبين أوجه الدخل المنصرف.

والأحباس [٦١]: هي الأموال الموقوفة على جهة بر لا تنقطع ويصح أن تكون منفعتها لأشخاص بشروط معينة.

وتمثلت الأحباس في مصر خلال العصر الفاطمي، في بيوت وقياسر _أسواق صغيرة مسقفة) طواحين، وفنادق، وحوانيت وغير ذلك.

كما اشتملت على مساحات وأراضي زراعية، وعقارات، وكانت الأحباس (الأوقاف) تمثل موردا مهما من الموارد المالية بمصر في العصر الفاطمي.

فكانت الدولة الفاطمية تعرض تولية الأحباس «بالضمان» فقد ذكر «المقريزي» أن القاضي « أبا الطاهر الذهلي» ضمن الأحباس بمبلغ ألف وخمسمائة درهم».

ويلاحظ أن الفاطميين قد أضافوا جديدا في ميدان الأحباس، إذ حبس الخليفة «الحاكم بأمر الله» الأراضي الزراعية بعد ما كان الحبس مقصورا على العقارات وغيرها فقط فقد حدث في سنة (٤٠٣هـ/ ١٠١٢م) أن أمر الحاكم بأمر الله بحصر شامل للمساجد التي لا نحلة لها ولا أحد يقوم بالوفاء باحتياجاتها وبلغ مجموعة هذه المساجد ثمانمائة وثلاثين مسجدا قدر لها نفقة شهرية بمقدار تسعة آلاف ومائتين وعشرين درهما بواقع اثنى عشر درهما لكل مسجد.

ثم أمر عام (٤٠٥هـ/ ١٠١٤م) بقراءة سجل بتحبيس عدة ضياع وقياسر [٦٢]. على القراء والفقهاء: والمؤذنين بالجوامع، والقوام ونفقة المارستان [٦٣] وأرزاق المستخدمين فيها، وثمن الأكفان لفقراء المسلمين.

ولم يكن الخلفاء الفاطميون هم الذين يحبسون الأراضي على أعمال الخير والبر، بل شاركهم في هذا المجال الوزراء أيضا. وخاصة الأقوياء منهم، «بدر الجمالي» الذي يعد حبسه خير شاهد على حبس الأراضي الزراعية بمصر خلال العصر الفاطمي.

هذا الحبس الي عرف بالحبس الجيوشي [٦٤]، والذي كان يقصد من ورائه أن يكون موردا ثابتا لأبنائه وأحفاده من بعده، وليكفل لهم حياة طيبة كريمة، وكذلك حبس الوزير «طلائع بن رزيك» (٥٤٩- ٥٥٦هـ/ ١١٥٤- ١١٦٠م) بلدة تسمى بلقس [٦٥] على أعمال الخير والبر.

وكان يتولى إدارة هذا الديوان والإشراف عليه غالبا «قاضي القضاة» في الدولة الفاطمية، لأن الأحباس معاملة دينية ومن أشهر من تولى إدارته «أبو العباس ابن أبي العوام»[٦٦] ضمن ما تولاه من اختصاصات أخرى.

ديوان المفرد:

أنشأ هذا الديوان الخليفة «الحاكم بأمر الله» بسبب هور كثير من الفوضى والفساد بين طائفة من موظفي الدولة، الذين أساءوا استخدام السلطات المخولة لهم، وبخاصة موظفي الخراج مما ساعدهم على توفير كثير من المال غير المشروع.

وقد لاحظ «الحاكم بأمر الله» هذا الأمر، مما حدا به إلى إنشاء هذا الديوان ليقضي على هذه الظواهر التي تخرج عن المألوف وتوقع الضرر بالناس فعمد إلى مصادرة من يثبت لديه اتساع ثروته بسبب استغلال نفوذه، فكثرت لذلك المصادرات في عهده.

ومن الذين صادرهم «الحاكم بأمر الله» «الحسين بن جوهر الصقلي» وصهره «عبد= العزيز النعمان» (٦٧) سنة (٤٠٠ هـ) (١٠١٠م) وقد سخط عليهما هذا الخليفة فأمر بضم أموالهما إلى «ديوان المفرد».

ولم يكن «الحاكم بأمر الله» يصادر أملاك رجاله إذا رآهم أثروا أكثر مما ينبغي فحسب، بل امتدت يده بالمصادرة لأفراد أسرته أنفسهم، فاستولى على بعض ما يملكه أفراد الأسرة الحاكمة، وبعض خواصه من النساء.

كما أسرف في مصادرة المباشرين والعاملين، والضمان وكبار رؤساء الدواوين حتى بلغ عدد المباني المصادرة وحدها ٢٢٧,٠٠٠ دار وحانوت. ولم تتوقف مصادرة الأموال والممتلكات على عهد الخليفة «الحاكم بأمر الله بل امتدت لتظهر من جديد في عهد «المستنصر بالله» (٤٢٧- ٤٨٧هـ/ ١٠٣٥- ١٠٩٤م) حيث قام هذا الخليفة بمصادرة أملاك كثير من وزرائه أشهرهم «الحسين بن أحمد الجرجاني» و «أبو الحسن بن علي الأنباري» (٦٨) وغيرهما من رجالات الدولة وجهائها.

وفي خلافة «الآمر بأحكام الله» (٤٩٥- ٥٢٤هـ - ١١٠١- ١١٣٠م) زادت الأموال والأملاك المصادرة لحساب هذا الديوان وذلك بسبب سياسة «الآمر» التي اعتمدت على المصادرة لكبار الموظفين ممن يشتهر أمره ويذيع صيته.

ومن أمثال الذين صودروا في فترة خلافته، وزيره المعروف «أبو نجاح الراهب النصراني» (٦٩) الذي استغل نفوذه في جمع الأموال واغتصاب أموال الناس بدون حق شرعي وبخاصة التجار، وعمال الأقاليم فأمر «الآمر بأحكام الله» بقتله وإيداع ممتلكاته في «ديوان المفرد» سنة (٥١٩هـ/ ١١٢٥م).

وقد بقيت سياسة مصادرة الخلفاء الفاطميين للمنحرفين من رجالات الدولة وكبار موظفيها حتى نهاية دولتهم بمصر.

وكان اختصاص هذا الديوان حفظ الوثائق الخاصة بالأموال المصادرة وكتابة نسختين منها، تحفظ إحداهما بالديوان وترسل الأخرى للوزير ليحفظها يف بيته مع سجلاته المهمة بالإضافة إلى أعداد كشوف خاصة بأعمال المصادرات وأسماء المطالبين بها، حتى لا يقوموا بتوزيع أموالهم أو تهريبها.

ديوان المواريث الحشرية:

المواريث الحشرية: هي الأموال التي يموت أصحابها بلا وارث شرعي لها، فتؤول إلى بيت المال.

وقد اهتم الخلفاء الفاطميون بها، فأنشأوا للها ديوانا عرف «بديوان المواريث الحشرية».

وكان يختص بالعناية بشئون المواريث، وضبط أحكامها، حيث كانت تضاف إليه أموال من يموت دون أن يخلف وارثا له من بعده.

والمواريث الحشرية عند الشيعة تختلف عنها عن أهل السنة، فالشيعة يقدمون القرابة على العصبية، أي أنهم يورثون الأقرب فالأقرب إلى الميت ذكرا كان أم أنثى، بحسب بعد درجته أو قربها، فالدرجة الأولى عندهم الوالدان والأبناء، والدرجة الثانية والأجداد والأخوات.

ومعنى ذلك أنه إذا مات رجل مثلا عن بنت وولد لابن فالمال كله للبنت عند القاضي الشيعي، لأنها أقرب من ولد الابن فتحوز المال كله، نصفه بالفرض، ونصفه الثاني بالرد، وعلى ذلك لا يشارك فاطمة بنت رسول الله ﷺ أحد في ميراث أبيها.

وكانت المواريث الحشرية تدخل ضمن موارد الدولة الفاطمية خاصة في أثناء الأزمات والأوبئة التي تمر بها البلاد كثيرا عن انخفاض ماء النيل وانتشار بعض الأمراض الفتاكة مثلما حدث خلال الشدة المستنصرية حيث مات عدد كبير من الناس، يقدر بنحو نصف عدد سكان القاهرة وحدها فانتقلت أموالهم لعدم وجود وريث لها إلى بيت المال.

ويلاحظ أن الثروات التي كان يخلفها أهل الذمة، وليس لهم وراث كان يقوم بأخذها كبار رجالاتهم وتوضع تحت تصرفهم،

وكان يدخل إلى هذا الديوان أيضا، أموال من يوصى بماله من بعده للخليفة الفاطمي، فقد حدث أن رجلا أوصى للخليفة أو الحاكم بأمر الله» بتركته وقدرها مائتا ألف دينار تقريبا ولم يجعل لأحد من أولاده منها درهما، ولكن الخليفة قام برد التركة إلى أبناء الموصى، وكان ذلك في عام (٣٨٧هـ/ ٩٧٧م) قائلا: «قد وقفت على وصية أبيكم رحمه الله، فخذوه هنيئا مباركا فيه ثم خلع على أبناء هذا الموصى بحضرة كبار الدولة وعظمائها.

وكان لا يتولى هذا الديوان إلا رجل عدل، ومعه جماعة من الكتاب لضبط شئون المواريث وأحكام مقاديرها.

ولم تذكر المصادر التي بين يدي أسماء من تولوا هذا الديوان ويبدوا أن ذلك راجع إلى أن إدارة هذا الديوان كانت تحت تصرف متوفي «ديوان الجوالي» الذي كان يتولى مباشرة مهام الديوانين معا.

ديوان الثغور:

وكانت وظيفة هذا الديوان وجباية المكوس [٧٠] من الأقاليم الواقع فيها الثغور وهي «دمياط» [٧١] و «تنيس» [٧٢] و «الفرما» [٧٣] و «عيذاب»[٧٤] و «أسوان» [٧٥] و «الإسكندرية» [٧٦] وكان لكل من هذه الثغور مشارف (ناظر) وهو مسئول أمام الديوان الرئيسي (المركزي) بالقاهرة.

وكان «بديوان الثغور» عدة كتاب لجباية المكوس المقررة، ومنع أية محاولة لتهريب البضائع وقد اهتم الفاطميون، بديوان الثغور» لجباية الرسوم المقررة على الواردات (الرسوم الجمركية) في مختلف الموانئ المصرية التي تصل إليها التجارة الخارجية من شتى البلدان.

وكان بهذه الثغور نقاط لتفتيش على التجار القادمين بتجاراتهم أطلق عليها اسم «المآصر» [٧٧] تجبى منها الضرائب المختلفة.

وكان المتبع عند دخول المراكب إلى الموانئ التي تجبى معها المكوس، أن يقوم مباشر «ديوان الثغور» فيها بتعيين كل صنف وما يتعلق به من الوزن والعدد، حسب ما يذكره الواصفون من تجار الروم، وكل جنس من أجناس الروم بأصنافه وأسمائه ليكتب أمام كل صنف قيمة المكس المطلوب.

وكان القائمون على تفتيش المراكب بالموانئ يهتمون بصورة أكبر بتفتيش السفن غير الإسلامية.

كانت المكوس تجبى من التجارة مرة واحدة في السنة، حتى لو تكرر قدومهم بعد رجوعهم إلى بلادهم عدة مرات خلال العام، وإذا مروا بأكثر م المال الذي دفعوا عنه المكس أول مرة فتؤخذ منهم المكوس على الزيادة وحدها.

وكانت المكوس تجبى على البضائع إذا تجاوزت قيمتها مائتي درهم كما كانت تختلف من مسلم إلى ذمي، فقد كان التاجر المسلم يدفع مكوسا على تجارته تبلغ ربع العشر من قيمتها، أمام التاجر الذمي، فإذا كان مقيما بالبلاد الإسلامية فيدفع (٢٠/١) من تجاراته أما القادم من خارج البلاد فيدفع العشر من قيمة بضائعه. ويذكر «ناصر خسرو» أن «المكوس

كانت تحصل في مدينة «عيذاب» على ما في السفن الوافدة من الحبشة وزنجبار واليمن ومننها تنتقل على الإبل إلى أسوان».

ويلاحظ أن نظام «القبالة» قد لحق بالمكوس أيضا، حيث يذكر «المقدسي»- وهو رحالة عاش في (القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي) قوله «ورأيت بساحل «تنيس» ضرائبيا جالسا قبل قبالة هذا الموضع في كل يوم ألف دينار ومثله عدة على ساحل البحر بالصعيد، وبالفرما» على مراكب الشام، ويؤخذ «بالقلزم» (٧٨) من كل حمل درهم.

كما يلاحظ أن الحكومة الفاطمية كانت تفرض المكوس على الناس فيدفعونها نقدا أو عينا، فقد بلغت قيمة ما جبى من المكوس الفسطاط وحدها عن يوم واحد خمسين ألف دينار، وكانت تصل أحيانا إلى مائة وعشرين ألف دينار.

ولما كانت المكوس المفروضة على البضائع في العصر الفاطمي، خاصة في الفسطاط (٧٩) تسبب ضيقا لأهل السنة، فإن الخليعة

«الظاهر لإعزاز دين الله» قد أمر بالغائها عام ٤١٥هـ/ ١٠٢٤- ١٠٢٥م).

كما ألغاها في عام (٥٦٤هـ/ ١١٦٨م) الوزير «صلاح الدين الأيوبي» (٨٠) في خلافة «العاضد لدين الله» الفاطمي.

ديوان الصعيد الأعلى والأدنى:

اختص هذا الديوان بشئون عدة أقاليم إدارية تابعة له وهي الأقاليم التي تقع في زمام الصعيد بقسميه الأعلى والأدنى وعددها سبعة: الجيزة (٨١)، والأطفيحية (٨٢) والبوصيرية (٨٣) والفيومية (٨٤).

والبهنساوية (٨٥)، والأشمونين (٨٦) والأسيوطية (٨٧) وكان هذا الديوان في العصر الفاطمي من أجل الدواوين قدرا، وأنبهها ذكرا، وأرفعها شأنا، وأشمخها مكانا وكان يطلق على متوليه «المشارف» ويعاونه عدة كتاب فروع، وهي مقسومة في الاستيفاء بينهم وكان اختصاص هؤلاء الكتاب بديوان الصعيد الأعلى والأدنى عمل التذاكر (٨٨) بطلب ما تأخر من الحساب ويقوم صاحب الديوان بترجمة هذه التذاكر بخطه ثم يحملها إلى صاحب الديوان الكبير (٨٩) فيوقع عليها بالاسترفاع، وينتدب لها من الحجاب أو غيرهم ممن يراه، ويرتب له فيها مياومة يأخذها من المستخدمين مدة مقامهم عندهم، ثم يقوم بإحضار نسخ هذه التذاكر للدواوين الأصول.

ويبدو أن المقصود بالدواوين الأصول في العبارة السابقة هي الدواوين المركزية بالقصر الفاطمي بالقاهرة والتي منها «ديوان الخراج» وغيره من الدواوين الأخرى، التي كان لها نواب بالأقاليم يقومون بجمع ما هو واجب للديوان المركزي من حقوق حسبما تقتضيه رسوم الدولة، وذلك في وقت مخصوص لها كما كان يفعل «ديوان الخراج» مثلا، والذي كان صاحبه ينتدب رجالا منه لجباية خراج «الصعيد الأعلى والأدنى» وقد حدث في عهد «الآمر بأحكام الله» وبالتحديد عام (٥١٥هـ/ ١١٢٢م) أن «الرشيد بن الزبير» متولي مشارفة «ديوان الصعيد الأعلى والأدنى» في تلك الفترة، قد رفع تقريرا، يتضمن أحوال الملاك هناك وأنهم قد استضافوا إلى أماكنهم من أملاك الدواوين أراضي اغتصبوها، ومواضع مجاورة لأملاكهم تعدوا عليها وخلطوها وحاذوها ورسم له- أي «الزبير» كشفها ونظم المشاريح بها. وطالب أن يعتمد في ذلك، وأن يجري فيه رأي الدولة على وجه الحق، وحكم العدل المثبت في كل قطر ومكان، وارتجاع هذه الأراضي لديوان مرة أخرى.

وقد جاء الرد بما يوجب وضع اليد على من هذه أحوالهم بل ومطالبة أصحابها بحق ريعها واستغلالها، ولا سيما وليس بأيديهم كتب تشهد لهم بصحة ملكيتهم لها ولا حجة ادخروها لهذا السبيل، ومع ذلك فإنه بالنظر إلى مصلحة الرعية، والرغبة في عمارة البلاد، أمر بإقرار جميع الأملاك والأرضي، بأيدي أربابها بأعمال الصعيد الأعلى، وأن يقرر عليهم من الخراج ما يجب تقريره، ويشهد على أمثالهم بمثله، وأمر النواب وحكام البلاد أن يعتمدوا ذلك.

وكان لا يتولى إدارة هذا الديوان إلا رجل من كبار الموظفين يسمى صاحب «ديوان الصعيد».

ومن الذين تولوا هذا الديوان «الرشيد بن الزبير» في عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» (٤٩٥ – ٥٢٤هـ/ ١١٠١- ١١٣٠م) وبلغ راتب صاحب هذا الديوان في العصر الفاطمي عشرين دينارا شهريا، ورواتب معاونيه من الكتاب والعاملين بالديوان من عشرة دنانير إلى سبعة إلى خمسة دنانير.

ديوان أسفل الأرض (الوجه البحري):

ذكر ابن الطوير هذا الديوان بقوله:

«وهو لما يلي ديار مصر من بحري القاهرة إلى البحر الملح خلا الثغور وحكمه في طلب الحساب والاستيفاء على ما تقدم».

ويختص بالنظر في بلاد الوجه البحري من جميع الوجوه، عدا الثغور، فقد كان لها ديوان يهتم بها ويقوم على رعايتها.

أما الأقاليم التابعة لهذا الديوان فهي «القليوبية» (٩٠) و «الشرقية» (٩١) و «الدقهلية» (٩٢) و «المرتاحية» (٩٣) و «السمنودية» (٩٤) و «الأبوانية» (٩٥) و «المنوفيتان» (٩٦) و «البحيرة» (٩٧).

ولم تذكر المصادر شيئا عن اختصاص هذا الديوان سوى إشارة «ابن الطوير» السالفة وهي قوله: «وحكمه في طلب الحساب والاستيفاء على ما تقدم» من الكتاب، وما يلزم كلا منهم، حكم و «ديوان الصعيد» المتقدم الذكر من غير فرق».

ويبدو من كلتا الإشارتين السابقتين «لابن الطوير» و «القلقشندي» أن اختصاص هذا الديوان كان يتشابه كثيرا مع اختصاص «ديوان الصعيد الأعلى والأدنى» من حيث القيام على جباية ما يتعلق ما حسبانات ومعاملات مختلفة، تتعلق ببقية الدواوين المركزية بالقاهرة، وذلك عن طريق هذا الديوان، الذي كان بمثابة «نائب» عن هذه الدواوين في مهمة جمع واستحضار ما هو خالص للدواوين من أموال ومعاملات وإرسالها إلى القاهرة، حيث مقر الدواوين المركزية.

وكان يتولاه موظف كبير يسمى «صاحب ديوان أسفل الأرض». وكان راتبه مثل راتب صاحب «ديوان الصعيد الأعلى والأدنى» عشرين دينارا في الشهر، ومعاونيه بين عشرة دنانير وسبعة إلى خمسة دنانير شهريا.

وقد تولى رئاسة هذا الديوان في عهد الخليفة «الظاهر» لإعزاز دين الله» (٤١١-٤٢٧هـ/ ١٠٢١- ١٠٣٦م) «سنى الدولة حمد بن أخى التاهرتي» (٩٨) كما تولاه في عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» (٤٩٥- ٥٢٤هـ/ ١١٠١ -١١٣٠م) رجل مسيحي اسمه «أبو اليمن بن عبد المسيح» (٩٩).

الهوامش

[١] وكان موقع هذا لديوان بالقصر الفاطمي ف مقابلة «المنحر» وهو المكان الذي كان ينحر فيه الخلفاء الفاطميون الذبائح في الأعياد والمواسم،

[٢] الأوراج: من الأرج محركة، والأوراجة من كتب أصحاب الدواوين معرب أواره، أي الناقل، لأنه ينقل إليها الإنجيذج الذي يثبت فيه ما على كل إنسان ثم ينقل إلى جريدة الإخراجات.

[٣] الفنداق: هو صحيفة الحساب.

[٤] وكان على هؤلاء المستخدمين فى استخراج الأموال وعمارة الأعمال. أن يتلزموا الرسوم العادلة، فلا يضيعوا حقا لبيت مال المسلمين، ولا يخيفوا أحدا من العاملين.

[٥] النواضح: ومفردها ناضحة وهي الدابة التي تحمل الماء من البئر أو النهر لسقي الزرع.

[٦] الدوالي: مفردها دالية وهي الساقية أو الناعورة، أو الدلو يثبت برأسه خشبة على شكل صليب ثم يشد طرف الحبل وطرف الآخر بجذع قائم على رأس نهر، ويسقى بها.

[٧] السيوح: جمع السيح وهو الماء الجاري على سطح الأرض.

[٨] الفدان: وحدة القياس للأراضي وقدرها ٤٠٠ قصبة (٢٠ طولا في ٢٠ عرضا) والقصبة تعادل ٣،٨٤ متر والمساحة الكيلة ٥٩٢٩ مترا مربعا وفي تعريف الحكومة المصرية اليوم «يساوي ٣٣٣,٣٣ قصبة والقصبة ٣,٥٥ متر مربع وتبلغ مساحة الفدان على هذا النحو ٤٢٠٠ متر تقريبا.

[٩] الدينار المعزى: هو الدينار الذي ضربه «جوهر الصقلي» بعد دخوله مصر ونقش عليه بأحد وجهيه ثلاثة أسطر:

أحدها: دعا الإمام معد لتوحيد الأحد الصمد، وتحته سطر عليه ضريب هذا الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، وفي الوجه الآخر لا إله إلا الله محمد رسول الله، أرسله بالهدى، ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون على أفضل الوحيين، وزير خير المرسلين وكثر ضرب هذا الدينار في مصر، حتى أن «المعز لدين الله» لما قدم مصر في سنة (٣٦٢هـ) ونزل في قصره بالقاهرة، أقام «يعقوب بن كلس» و «عسلوج ابن الحسين» لقبض الخراجن وأمرهما ألا يقبضا خراجا إلا بالدينار المعزي مما أثر تأثيرا بالغا على الدينار الراضي الذي كان أعلى قيمة وأرفع جودة من الدينار المعزي.

[١٠] «الدينار الراضي» هو الدينار الذي ينتسب إلى الخليفة العباسي «الراضي» (٣٢٢- ٣٣٩هـ) وقد كان جاريا في التعامل بمصر قبل العصر الأخشيدي وهو سكة ذهبية، وظل عملة متداولة فيها حتى قدوم

«جوهر الصقلي» (٣٥٨هـ) فأمر بإصدار دينار يحمل الهوية الفاطمية ويكون عليه اسم الخليفة «المعز لدين الله» وحتى يحمل الناس على التعامل به، أغرق الأسواق به، وحدد سعرا منخفضا للدينار الراضي فانحط سعره بسبب ذلك لأن قيمته الشرائية انحطت إلى ثلثي قيمته الحقيقية مما عاد بالمكاسب الكثيرة على حكومة الفاطميين والتي أخذت تشتري الدينار الراضي بسعره المنخفض وقيمته العالية.

(١١) عسلوج بن الحسن: لم يوجد له ترجمة فيما توفر من مصادر سوى بعض الفقراء التي تشير إلى أنه م الطبقة الأولى في الحكم الفاطمي وأنه تم على يديه مع «يعقوب بن كلس» استبدال الدينار المعزي بالدنانير الأخرى التي كانت مستعملة في الدولة الطولونية والإخشيدية في جباية الخراج عام (٣٦٢هـ).

(١٢) الدينار الأبيض: هو دينار كان موجودا إلى جوار الدينار الراضي، ويبدو أن قيمته كانت منخفضة، لأنه كان يباع بعشرة دراهم، ولما أقبل «جوهر الصقلي» خفض قيمته إلى ستة دراهم مما أثر على قيمته تأثيرا بالغا، حيث أدى هذا العمل إلى إفلاس من يقتنيه فلما كثرت الشكاوى بسبب ذلك رفع «جوهر الصقلي» قيمته إلى ثمانية دراهم عام (٣٦٢هـ/ ٩٧٣م) ولكن بعد استقرار الخليفة «المعز لدين الله» في مصر اندثر وجود هذين النوعين من الدنانير وأصبح الدينار المعزي هو السيدات والسيد الحقيقي في المعاملات الجارية وجباية الخراج.

(١٣) الأهراء، جمع هرى وهي الأماكن التي تخزن فيها الغلال والإتيان الخاصة بالخليفة احتياطيا للطوارئ، وكان فيها عدة مخازن ولها الحماة والمشارفون من العدول.

(١٤) الرشيد بن الزبير: هو القاضي الرشيد أحمد بن علي ابن إبراهيم بن علي بن الزبير أبو الحسن، الغساني، الأسواني، المصري، توفى مقتولا في الحرم عام (٥٦٣هـ/١١٦٧م) وقد تولى رئاسة «ديوان الصعيد الأعلى» في خلافة الآمر بأحكام الله» (٤٩٥- ٥٢٤هـ/ ١١٠١- ١١٣٠م)، حيث كان موجودا فيه (٥١٥هـ/١١٢٢م) كما كان نائبا عن «ديوان الشعور» المركزي بالقاهرة، لإدارة شئون ثغر الإسكندرية عام (٥٩٩هـ/ ١١٦٤م). كما اتصل بخدمة الخليفة «الحافظ» (٥٢٤- ٥٤٤هـ/ ١١٣٠- ١١٤٩م) الذي أنفذه في شهر ربيع الأول عام (٥٣٩هـ/ ١١٤٤م) إلى اليمن ليتقلد قضاءها، ولقبه بعلم المهتدين، قاضي قضاة اليمن وداعي دعاة الزمن.

(١٥) القبالة أو الضمان: هي الأراضي التي يقبلها أصحابها أي يضمنونها بمبلغ من المال، يؤديه عنها كل سنة.

والمتقبلون: هم أناس من أهل الغنى أو النفوذ، كانوا يتقبلون الأراضي، أي يضمنونا من متولي الخراج بمال معين، يقع عليهم بالمزايدة فيضمن الواحد قرية أو بلدا أو كورة ويلتزم بدفع ما عليها من خراج.

(١٦) وكان مقدار الستة عشر ذراعا يكفي لزراعة بعض الأراضي ودرء خطر المجاعة عن البلاد وأما إذا بلغ سبعة عشر ذراعا فقد كان يكفي هذا المقدار لزراعة معظم الأراضي وليس كلها أما إذا بلغ ثمانية عشر ذراعا فإن الخراج يجبى عندئذ بطريقة موفقة.

(١٧) كتاب الخراج: المقصود بهم موظفي ديوان الخراج، المسئولون عن كتابة حساب الأموال، والقيام بتحرير عقود الضمان والقبالة.

[١٨] الكور: ومفردها كورة: وهي الصقع والبقعة التي يجتمع فيها قرى ومحال وكانت عبارة عن وحدة إدارية تتكون من مدينة تكون حاضرة للكورة التي باسمها ويتبعها عدد من القرى، ولابد لتلك القرى من قصبة أو مدينة أو نهر يجمع اسمها.

[١٩] ابن العداس: هو أبو الحسن علي بن عمر بن العداس، تولى الوزارة في عهد الخليفة «العزيز بالله» (عام ٣٨١هـ/ ٩٩١م) وظل فيها سنة واحدة. كما أنه ضمن مال الدولة ونفقاتها وحوسب على الدخل في تلك السنة.

[٢٠] كورة بوصير: بكسر الصاد، وياء ساكنة، وراء اسم القرية قديمة اسمها الأصلي«أبو صير دفدنو» من أعمال الفيوم.

[٢١] ومن الملاحظ أن أكثر الخلجان والترع والجسور كانت بالوجه البحري أما في الوجه القبلي- وهو بلاد الصعيد- فكان فيها أعداد قليلة.

[٢٢] خليج أبي المنجا: وهو الخليج الذي تم حفره ليوصل الماء من النيل إلى الشرقية وسعى بأبي المنجا نسبة إلى المهندس الذي قام بحفره وهو أبو المنجا اليهودي، مشارف الشرقية، وكان السبب في حفر هذا الخليج، أن أهالي المنطقة المذكورة قاموا بالشكاية إلى أبي المنجا من سوء أحوال الزراعة بسبب الجفاف الذي يحدث كثيرا عندهم، وسألوه أن يفتح لهم ترعة يصل الماء منها عند ابتداء الفيضان إليهم فشرع في حفر هذا الخليج في يوم السادس من شعبان سنة (٥٠٦هـ/ ١١١٢م) وفرغ منه بعد سنتين.

[٢٣] كان صاحب فكرة تخصيص يوم لفتح هذا الخليج هو «المأمون البطائحي» وذلك بعد توليه الوزارة مباشرة للخليفة الآمر بأحكام الله عام (٥١٥هـ/ ١١٣٢م).

وكان الاحتفال بفتح الخلجان من رسوم الفاطميين بمصر، فقد كان لهم عادة عند التأكد من وفاء النيل، واستقرار الماء فيه أن يخرجوا إلى الخليج ومعهم أرباب الرتب من الأمراء وعلى رأسهم الوزير فيجلسون في المناظر التي أعدت لهذا الغرض، والتي كان أشهرها عند خليج القاهرة «منظرة السكرة» التي بناها الخليفة «العزيز بالله» في بر الخليج الغربي، وكانت مخصصة لجلوس الخلفاء الفاطميين يوم فتح الخليج، وكان فتح هذا الخليج يوما مشهودا للعامة والخاصة، وكان يبدأ الاحتفال بقراءة القرآن الكريم ثم الشعراء الذين ينشدون أشعارهم في النيل وماله من الخير والبركة وكذا في وصف الخليج.

[٢٤] مقياس الروضة: وهو عبارة عن عمود رخامي، وما يزال قائما إلى الآن من الطرف الجنوبي لجزيرة الروضة، في وسط بئر مريم يهبط إليه بواسطة سلالم موجودة على جوانب جدرانه وينقسم هذا العمود إلى ثمانية عشر وجها مقسمة إلى ستة عشر ذراعا، تنقسم العرة العليا فقط إلى أصابع تكون إلى أصابع، والبناء القائم اليوم والمعروف بالمقياس الهاشمي أو المتوكلي يرجع إلى عام (٢٤٧هـ). وهي ترميم وإصلاح للمقياس القديم الذي تم بناؤه في عام (٩٧هـ/ ٧١٥م) في خلافة «سليمان بن عبد الملك»، والذي أمر بعمله الخليفة «المتوكل العباسي» عام (٢٤٧هـ).

[٢٥] كان يطلق على هذا العامل لقب «ابن أبي الرداد» وهو لقب أطلق على كل من تولى مراقبة المقياس ورعايته وتنظيفه، والسبب في ذلك، أن النصارى كانت تتولى قياس ماء النيل حتى عزلهم الخليفة «المتوكل» العباسي بإشارة من القاضي «بكار بن قتيبة»، فرتب «يزيد بن عبد الله التركي» والي مصر من

الفترة من (٢٤٢- ٢٥٣هـ) ابن الرداد عبد الله بن عبد السلام، الفقيه وكان أصله من البصرة، فقدم إلى مصر، وحدث بها، واستقر قياس النيل في بنيه إلى (القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي)

(٢٦) القناطير ومفردها قنطار وهو معيار مختلف المقدار عند الناس وهو بمصر في زماننا مائة رطل، وهو ٤٤,٩٢٨ من الكيلوجرامات.

(٢٧) الخبز السميذ: هو الحواري، أي المصنوع من الدقيق الأبيض أو لباب الدقيق.

(٢٨) الجامات: ومفردها جام، وهي أنية تكون من الفخار أو الزجاج أو الفضة، يصب فيها السكر بعد نضجه.

(٢٩) كما حدث في خلافة «المستنصر بالله» أيضا أن نقص النيلن وتضرر أهل مصر بسبب ذلك فأرسل البطريرك «ميخائيل الحبيبي» والذي كان بطريركا بمصر من عام (٤٨٣هـ) إلى عام (٤٩٢هـ) بهدية إلى بلاد الحبشة فكسب ود ملكها بعدها أعلمه بأحوال الناس في مصر من أثار انخفاض مياه النيل، فأمر الملك بفتح سد يجري منه الماء إلى أرض مصر، فزاد النيل في ليلة واحدة ثلاثة أزرع، واستمرت الزيادة حتى رويت البلاد وزرعت.

(٣٠) الذراع: مقياس يساوي ست قبضات، بقبضة انسان معتدل وكل قبضة أربع أصابع: الخنصر، البنصر، الوسطى، والسبابة.

(٣١) قصر الزمرد: هو القصر الذي بناه «جوهر القائد» بعد اتمامه سور القاهرة، ونزل فيه الخليفة «المعز لدين الله»، عند مجيئه إلى القاهرة سنة (٣٦٢هـ/ ٩٧٣م) وهو من جملة القصر الكبير الشرقي، وسماه بالزمرد لأنه كان يجاور باب الزمرد أحد أبواب القصر الشرقية.

(٣٢) جامع راشدة: هو الجامع الذي أقامه «الحاكم بأمر الله» عام ٢٩٥م) على النيل جنوب الفسطاط بخطة راشدة- قبيلة من العرب- كانت خطتهم بالفسطاط، فعرف الجامع باسمه.

(٣٣) التليس: هو كيس من الصوف أو الخوص، يزن مائة وخمسين رطلا. يقول عامة مصر للجوال الضخم «تليس» بفتح التاء.

(٣٤) الويبة: كيلتان، والأردب ست ويبات.

(٣٥) الرطل: بكسر الراء وفتحها، يوزن ويكال به، والرطل المصري الآن اثنتى عشرة أوقية والأوقية اثنا عشر درهما، فيكون الرطل مائة وأربعين درهما.

(٣٦) حيث كان موظفوا جباية الخراج يصحبون معهم «شاد» ليشد الطالب بدفع الخراج أو يضربه إذا تباطأ أو امتنع.

(٣٧) «بدر الجمالي» مملوك أرمني، من أصل مسيحي، وكان مملوكا لجمال الدولة «ابن عمار» الذي كان أميرا على دمشق، وقد تم تعيينه على «عكا» ثم استدعاه الخليفة «المستنصر بالله» عام (٤٦٦هـ/ ١٠٧٣م) لإنقاذ البلاد وإعادة النظام إليها ثم ولاه الوزارة في الفترة «٤٦٧- ٤٨٧هـ/ ١٠٧٤- ١٠٩٤م).

وقد اهتم بالخراج اهتماما بالغا فأمر بتطهير الترع وإقامة الجسور مما أدى إلى ارتفاع الخراج في أيامه فبلغ سنة (٤٨٣ هـ/ ١٠٩٠م) ثلاثة آلاف ومائة ألف دينار، فهو الذي أعاد إلى الدولة الفاطمية ريق شبابها.

(*) الفضة النقرة: وهي التي عيارها الثلثان من فضة والثلث من نحاس.

(٣٨) وكان «الأفضل» يهدف من وراء ذلك إلى القضاء على المؤثرات القبطية التي سيطرت على الديوان، إلا أنه أخطأ في ذلكن حيث أن السنة القمرية لا تصلح لإتباعها في الحساباب الزراعية والخراجية، ولا الحسابات المصلحية السنوية، لعدم تكامل الفصول فيها، ولانتقالها من توالي السنين من شهر إلى شهر حتى تدور على الأشهر جميعها.

(٣٩) وقد تم النقل بسبب أن أيام السنة الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم تقريبا وهي المدة التي تقع فيها الشمس دفعة واحدة.

أما أيام السنة الهلالية (القمرية) فإنها تبدأ باستقبال شهر المحرم على أخر شهر ذي الحجة ثلاثمائة وأربعة وخمسين يوما فيكون التفاوت بينهما أحد عشر يوما وسدس يوم، فتكون زيادة السنة الشمسية على الهلالية في كل ثلاث سنوات شهر واحد وثلاثة أيام ونصف تقريبا وفي كل ثلاث وثلاثين سنة سنة واحدة بالتقريب.

(٤٠) جبر بن القاسم الكتامي: كان من كبراء الدولة وأوائل أهل الحضرة وصل من المغرب مع المعز لدين الله عام (٣٦٢هـ/ ٩٧٣م) وهو من قبيلة «كتامة» التي ناصرت الفاطميين بالمغرب وهم من القيروان وبلغت عدتهم داخل الجيش الفاطمي بمصر نحو عشرين ألف فارس وكانت لهم حارة أو خطة يسكنونها فعرفت باسمهم وفي حارة «كتامة»، وكان موقعها شرق الجامع الأزهر في مدينة القاهرة.

(٤١) الحسن بن صالح الروزياري: هو عميد الدولة وناصحها أبو محمد الحسن بن صالح الروزياري، قتل عام (٤٠٠هـ/ ١٠٠٩م) وكان يتولى ديوان الخراج، كما تولى أيضا ديوان الشام عام (٣٨١هـ/ ٩٩١م) تم ديوان الجيش. وتنقل في التصرفات إلى أن تولى الوزارة الخليفة «الحاكم بأمر الله» عام (٣٩٩هـ/ ١٠٠٨م) حيث خرج له سجل بتوليتها، ولقب فيه بثقة الثقات للسيف والقلم وخلع عليه وقيد بين يديه بغلات وخيل.

(٤٢) خليل الدولة محمد بن العداس: هو خليل الدولة أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن العداس، تولى ديوان الخراج مناصفة بينه وبين «الجرجاني» في عهد الخليفة «الظاهر لإعزاز الدين» وذلك في أواخر عام (٤١٢هـ/ ١٠٢١– ١٠٢٣م) وأوائل عام (٤١٣ هـ/ ١٠٢٢م) كما تولى غير الدواوين منصب الوساطة وهي رتبة دون الوزارة – وذلك لمدة سبعة أشهر.

(٤٣) هو أبو الفرج محمد بن محمد الموفقي، والموفقي نسبة إلى أجداده، نزل بمصر، وكان كاتبا ووصل إلى رئاسة «ديوان الخراج» في عهد الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» عام (٤١٤هـ/ ١٠٢٣م).

(٤٤) الجوالي: جمع جالية، وأصلها الجماعة التي انتقلت من موطنها إلى وطن آخر وقد أطلق هذا الاسم على أهل الذمة الذين أجلاهم «عمر بن الخطاب» عن الجزيرة العربية، ثم صارت ضريبة الجزية المفروضة عليهم تعرف بالجوالي وهي من الفعل جلا بمعنى خرج، وهي تستخدم حاليا في الدلالة على

الجماعات من الناس التي تهجر وطنها (لأي سبب من الأسباب)، لتعيش في بلد أخر يختلف كثيرا عما اعتادوا عليه من عادات وتقاليد، وهو ما يقال مثلا عند الجماعات العربية المتحدثة باللغة العربية المقيمة في الدول الأوروبية والأمريكية وغيرها.

(٤٥) الجزية: وزنها فعله من جزى يجزى، إذا كافا عما أسدى إليه كأنهم أعطوها جزاء ما منحوا من الأمن. والجزية بالكسر ما يؤخذ من أهل الذمة

(٤٦) المقصود بأهل الذمة: المعاهدون من أهل الكتاب ومن جرى مجراهم والذمي، هو المعاهد الذي أعطى عهدا يأمن به على ماله وعرضه ودينه.

(٤٧) ولم تكن الجزية عقوبة لأهل الذمة وأولادهم فهذا لا يتمشى مع عدالة الإسلام وسماحته، بل الغرض منهم تأمينهم وحمايتهم طالما لا ينقضون عهدا للمسلمين، ولا يمالئون عليهم عدوا وتلك عظمة الإسلام وروحه العالية في معاملة أهل الذمة على مر العصور وكر الدهور.

(٤٨) وقد سكتت المصادر عن ذكر عدد النصارى في مصر خلال العصر الفاطمي، وقد ذكر المستشرق «آدم متز» أن عدد النصارى بمصر في القرن الثامن الهجري اقترب من خمسة عشر مليونا، وأنه قد تم الاعتراف بالمجوس ضمن أهل الذمة في القرن الرابع الهجري، وأصبح لهم رئيس يمثلهم كما كان لليهود والنصارى.

كما بلغ عدد الأسر اليهودية بمصر في العصر الفاطمي في القاهرة وحدها حوالي سبعمائة مرة.

(٤٩) وكانت «الجوالي» تقرر جملة على الطائفة، ويطلب من أفرادها الوفاء بها عن طريق البطريرك القبطي، الذي كان بمثابة الشيخ المشترك.

(٥٠) وكانت إدارة «ديوان الجوالي» تضاف إلى متولي «ديوان المواريث» ولذلك كان يطلق على صاحبه متولي «ديوان الجولي والمواريث العشرية».

(٥١) المشارف: وهم القائم بالإشراف على كل صغيرة وكبيرة داخل «ديوان الجوالي» ولا يتصرف بتوقيع أو كشف حساب إلا بإذنه وأخذ توقيعه، ويكون الحاصل من المستخرج من حال الجوالي من حوزته وتحت تصرفه.

(٥٢) «العامل»: ومهمته عمل الحسابات الخاصة بمعاملات «ديوان الجوالي» يقوم بالتأشيرة على ما يسترفع من معاملات داخل الديوان بالصحة والموافقة.

(٥٣) «الحاشر»: هو موظف مهمته جباية الجزية من أهل الذمة، وكان يوجد بمصر لكل طائفة «حاشر» يتولى جمع الجزية منهم، واستيفاءها بالديوان، وكتابة رقاع تتضمن أسماء الرواتب (وهم المقيمون من الناحية) وأسماء الطوارئ (وهم الذين طرأوا على البلد ولم يكونوا فيه) والثوابت (وهم النشو الذين بلغوا) وكذلك من هلك منهم بالموت، أو تسحب من العمل أي نزح من البلد) والجهة التي نزح إليها، ويعين في آخر هذه الرقاع من اهتدى بالإسلام، ثم يكتب بأن ذلك في عمله ورفعه، ويشهد الحساب عليه بما يثبت عدم إخفائه لبعض الأسماء.

(٥٤) والسنة في زكاة الذهب والورق (الفضة) ألا يؤخذ من شيء حتى يباع عشرين دينارا، فإذا بلغ عشرين دينارا، ففيه نصف دينار، والورق- الفضة- لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مائتي درهم، فإذا بلغ مائتي دينار ففيها خمسة دراهم.

(٥٥) برقة: تقع في شمال أفريقيا، الساحل البحر الأبيض بينها وبين الإسكندرية مسيرة شهر، وهي حد مصر من الغرب، وفيها فواكه كثيرة وخيرات واسعة وكانت ميناء مهما، تكثر فيها السلع الشرقية والغربية في القرن الرابع الهجري.

(٥٦) والمقصود «بالكارم» هي السلع أو البضائع التي ترد مع التجار من البلاد المختلفة.

(٥٧) منية ابن أبي الخصيب: بالضم ثم الفتح ثم الياء الساكنة، مدينة كبيرة حسنة الأهل والسكن على النيل في الصعيد، وقد حذف المضاف إليه واستبدل به أداة التعريف اختصارا، فاشتهرت باسم المنيا وهو اسمها الحالي.

(٥٨) «أخميم» بالكسر ثم السكون وكسر الميم وياء ساكنة وميم أخرى، بلد بالصعيد من البلاد المصرية القديمة على الشاطئ الشرقي للنيل وكانت منذ بداية العصر الإسلامي بمصر قاعدة كورة الأخميمية، واستمرت كذلك إلى أخر حكم دولة المماليك. وفي العصر العثماني ألغيت الأخميمية، وأضيفت بلادها إلى ولاية جرجا وأضحت أخميم إحدى بلاد مركز سوهاج وهي الآن إحدى مراكز محافظة سوهاج.

(٥٩) «قوص» بالضم ثم السكون وصاد مهملة، من أعظم مدن الصعيد وقاعدة إقليمية مهمة وصاحبها أي متوليها يلي مرتبة الوزير في العصر الفاطمي، وقد تميزت هذه المدينة بموقعها المهم وقربها من عدن وسائر البلاد الجنوبية كالحبشة، وكانت حافلة بالنشاط التجاري لكثرة الصادر والوارد فيها من الحجاج والتجار اليمنيين والهنود.

(٦٥) ووظيفة قاضي القضاة من الوظائف المرموقة في السلك الإداري للدولة الفاطمية بمصر، وكان لا يتولاها غالبا إلا من عرف بعلمه الواسع بالفقه الشيعي، ومعرفته كتاب الله وسنة نبيه وعلوم آل البيت، فاهما لمراسيم القضاة.

وكان يخرج له عند توليته سجل يشتمل على اختصاصاته التي تعددت حيث كان يضاف إليه بجانب القضاء، والصلاة والخطابة، والإشراف على دور الضرب والنظر في الأحباس وهي الأوقاف.

(٦١) سميت الأحباس بذلك لحبس المال، وصرف منافعه في سبيل الله «وديوان الأحباس» يشبه وزارة الأوقاف في كثير من الدول الإسلامية،

(٦٢) القياسر: جمع قيسارية: وهي السوق.

(٦٣) المارستان: بفتح الراء، وهي دار المرضى، معرب، ومعناها أيضا الصحة أو المستشفى.

(٦٤) الحبس الجيوشي: سمي بذلك نسبة إلى أمير الجيوش وهو اللقب الذين كان يلقب به «بدر الجمالي» وقد شمل عدة نواحي بالبرين الشرقي والغربي بالإضافة إلى البساتين الكثيرة التي كانت عند باب الفتوح بمدينة القاهرة.

[٦٥] بلقس: وهي قرية قديمة، تقع الآن ضمن محافظة القليوبية. وهي تابعة لمركز قليوب، وكانت من قبل إحدى قرى مركز شبرا الخيمة.

[٦٦] هو أبو العباس أحمد محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن يحي ابن الحارث بن أبي العوام السعدي، فقيه حنبلي، ولد بمصر سنة تسع وأربعين وثلاثمائة من الهجرة، وولي قضاء مصر في شعبان سنة خمس وأربعمائة بناء على السجل الذي أصدره بذلك الخليفة «الحاكم بأمر الله» والذي اشتمل على اختصاصه بجانب القضاء، والصلاة والخطابة، والإشراف على دور الضرب والنظر في الأحباس الخاصة بالمساجد والجوامع وغيرها واستمر يعمل بالقضاء إلى أن مات يوم السبت لعشرين ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة ثماني عشرة وأربعمائة من الهجرة.

[٦٧] هو أبو القاسم عبد العزيز محمد بن النعمان أحد أفراد أسرة «النعمان» بن محمد بن حيون المغربية التي ذاع صيتها في مجالات القضاء والدعوة الشيعية بمصر الفاطمية حوالي نصف قرن وقد تولى القضاء في عهد الخليفة «الحاكم بأمر الله» في الفترة (٣٩٤- ٣٩٨هـ/ ١٠٠٤- ١٠٠٨م) وقد قتل على يد «الحاكم بأمر الله» عام ٣٩٩هـ.

[٦٨] تولى الوزارة في عهد الخليفة «المستنصر بالله » في الفترة (٤٣٦-٤٤٠هـ/١٠٤٥- ١٠٤٨م) وكان يلقب بالأمير كافى الكفاة.

[٦٩] أبو نجاح بن قنا الراهب النصراني، اتسع نفوذه وظهر أمره بمصر في الفترة (٥٣٠- ٥٢٢هـ/ ١١٢٦- ١١٢٩م) من خلال توليه لديوان الخراج، واستغلاله لنفوذه، فكان يتقاضى الرشاوي المختلفة، كما بالغ في الخراج، واستغلاله لنفوذه، فكان يتقاضى الرشاوى المختلفة، كما بالغ في مصادرة الناس وأخذ يتطلع إلى أموال اليتامي وغيرهم من التجار، وأرباب الأموال فازدادت ثروته وبلغ به من الترف إلى أنه كان يأمر بإعداد ملابس خاصة له في «تنيس» كما كان يتطيب بعدة مثاقيل في كل يوم فكانت رائحته تشم من بعيد، وكان يركب الحمر الفارهة بالسروج المحلاة بالذهب والفضة، ثم قتله الخليفة «الآمر بأحكام الله» عام ٥٢٣هـ/ ١٣٩م).

وربط في خشبة ورمى به في النيل، وخرجت الكتب في الأعمال البحرية بأن ينظروه كلما أوقفه التيار في مكانه يحدرونه عنه، فلم يزل كذلك حتى خرج إلى البحر المالح.

[٧٠] المكوس: أصل المكس في اللغة الجباية، مكس يمكس مكسا، والمكس دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية، ويقال للعشار صاحب مكس، والمكس: انتقاص الثمن في البياعة.

[٧١] «دمياط»: وهي من المدن المصرية المهمة، وأهميتها تتمثل في أنها المخرج لمصر إلى موانئ الساحب الشرقي للبحر المتوسط، واشتهرت في العصر الفاطمي بصناعة النسيج.

[٧٢] «تنيس»: من أهم الثغور الواقعة على النيل والبحر المتوسط. وهي عبارة عن جزيرة كانت تقع في بحيرة المنزلة، وقد خربت في النصف الأول ٦٢٤ هـ من القرن السابع الهجري، وكانت لها شهرة واسعة في صناعة النسيج خاصة القماش الرفيع من القصب الملون.

[٧٣] الفرما: من المراكز التجارية الداخلية المهمة بمصر في العصر الفاطمي، وتقع علـى سـاحب البحر المتوسط، وتستقبل التجارة الوافدة من أقاليم شرقي البحر المتوسط، وقد تميزه بأسواقها العـامرة علـى مدار السنة وازدحامها بالتجار القادمين إليها م البر والبحر ليلا ونهارا من الفسطاط والشام.

وذلك لأنها على طريق القوافل التجارية، وروادها من التجار لا ينقطعون، وظلت كذلك حتى عام (٥٤٥هـ) حيث أغار عليها الفرنج فأحرقوها وتهيوأ أهلها.

[٧٤] عيذاب: وهي من البلاد المندرسة وكانت مدينة على ساحل البحر الأحمر.

[٧٥] أسوان: بالضم ثم السكون، وواو، وألف ونون، وهي مدينة كبيرة وكورة في آخر صعيد مـصر وأول بلاد النوبة على النيل في شرقية، وكذلك تسمى قديما «سيوان» أو «استون» – ياقوت: معجم البلدان ٦/ ١٩١.

[٧٦] الإسكندرية: من المدن المهمة على ساحل البحر المتوسط، ومن أعظم مـدائن الـدينا وأقـدمها وضعا، وكانت من أهم الثغور المصرية في العصر الفاطمي، حيث كانت سوقا تجارية مهمة وحلقة الاتصال بين طرق التجارة العالمية في العصور الوسطى.

[٧٧] الماصر: جمع قاصر وهي سلسلة تتخذ على النهر لمنع السفن من المرور والحاجز في طريـق العابرين لمنع مرور أو أخذ العشور.

[٧٨] القلزم: بالضم ثم السكون ثم زاي مضمومة، بينها وبين مدينة مصر ثلاثة ايام كانت مدينة مبنية على شاطئ البحر شاملة العمارة، ولهذا أهمية خاصة بسبب طرقها التي تخدم الحجاج في موسم الحج، كمـا كانت تكثر فيها المتاجر المفدية التي أعطتها شهرة تجارية واسعة، وقد بني في موضع القلزم القديمة السويس الحالية.

[٧٩] «الفسطاط»: من أعظم المدن والمراكز التجارية الكبرى بمصر، بل تعد أعظمها، وهي مدينـة حسنة ينقسم لديها النيل قسمين، وسميت الفسطاط بذلك نسبة إلى البيت الذي كان لعمرو بن العاص مـن أدب وشعر، ويقال أن معناها ضرب من الأبنية، وأيضا مجمع أهل الكورة حـوالي مـسجد جمـاعتهم، وتعتبـر الفسطاط أول عاصمة لمصر الإسلامية، وفيها يوجد الجامع العتيق، وهو الجامع الذي أنشأه عمر بن العاص، وعرف باسمه عام (٢١هـ/ ٦٤٢م).

[٨٠] صلاح الدين الأيوبي: هو السلطان الملك الناصر صلاح الدين أبو المظفر، يوسف ابـن نجـم الدين أيوب، بن شاذي ولد عام (٥٣٠ هـ/ ١١٢٥م) وتوفي عام (٥٨٨هـ/ ١١٩٢م) وقد تـولى الـوزارة للخليفة العاضد «آخر الخلفاء الفاطميين» عام (٥٦٤هـ/ ١١٦٨م) وهو الذي لقبه بالملك الناصر.

[٨١] الجيزة مدينة عربية أنشأها العرب في سنة ٢١هـ/ ٦٤٢م وتقع في غرب فسطاط مصر.

[٨٢] الأطفيحية: من البلاد المصرية القديمة والواقعة على الشاطئ الشرقي للنيل وهـي الآن إحـدى بلاد مركز الصف بمديرية الجيزة.

[٨٣] البوصيرية «وهي بالصعيد، وقاعدتها كورة «بوصير دفدنو» من أعمال الفيوم.

(٨٤) الفيومية: بالفتح وتشديد ثانية، ثم واو ساكنة، وميم، والياء والتاء المؤنثة للنسب إلى الفيوم، ولاية غربية بينها وبين الفسطاط أربعة أيام بينهما مفازة لا ماء فيها ولا مرعى مسيرة يومين.

(٨٥) البهنساوية: نسبة إلى كورة البهنسا، وهي مدينة واقعة على الشاطئ الغربي لبحر يوسف، وهي أحدى قرى مركز بني مزار بمدينة المنيا.

(٨٦) الأشعونين «أشمون بالنون» وأهل مصر يقولون الأشمونين، وهي مدينة قديمة أزلية عامرة أهلة إلى هذه الغاية، وهي قصبة كورة من كور الصعيد الأدنى، غربي النيل، ذات بساتين ونخل كثير، سميت باسم عامرها وهو «أشمن بن مصر بن بيصر بن حام بن نوح عليه السلام».

(٨٧) الأسيوطية وهي نفسها مدينة أسيوط بلدة مصرية قديمة واقعة على الشاطئ الغربي للنيل، وهي مدينة كبيرة عامرة أهلة، جامعة لضروب المحاسن، كثيرة الجنان والبساتين، مدخرة لأنواع الحبوب، واسعة الأرضين، جميلة منسقة،

(٨٨) «التذاكر» ومفردها تذكرة وهي أوراق يكتب فيها جمل الأحوال التي يسفر بها الرسول ليعود إليها أن أغفل شيئا أو نسيه، ولتكون حجة عنده فيما يورده ويصدره.

(٨٩) لا يوجد بين الدواوين التي ذكرتها المصادر المختلفة الخاصة بالعصر الفاطمي، ديوان بهذا الاسم «الديوان الكبير» ويبدوا أن المقصود «ديوان المملكة».

وهي على ما يبدو دهوان ليس له مكان محدد ولا يقوم بالإشراف عليه، سوى أنه يظهر بظهور بعض المهام الخاصة المطلوب القيام بها نيابة عن الخليفة، ومنها الذهاب إلى الدواوين الفرعية لحث أربابها على الجدية في تحصيل ما للدولة من حقوق وواجبات.

(٩٠) القليوبية: تنسب إلى قليوب، من أقاليم الوجه البحري بمصر، وقليوب اليوم بلد عامرة، وهي قاعدة مركز قليوب الحالي أحد مراكز محافظة القليوبية.

(٩١) الشرقية: كورة في شرقي مصر.

(٩٢) الدقهلية: أصلها «دقهلة» بلدة بمصر على شعبة من النيل، بينها وبين دمياط أربعة فراسخ، ذات سوق وعمارة، ويضاف إليها كورة فيقال الدقهلية، ولم يزل يطلق لغاية اليوم على مديرية الدقهلية التي قاعدتها المنصورة

(٩٣) المرتاحة: هو اسم أحد الأقاليم المصرية بالوجه البحري وكان يقال لها كورة المرتاحية، ثم الأعمال المرتاحية، وكان إقليم المرتاحية واقعا في المنطقة التي تشمل اليوم بلاد مركزي «المنصورة» و «أجا» بمديرية الدقهلية وكان يجاورها من الجهة البحرية إقليم الدقهلية، أما السبب في تسمية الدقهلية وكان يجاورها من الجهة البحرية إقليم الدقهلية، أما السبب في تسمية الكورة بالمرتاحية أن طائفة من المغاربة الذين دخلوا مصر مع «جوهر الصقلي» يعرفون باسم المرتاحية ولرغبتهم في الزراعة أنزلهم ببلاد تلك الكورة.

(٩٤) السمنودية: نسبة إلى سمنود، بلد من نواحي مصر جهة دمياط مدينة أزلية على ضفاف النيل، بينها وبين الحلة ميلان، تضاف إليها كورة، فيقال كورة السمنودية وما زالت تحتفظ باسمها الأصلى إلى اليوم،

(٩٥) الأيوانية: نسبة إلى «إيوان» مدينة كانت قرب دمياط من أرض مصر.

(٩٦) المنوفيتان: وهي من أسفل الأرض، ومن بطن الريف، ويقال لكورتها المنوفية نسبة إلى منوف من قرى مصر القديمة، لها ذكر في فتوح مصر ويضاف لها كورة فيقال كورة رمسيس ومنوف.

(٩٧) البحيرة: وهي كورة معروفة من ضواحي الإسكندرية بمصر تشمل على قرى كثيـــرة ودخــل واسع.

(٩٨) وسنى الدولة حمد بن أخي التاهرتي: كان يتولى سيارات أسفل الأرض أي جميع ما كان يختص بالوجه البحري بمصر في العصر الفاطمي في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله.

(٩٩) وقد كان «أبو اليمن وزير بن عبد المسيح» يتولى ديوان أسفل الأرض في عهد الخليفة «الآمــر بأحكام الله» (ت ٥٢٤هـ/ ١١٣٠م) ووزارة الأفضل بن أمير الجيوش بـــدر الجمـــالي (٤٨٧- ٥١٥هـــ/ ١٠٩٤- ١١٢٢م).

الفصل الثالث

دواوين النفقات ودواوين المراقبة والمراجعة

الفصل الثالث

دواوين النفقات ودواوين المراقبة والمراجعة

كانت أوجه الإنفاق في العصر الفاطمي تشمل أنواعا مختلفة أهمها: رواتب موظفي الدولة وأصحاب الدواوين، وموظفي القصور الفاطمية، ورواتب أفراد الجيش والأسطول ونفقات قافلة الحجاج، ونفقات المواسم والأعياد بالإضافة إلى النفقات الخاصة بمرافق الدولة العامة، وغير ذلك، مما كانت تضطلع به الخزانة الفاطمية في ذلك الوقت، مما استدعى ضرورة إنشاء عدد م الدواوين التي تنظم داخلها هذه المصارف المختلفة، ليس ذلك فحسب، بل إنشاء عدد أخر من الدواوين التي كانت مهمتها مراقبة ومراجعة ما يخص الدواوين المالية بنوعيها- الموارد والنفقات- للوقوف على أحوالها، ومعالجة ما قد يصيبها من اعوجاج، مثل ديوان النظر و «ديوان التحقيق» و «ديوان المجلس».

وفيما يلي عرض لهذين النوعين من الدواوين:

أولا: دواوين النفقات:

تعددت أوجه النفقات داخل الدولة الفاطمية، مما كان سببا في إنشاء العديد من الدواوين التي تتولى تنظيم عمليات الإنفاق المختلفة.

وقد شملت دواوين النفقات ما يلي من دواوين:

ديوان الرواتب:

كان «ديوان الرواتب» من الدواوين المهمة في العصر الفاطمي، لأنه كان يحتوي على أسماء كل مرتزق في الدولة الفاطمية.

حيث اختص بالنظر في الأرزاق والجرايات، فكان يسجل فيه أسماء كل موظفي الدولة، وتحديد رواتبهم الشهرية، والتي كانت نقدا أو عينا كالقمح أو الشعير، هذا بخلاف ما كان يصرف لهم من أعطيات وهدايا ومنح في المناسبات المختلفة.

وكان العمل في هذا الديوان يسير وفق نظام دقيق، يشير بالكفاءة الإدارية العالية، حيث كانت ترد إليه التعريفات الخاصة بكل عمل فيتعرف من خلالها استمرار من هو مستمر، ومباشرة من استجد، وموت من مات ليوجب استحقاقه على النظام المستقيم

كان يتولى إدارة هذا الديوان، كاتب أصيل يعاونه من المبيضين [١] والمعينين[٢] نحو عشرة أنفس.

وقد اقتضى سير العمل داخل «ديوان الرواتب» الذي كانت أعباؤه ثقيلة، ضرورة وجود هذا العدد الكبير من المعاونين لرئيسه لضمان سرعة إنجاز المهام المنوطة به، ومراعاة الضبط والدقة والترتيب فيما يقوم به من أعباء، نظرا لخطورة مكانته بين الدواوين الأخرى، حيث كان يسجل في دفاتر مخصوصة- عن طريق رئيس الديوان ومساعديه- أسماء موظفي الدولة بداية من «الوزير» باعتباره على قمة الجهاز الإداري، إلى من هو دونه من الموظفين حتى يستوفي أصحاب الوظائف الديوانية، أو غيرها ممن يعملون في قصر الخليفة، فقد كان هؤلاء جميعا مدونين في دفاتر الديوان الذي يقوم بإثبات الرواتب الخاصة بجميع موظفي الدولة، في كشوف مخصوصة لهذا الغرض يطلق عليها «استيمار» أو «استيمارة» يتم إعدادها في نهاية شهر ذي الحجة من كل سنة، حيث يجتمع كتاب «ديوان الرواتب» عند متوليه وتحمل العروض إليه، فإذا تحررت نسخة التحرير بيضت، بعد أن يستدعى من المجلس أوراقا بالإدرار الذي يقبض بغير خرج، وفي الأدرار ما هو مستقر بالوجهين بجهاته إلى المبالغ المعلومة بديوان الرواتب وجهاتها حتى لا يفوت «الاستيمار» شيء من كل ما تقرر شرحه، ويعلم مقداره عينا وورقا وغلة، وغير ذلك، فيحرر ذلك له (البحري والقبلي) فيضاف هذا المبلغ بأسماء المرتزقين وأولهم «الوزير» ومن يلوذ به، وعلى ذلك إلى أن ينتهى جميع الموظفين.

إن هذا الديوان كان يحتوي على ثمانية عروض تضم رواتب جميع أرباب الدولة وهي على هذا النحو:

العرض الأول:

يشتمل على راتب الوزير، وهو في الشهر خمسة آلاف دينار، ومن يليه من ولد وأخ من ثلاثمائة دينار إلى مائتي دينار.

ولم يقرر لولد وزير خمسمائة دينار سوى «شجاع بن شاور» المنعوت «بالكامل»[٣] ثم حواشيهم على مقتضى عمدتهم من خمسمائة إلى أربعمائة إلى ثلاثمائة، خلاف ما كان يحصل عليه من إقطاعات على سبيل المنح والعطية.

وقد بلغت العناية بمنصب الوزير في مصر خلال العصر الفاطمي عناية خاصة، فقد كان يصرف لمتوليه بخلاف المرتب من مطابخ القصر وخزائنه جار من الطعام في كل شهر تكفي مؤنته هو وحاشيته، والقائمين على خدمته من الطعام والشراب.

ومن أمثلة هؤلاء الوزراء الذين كان يجري عليهم هذا الرسم الوزير «أبو محمد الحسن ابن عمار» الذي كان وزيرا للخليفة «الحاكم بأمر الله» في سنة (٣٨٦هـ/ ٩٩٦م) حيث كان يصرف له ما قيمته خمسمائة دينار كل شهر من اللحم والحيوان، والتوابل والفواكه، بالإضافة إلى سلة من الفاكهة، وعشرة أرطال شمع كل يوم، وحمل ثلج كل يومين، وظل «ابن عمار» يحتفظ بهذا الجاري، حتى بعد عزله من الوزارة إلى أن قتل عام (٣٩٠هـ/ ١٠٠٠م).

ما يدل على رعاية الدولة الفاطمية لوزرائها المخلصين الذين تفانوا في خدمتها وأعطوها خلاصة تجربتهم وعصارة فكرهم، ومن ثم كان واجبا عليها، أن توفر لهم حياة كريمة، ليس فقط وهم يتقلدون منصب الوزارة، ولكن بعد خروجهم منها أيضا، حتى تحفظ لهم بذلك ماء وجههم، ولتكون واجهة مشرفة تعبر عن وفاء الفاطميين لأتباعهم من ذوي المناصب في دولتهم

العرض الثاني:

«حواشي الخليفة» والتي بلغت ألف شخص يأتي في مقدمتهم الأساتذة المحنكون[٤] وزمام القصر [٥] وصاحب بيت المال وحامل الرسالة، وصاحب الدفتر [٦]، ومشاد التاج [٧] وزمام الأشراف والأقارب [٨]، وصاحب المجلس، لكل واحد منهم مائة دينار في كل شهر، ومن دونهم ينقص عشرة دنانير، حتى يكو آخرهم من له كل شهر عشرة دنانير، ولطبيبي الخاص لكل واحد خمسون دينارا، ولمن دونهما من الأطباء برسم المقيمين بالقصر، لكل واحد عشرة دنانير.

العرض الثالث:

يتضمن أرباب الرتب بحضرة الخليفة، وأولهم كاتب الدست الشريف، وجارية مائة وخمسون دينارا، ولكل واحد من كتابه ثلاثون دينارا، ثم متولي مجالسة الخليفة، والخدمة الدقيقة في المظالم، وجارية مائة دينار، ثم صاحب الباب، وجارية مائة وعشرون دينارا، ثم حامل سيف الخليفة [٩] وحامل الرمح[١٠] لكل منهما سبعون دينارا، وبقية الأزمة على العساكر والسودان من خمسين إلى أربعين إلى ثلاثين دينارا.

العرض الرابع:

يشتمل على المستقر لقاضي القضاة، ومن يلي قاضي القضاة مائة دينار، وداعي الدعاة مائة دينار، ولكل من قراء الحضرة [11] عشرون دينارا إلى خمسة عشرة، ولخطباء الجوامع من عشرين دينارا إلى عشرة، وللشعراء من عشرين دينارا إلى عشرة دنانير

العرض الخامس:

يشتمل على أرباب الدواوين ومن يجري مجراهم وأولهم من يتولى «ديوان النظر» وراتبه سبعون دينارا، و «ديوان التحقيق» و «راتبه خمسون دينارا، و «ديوان المجالس» أربعون دينارا، والموقع بالقلم الجليل ثلاثون دينارا، ولجميع أصحاب الدواوين الجاري فيها المعاملات لكل واحد عشرون دينارا، ولكل معين من عشرة دنانير إلى سبعة إلى خمسة دنانير.

العرض السادس:

يشتمل على المستخدمين بالقاهرة ومصر، لكل واحد من المستخدمين في ولاية القاهرة، وولاية مصر في الشهر خمسون دينارا، والحماة بالأهراء والمناخات [12] والجوالي والبساتين والأملاك وغيرها، لكل واحد منهم عشرون دينارا، إلى خمسة عشرة، إلى عشرة، إلى خمسة دنانير.

العرض السابع:

الفراشون بالقصور برسم خدمتها وتنظيفها خارجا وداخلا، ونصب الستائر المحتاج إليها، وخدمة المناظر [13] الخارجة عن القصر، فمنهم خاص برسم خدمة الخليفة، وعدتهم خمسة عشر رجلا منهم صاحب المائدة، وحامي المطابخ [14] من ثلاثين دينارا إلى ما حولها، ولهم رسوم متميزة ويقربون من الخليفة في الأسمطة [15] التي يجلس عليها، ويليهم الرشاشون داخل القصر وخارجه ولهم عرفاء ويتولى أمرهم أستاذ من خواص الخليفة وعدتهم نحو الثلاثمائة رجل وجاريهم من عشرة دنانير إلى خمسة دنانير.

العرض الثامن:

«صبيان الركاب»[16] وعدتهم تزيد على ألفي رجل، ومقدموهم أصحاب ركاب الخليفة، وعدتهم اثنا عشر مقدما، منهم مقدم المقدمين، وهو صاحب الركاب الأيمن، ولكل من هؤلاء المقدمين في كل شهر خمسون دينارا، ولهم نقباء من جهة المذكورين يعرفونهم وهم

مقرون «جوقة» (١٧) على قدر جواريهم «جوقة»، لكل منهم خمسة عشر دينارا، وجوقة لكل منهم عشرة دنانير و «جوقة» لكل منهم خمسة دنانير، ومنهم من ينتدب في الخدمة السلطانية، ويكون لهم نصيب في الأعمال التي يدخلونها وهم الذين يحملون الملحقات (١٨) لركوب الخليفة في المواسم وغيرها.

ويلاحظ على ما سبق أن الرواتب في الدولة الفاطمية، كانت تختلف من وظيفة إلى أخرى، ومن شخص إلى آخر، وأن الحد الأدنى للأجور الخاصة بأقل موظف بالدولة لم يقل عن خمسة دنانير شهريا بينما لا يوجد حد أقصى لها.

كما يلاحظ أن هذه الرواتب التي ذكرناها، هي المثبتة في الديوان، أي لا يدخل فيها المنح والهبات والعطايا، سواء المالية أو العينية، التي كانت يأمر الخليفة بمنحها في المناسبات المختلفة لجميع موظفي الدولة إنعاما وتفضلا منه وكرما.

وكان متولي «ديوان الرواتب» يقدم جميع المستندات الخاصة برواتب موظفي الدولة المدرجين بدواوينه، بعد الاطمئنان إلى استقرارهم في دفاتر الديوان، بعد إثبات أن من استجد عن طريق تعيينات جديدة، أو من قد خرج من هذه الكشوف بالموت أو غير ذلك.

لذلك كانت هذه السجلات تحتاج إلى كثير من الدقة والمراجعة لتعرضها المستمر للنقص أو الزيادة.

ثم يقوم بحمل هذه المستندات الخاصة بالرواتب إلى صاحب «ديوان المجلس» الذي كان من مهامه، إعداد الميزانية للدولة، ثم عرضها على الخليفة أو الوزير، بعد أن يستدعى له من خزانة الكسوات غطاء حرير يشد به الأوراق، وشرابه لمسكنتها، أما حمراء أو خضراء.

وكانت الميزانية تعرض على الخليفة كل عام ليزيد فيها أو ينقص، وكذا لاعتماد النفقات، ومقدار ما خصص منها.

ولا يستطيع موظفوا هذه الدواوين، فتح اعتمادات مالية من أبواب لا أصل لها في ميزانية الدولة، إذ يجب عليهم الالتزام التام ببنودها، إلى جانب عدم المساس بالخطة العامة لتلك الميزانية.

ويلاحظ أنه كان من حق ديوان الرواتب التصرف يف حدود اختصاصاته بالإضافة أو الحذف، أو التعديل لمرتبات بعض الأشخاص الذين تعرضوا لسخط الخليفة عليهم، أو من وافته المنية.

كما يلاحظ أن جميع تلك التعديلات تأتي بصورة دقيقة ومنظمة وسريعة أيضا، لأنها لا تتعلق بالأرزاق فقطن وإنما أيضا بالمخصصات التي تمنحها الدولة لمستخدميها سواء من المواد الغذائية أو الكسوات، التي يتم توزيعها في المناسبات المختلفة، ومن أشهر من تولى «ديوان الرواتب» بمصر في العصر الفاطمي «ابن الطوير» [١٩] وكان يتقاضى راتبا شهريا قدره عشرون دينارا، ويتقاضى راتبا شهريا قدره عشرون دينارا، ويتقاضى معاونوه من موظفي الديوان رواتب تتراوح بين عشرة وخمسة دنانير شهريا.

ديوان النفقات:

كان اختصاص هذا الديوان، الإشراف على احتياجات القصور الفاطمية، وما يلزمها من غذاء وبناء وإصلاح بالإضافة إلى أبواب النفقات الأخرى كالإنفاق على الجيش والأسطول وقوافل الحج ومواكبه، ومواكب الخليفة[٢٠].

بالإضافة إلى العطايا والمنح للأدباء والشعراء، والنفقة على إصلاح المرافق العامة كالجسور وتعبيد الطرق، وتأمين البريد، والإشراف على إنشاء المساجد [٢١] وغير ذلك مما كانت الحكومة الفاطمية تضطلع بأعباء نفقاته.

وكان بهذا الديوان عدة مجالس متخصصة لكل منها أنشطة متعددة بتولى العناية بها [٢٢].

وكان يشترط في متولي هذا الديوان، أن يكون عارفا بأنواع والحساب والمكاييل والأسعار والأوزان، بالإضافة إلى درايته بالرسوم والأنظمة في الدولة وكان يعاونه عدد م الموظفين يقومون بإنشاء وتحرير ونسخ الكتب والاحتفاظ بها.

وقد تولى رئاسة هذا الديوان في خلافة «الحاكم بأمر الله» (ت ٤١١هـ/ ١٠٢١م) «فهد بن إبراهيم النصراني» [٢٣] وظل رئيسا له حتى عام (٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م) كما تولى رئاسته وفي خلافة «الحاكم بأمر الله أيضا» على بن أحمد الجرجراني [٢٤] عام (٤٠٦هـ/ ١٠١٥م).

ديوان المتجر السعيد:

وكان السبب في إنشاء هذا الديوان، أن الدولة الفاطمية فكرت في تخصيص مبلغ قدره مائة ألف دينار من ميزانيتها كل عام ليكون متجرا، حتى إذا نفذت الأقوات من الأسواق بسبب احتكار بعض التجار الكبار لها، أو لأسباب أخرى كانخفاض النيل، أو انتشار الأوبئة، والتي تؤثر تأثيرا سيئا على إنتاجية المحاصيل، أو اختفائها بغية بيعها بعد ذلك بسعر مرتفع استغلالا

لهذه الأزمات الطارئة وما تشهده م اضطراب في الأسعار ونقص لبعض الأغذية الضرورية – أخرجت الدولة ما في هذا الديوان من الغلة التي كان يشتريها عند الحصاد في كل عام، فتأخذ في بيعها للناس بسعر قليل.

وظل يعمل بهذا النظام حتى تولى الوزارة «أبو محمد اليازوري» (٤٤٢ هـ/ ١٠٥٠م) الذي غير اختصاص هذا الديوان تغييرا كبيرا حيث رأى أن الغلة ببقائها في المخازن قد يضر ذلك بها ضررا بالغا خاصة إذا انخفض السعر العام فيخشى من بيعها بالخسارة فتترك بالمخازن، فتتعرض للتلف فاقترح من عام (٤٤٤هـ/ ١٠٥٢م) إقامة متجر لا يقع منه ضرر ولا يؤدي إلى فساد ما قد يخزن فيه أو يخشى انخفاض ثمنه مثل الخشب والحديد والرصاص والصابون والعسل، وغير ذلك، فاستحسن الخليفة «المستنصر» رأى «اليازوري» وأذن له في إجراء هذه التعديلات، فكانت هذه الأنواع تأتي إلى مصر محمولة على السفن يقوم بشرائها «ديوان المتجر» لاستخدامها في صناعة ما تحتاج إليه البلاد من السفن والسلاح، بسعر ثابت، على أن يخصم من هؤلاء التجار الذين يبيعون للمتجر ما قيمته ١٠% من قيمة بضائعهم لحساب المتجر، الذي يتولى بيع ما قام بشرائه إلى الناس بربح يسير ولكن إذا دعت حاجة البلاد إلى استخدام هذه الخامات في صناعة الشواني[٢٥] أو غير ذلك مما يحافظ على قوة البلاد واستقرارها، توقفت عن البيع للناس، بل ربما سعت إلى استرداد ما باعته للتجار للوفاء بحاجتها منه وصورة ما يحتاج المباشرون إلى معرفته من حسباناتهم في هذا الديوان، أن تعمل ورقة لكل مركب وارد إلى الثغور [٢٦] يذكر فيها:اسم المركب، واسم المكان الذي جاء منه، وتاريخ وصوله واسم صاحبه، والأصناف التي يحملها المركب، وعدد الواصلين فيه وأجناسهم وأسماؤهم، وتاريخ البيع، وتوضيح الصنف والسعر.

وإذا اجتمع في آخر النهار عدة أوراق لعدة مبتاعين من عدة مراكب أضيفت كل ورقة إلى مركبها وهكذا يعمل كل يوم.

كما كان لهذا الديوان «كاتب» يكتب كل يوم جريدة تشتمل على الابتياعات والنفقات، وفائدة المتجر، ومعاملة «الشب» الذي كان يستخرج من الصعيد الأعلى، والذي احتكرت الدولة محصوله والذي كان يبلغ كل سنة نحو اثنى عشر ألف قنطار.

ولم يكن في مقدور أحد أفراد الشعب أن يشتري هذا المحصول أو يبيعه سوى هذا الديوان المذكور.

فقد تشددت الدولة الفاطمية لأحكام سيطرتها على هذا للحصول حتى أنها كانت تصادر الأشخاص الذين يوجد عندهم شيء منه كما تملك هذا الديوان المخازن والأفران والحمامات والعقارات وكان يقوم بتأجيرها مقابل مبلغ من المال يتم الاتفاق عليه.

وكانت هذه المبالغ التي يتقاضها ذلك الديوان تؤول إلى خزانة الدولة، على أنها من جملة الأموال السلطانية وفي ذلك يقول «ناصر خسروا» - وهو من المؤرخين الرحالة- وقد زار مصر خلال العصر الفاطمي: «إن في القاهرة ما لا يقل عن عشرين ألف دكان كلها ملك للسلطان وكثير منها يؤجر دنانير في الشهر. وليس بينها ما تقل أجرته عن دينارين، بالإضافة إلى الحمامات والأبنية الأخرى الكثيرة، وكلها ملك للسلطان، ويؤجرونها للناس برغبتهم ثم يتقاضون الأجر، فلا يجبر شخص على شيء».

ومن الجدير بالذكر أن الفاطميين أكثروا من بناء البيوتات الشعبية التي بلغ عددها في مدينة القاهرة وحدها ثماني مائة بيت يؤجرونها للناس بإيجار شهري وهي أول حادثة من نوعها في تاريخ مصر.

وكانت طريقة تحصيل إيجار هذه البيوتات، مشاهرة - أي شهريا على حسب السنة الهلالية - عن طريق موظف يختص بالإشراف على هذه البيوت أو «الرباع» [٢٧] ولذلك كان يطلق عليه «متولي حماية الرباع السلطانية».

ويقوم بتعيين هذا الموظف الوزير نفسه وكان عليه أن يتعهد هذه الرباع بالطواف عليها، وحراستها، وقبض أجرتها، ورم ما لعله يحتاج إلى ترميم ثم حمل مال ارتفاعها إلى بيت المال المعمور بعدما يصرف من مصالحها.

ديوان أم المستنصر:

وهو من الدواوين التي لم تذكر المصادر التي بين أيدينا تفاصيل كثيرة عنها. ويبدو أن السبب في ذلك أن هذا الديوان من بين الدواوين التي كان إنشاؤها لخدمة غرض معين، ثم زال بزوال الغرض الذي أنشئ من أجله.

وكان ظهور «ديوان أم المستنصر» في عهد الخليفة «المستنصر بالله» (٤٢٧- ٤٨٧هـ/ ١٠٣٥- ١٠٩٤م) وتولى إدارته «أبو سعد سهل بن هارون التستري».

والسبب في اختيار هذا الرجل بالذات ليكون رئيسا لهذا الديوان، أن «أم المستنصر بالله» كانت من قبل أمة عنده وأن الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» تحظاها فولدت منه «المستنصر» وكانت هذه الجارية بعد أن صارت أم الخليفة «المستنصر بالله» تدين بالود

والولاء لأبي سعيد فجعلته على ديوانها الخاص، وفتحت له السبيل للسيطرة على الدولة كلها فيما بعد- إذ تولى الوزارة «للمستنصر» عام (٤٣٩هـ/ ١٠٥٨م).

ديوان الأشراف:

كان الأشراف في مصر في عهد العصر الفاطمي يتمتعون برعاية الخلفاء الفاطميين منذ وطأت أقدامهم مصر فقد كانوا على رأس الوفد الذي خرج لاستقبال «جوهر الصقلي» عام (٣٥٨هـ/ ٩٦٨م)، وعندما جاء «المعز لدين الله» لمصر، واستقر في مدينة القاهرة عام (٣٦٢هـ/ ٩٧٣م) وسمح للناس بالدخول إلى مجلسه للسلام عليه وتهنئته أذن بدخول الأشراف أولا، وأن يدخل بعدهم سائر الخلق. ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الأشراف كانوا ينقسمون إلى فريقين الفريق الأول «الأشراف الأقارب». وهم الذين ينتسبون إلى الفرع الفاطمي. وكان يلق عليهم «الأشراف الإسماعيليون».

والفريق الثاني هم «الأشراف الطالبيون» الذين كانوا ينتسبون إلى أبي طالب عم الرسول ﷺ، وكانت لهم نقابة خاصة بهم تعرف «بنقابة الطالبين»، وكانت إدارة هذه النقابة، تسند لأحد شيوخ الأساتذة من غير المحنكين، أو لأحد الأشراف المميزين، أو «الشهود المعدلين» [٢٨] ويلاحظ أن «الأشراف الطالبين» لم يكن لهم في العصر الفاطمي «ديوان» خاص بهم وكان لهم موظف كما سبق وهو المسمى «بنقيب الطالبين» [٢٩] وكان اختصاصه يتشابه إلى حد كبير مع اختصاص «نقيب الأشراف» أو «زم الأقارب» من حيث النظر في مصالح الأشراف والتأكد من أنسابهم، وتدوين أسمائهم في سجلات منسوبة إلى أصولها، وحتى لا يعطى فرصة لدخيل أو مدسوس ينخرط فيهم، بغية الحصول على الامتيازات الخاصة بهم، وقيامه بعيادة مرضاهم، والمشي في جنائزهم، والسعي الدائم في سد حوائجهم، وحيطته الزائدة في تزاوجهم من العامة.

أما «الأشراف الأقارب» أو «الأشراف الإسماعيليون» فقد خصصت لهم الدولة الفاطمية ديوانا يقوم على رعاية مصالحهم وشئونهم، جعلت على رأسه موظفا كبيرا من الأساتذة المحنكين ويطلقون عليه «نقيب الأشراف أو زم الأقارب» [٣٠]، وكان يلقب أحيانا بالأمير وكان يختص بالإشراف على شئونهم، وأن يكون حلقة الوصل بينهم وبين الخليفة فيما يتعلق بشئون حياتهم الخاصة والعامة ويحافظ على أنسابهم [٣١].

وكان يعاونه في مباشرة اختصاصاته، وهي القيام بمصالح الأشراف المختلفة «أثنا عشر نقيبا» [٣٢].

وكان متولي هذا الديوان يتقاضى راتبا شهريا قدره مائة دينار شهريا غير ما كان يحصل عليه من خلع وعطايا في المناسبات والأعياد.

وكان يتولى «ديوان الأشراف» واحد منهم، أو ممن كانت الدولة الفاطمية ترشحهم لرئاسته من الأساتذة المحنكين.

وقد اشتهر من نقباء الأشراف في مصر خلال العصر الفاطمي «أبو جعفر الحسيني» [٣٣] و «أبو علي بن عقيل» [٣٤].

ديوان الحجاز:

اهتم الفاطميون منذ قدومهم إلى مصر بالحجاز، اهتماما واسعا، فنظروا لهم نظرة خاصة، من أجل نشر سلطتهم الدينية التي كانت تتمثل في إقامة الخطبة لهم على منابره، لأنهم كانوا يرون انضمام الحجاز وما فيه من الحرمين الشريفين لتبعيتهم، شرطا من شروط الخلافة التي لا تكتمل عناصرها في نظر الكثيرين من أبناء العالم الإسلامي ما لم تؤيدها خطبة الحرمين الشريفين، وتنطق داعية لهم بالإضافة إلى أن تأمين الحجاز تأمين لمصر.

ومما يدل على اهتمام الفاطميين المبكر بالحجاز، ما قام به «المعز لدين الله» عام (٣٦٥هـ/ ٩٦٩م) من إنقاذ عساكر وأحمال مال عدتها عشرون حملا للحرمين، وعدة أحمال متاع.

واستمر عطاء الفاطميين فيما يخص الحجاز- زاخرا منذ ذلك الحين يشهد لذلك قيام «المعز لدين الله» عام (٣٦٣هـ/ ٩٧٤م) بإهداء الكعبة شمسة [٣٥] رفيعة القدر والثمن تبلغ سعتها اثنى عشر شبر في مثلها، وأرضيتها من الديباج الأحمر [٣٦] ويحيط بها اثنا عشر هلالا ذهبا، وفي كل هلال أترجه [٣٧] ذهب مشبك، وفي داخل كل أترجة خمسون درة كبيض الحمام وفيها الياقوت الأحمر [٣٨] والأصفر والأزرق، وكتبت في جوانبها آيات الحج بالزمرد [٣٩] الأخضر، وحشو الكتابة درر كبار لم ير مثله، وحشو الشمسة المسك، فرأها الناس في القصر، ومن خارجه، لعلو موضعها، ونصبها عدة فلراشين وجروها لثقل وزنها.

ومن الجدير بالذكر أن «المعز لدين الله» قد نصب هذه الشمسة على إيوان القصر الفاطمي فرآها الناس، وأعجبوا بها،

كما أنه وفد عليه بعض الأشراف أكرم وفادتهم، بل وأغدق عليهم الأموال، فقد أعطاهم أربعمائة ألف درهم.

ولذلك فقد أقيمت الخطبة للخليفة «المعز لدين الله» في مكة والمدينة، وظلت كذلك حتى وفاته عام (٣٦٥هـ/ ٩٧٥م).

وفي عهد «العزيز بالله» (ت ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م) خطب له أيضا على منابر مكة والمدينة.

ويلاحظ أن «العزيز بالله» كان يهتم بقافلة الحج المصرية وكان يودعها بنفسه ويطمئن على ما تحمله إلى الحجاز من كسوة الكعبة التي كان يتم نسجها من القباطي [٤٠] وهو «الخز» [٤١] وذلك في كل عام، ثم تحمل إلى مكة زادها الله شرفا.

بالإضافة إلى الطيب والغلال، وصلات الأشراف التي كانت ترسل كذلك كل عام.

وقد بلغ ما تم إنفاقه في عهد «العزيز بالله» على إحدى قوافل الحج المصرية ثلاثمائة ألف دينار عينا وورقا على الكسوة، والصلات، وغيرها من الهدايا.

ومما يدل على اهتمام العزيز بالله بالحجاز في عهده وسلامة الحجاج القاصدين إليه أنه كان يرسل بعض الجنود في صحبة موكب الحج المصري لحمايته وصيانته، وإقامة الدعوة له هناك كما فعل عام (٣٦٦هـ/ ٩٧٧م).

وفي عهد «الحاكم بأمر الله» (ت ٤١١هـ/ ١٠٢١م) أقيمت له الخطبة والدعوة هناك كما كما نقش اسمه على السكة أيضا، كما تم ذلك في عهد «الظاهر لأعزاز دين الله» (ت ٤٢٧هـ/ ١٠٣٦م) ومن بعده للمستنصر» (ت ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م) الذي بلغت إحدى نفقات الحج في عهد وزيره «اليازوري» (٤٤٠- ٤٥٠هـ/ ١٠٥٠- ١٠٥٨م) مائتي ألف دينار سنويا.

ويبدو أن الاهتمام بالحجاز ونفقاته وخاصة نفقة الحرمين الشريفين، قد ظل باقيا في عهد«الآمر بأحكام الله» أيضا، بل كان ضمن الميزانية العامة التي تعد كل عام، فقد ذكر «ابن المأمون» قوله: «ويحمل إلى الحرمين الشريفين من كل صنف، على ما فصل في التذاكر على يد المندوبين».

ومن الجدير بالذكر أن الخطبة أقيمت «للحافظ» (ت٥٤٤هـ/ ١١٤٩م) هناك أيضا.

ويلاحظ أن الخلفاء الفاطميين كانوا يبذلون قصارى جهدهم في نشر الأمن والطمأنينة يف الأراضي المقدسة بالحجاز، لتيسير سبل المعيشة هناك على أهلها بما كانوا يرسلونه من الحبوب والأموال فقد ذكر «المقريزي»: أنهم كانوا ينفقون في كل عام على قافلة الحج مائة وعشرين ألف دينار، منها عشرة آلاف للطيب والحلوى والشمع، راتبا كل سنة وأربعون ألفا

نفقة المرافق للكسوة، وستون ألفا وأكثر تنفق على الجرايات والصدقات وأجرة الجمال والجند، وأمير الموسم، وخدم القافلة، وحفر الآبار في طريق القافلة ونفقات العربان».

ويبدو أن اهتمام الفاطميين بالحجاز إلى هذا الحد في معظم فترات تبعية الحجاز لهم [٤٢] دعاهم إلى إقامة «ديوان» يهتم بالشئون الخاصة به من حيث النفقات وغير ذلك، ومن ثم كان انشاؤهم «لديوان الحجاز» لهذه الأغراض جميعا.

وكان يتولى رئاسة هذا الديوان في خلافة «الحاكم بأمر الله» (٣٨٦- ٤١١هـ/ ٩٩٦- ١٠٢١م) «أبو ظاهر محمود بن محمد النحوي» [٤٣].

ولم أجد فيما لدي من المصادر التي توفرت بين يدي، سوى هذه المعلومات القليلة عن «ديوان الحجاز» فيما يخص اسمه وكذا من تولى رئاسته والحقيقة أن الذي انفرد بذكره على هذا النحو مصدر وحيد هو «ذيل تاريخ دمشق» «لابن القلانس» ولم أكتف بذلكن بل كلفت نفسي عناء البحث عن معلومات أخرى تفيد يف معرفة تفاصيل العمل داخل هذا الديوان، والشخصيات التي تولت إدارته فلم أجد سوى ما ظفرت به، ويبدو أن ذلك راجع إلى عدم استقرار تبعية الحجاز وهيمنة الفاطميين عليه أغلب فترات خلافتهم بمصر، بسبب منازعة العباسيين لهم.

ثانيًا: دواوين المراقبة والمراجعة:

لم يفت الفاطميون أن يهتموا بإنشاء دواوين للمراقبة والمراجعة، تختص بالتحقيق والنظر في شئون الدواوين المالية مما يحقق الكفاءة اللازمة لاستقرار العمل داخلها بطريقة منظمة وموفقة وقد كانت دواوين المراقبة والمراجعة تشمل الدواوين الآتية:

ديوان المجلس:

قال ابن الطوير ديوان المجلس هو من أصل الدواوين قديما وفيه من علوم الدولة بأجمعها، وفيه عدة كتاب، ولكل واحد مجلس مفرد، وعنده معين أو معينان وصاحب هذا الديوان هو المتحدث في الإقطاعات، وله حاجب يتولى الوقوف بين يديه ولا يتولاه إلا واحد من الأساتذة المحنكين.

وقد ذكر «ابن المأمون» التاريخ الذي بدأ فيه ظهور هذا الديوان والعمل فيه بقوله «وفي هذه السنة، يعني سنة إحدى وخمسمائة، فتح «ديوان المجلس» وكان اختصاصه مراجعة ميزانية كل ديوان من دواوين المال في الدولة حيث كان كل ديون مطالبا بتقديم بيان بإيراده

ونفقاته، وماله وما عليه من التزامات، وذلك ليتسنى «لديوان المجلس» عمل ما يسمى بميزانية الدولة العامة، ولذلك كان أصل الدواوين ومرجعها.

وكذلك ضبط ما تخرج به الخطوط من التشريفات والمسامحات [٤٤] وما يطلق من الأهراء من الغلات، حتى لا يفوت القائمون على هذا الديوان شيء من هذه المطلقات، لأن مهمة ديوانهم ضبط ما ينفق في الدولة من المهمات ليعلم ما بين كل سنة وأخرى»

من التفاوت، وغير ذلك من الأمور المهمة، وكان أهم عمل يقوم به «ديوان المجلس» هو إعداد «الاستيمار» وذلك في تمام ذي الحجة من كل عام.

وفيه أسماء المرتزقين بالدولة، وأولهم «الوزير» ومن يلوذ به إلى أن ينتهي بحصر كل موظفي الدولة، فإذا كلم العرض تسلمه رب هذا الديوان، فيقوم بعرضه على الخليفة ليوقع عليه.

وقيل أن هذا الاستيمار عمل مدة في أيام «المستنصر بالله» فلما استأذن على عرضه قال: هل وقع أحد بما فيه غيرنا؟. قيل له معاذ لالله يا مولانا. ما تم إنعام لا لك، ولا رزق من الله على يديك، فقال: ما ينقض ما خرج به أمرنا ولا خطنا، ولما صرفناه في دولتنا بأذننا، وتقدم إلى «ابن خيران» (٤٥) كاتب الإنشاء بإمضائه للناس من غير عرض، وحمل الأمر على حكمه، ووقع الخليفة بظاهره: «الفقر من المذاق، والحاجة تذل الأعناق. وحراسة النعم بإدارة الأرزاق، فليجروا على رسومهم في الأطلاق، ما عندكم ينفد وما عند الله باق».

ومتولي ذلك الديوان من أجل كتاب الدولة، وكان يتقاضى راتبا قدره أربعون دينارا شهريا.

ويعاونه كاتب يطلق عليه «صاحب دفتر المجلس» [٤٦] ويتقاضى خمسة وثلاثين دينارا شهريا.

ديوان التحقيق:

ارتبط هذا الديوان ارتباطا وثيقا «بديوان المجلس» فقد كانا يتفقان في كثير من اختصاصاتهما، وهي مراجعة أعمال الدواوين الأخرى وتحقيق التوازن بين موارد الدولة ومصارفها ولذلك كان هذان الديوانان يضافان في أحيان كثيرة أحدها إلى الآخر، ويجمعان تحت امرة شخص واحد كمكا حدث مع «أبي البركات» يوحنا بن أبي الليث» الذي تولى «ديوان المجلس» و «ديوان التحقيق» في خلافة «الآمر بأحكام الله»

ومن أشهر من تولى هذا الديوان «ابن البواب» [٤٧] والذي ظل يتولاه حتى عام (٥٥٠هـ/ ١١٥٥م) في خلافة «الحافظ لدين الله».

وكان هذا الديوان يقابل ما يعرف الآن «بديوان المحاسبات لأنه كان يختص بمقابلة المصروفات والإيرادات الفعلية في مختلف الدواوين على المبالغ الرسمية في سجلات الدولة.

وكان لا يتولاه إلا كاتب خبير يختص بمراجعة وتنظيم مصروفات الحكومة، وكان صاحبه يسمى «متولي ديون التحقيق» يتقاضى راتبا شهريا قدره خمسون دينارا شهريا.

ديوان النظر:

قال ابن الطوير: أما دواوين الأموال فإن أجلها من يتولى النظر عليهم – يقصد «ديوان النظر».

وكان يطلق على صاحبه أمير الدواوين وله العزل والولاية، واختصاصه عرض الأوراق الخاصة بإدارته على الخليفة أو الوزير في أوقات معلومة. وفي سلطته أن يحل في كل مكان يتعلق بنواب الدولة: وجمع البيانات والإحصائيات المختلفة عن موظفي الدولة لمقارنتها وعرضها على الخليفة. وهو الذي يندب المترسلين لطلب الحساب والحث على طلب الأموال، ولا يعترض فيما يقصده من أحد من الدولة ومن الجدير بالذكر أن الدولة الفاطمية كانت تقوم بتولية هذا الديوان بالضمان [٤٨].

وقد ذكره «ابن الطوير» بقوله: هو ديوان مقتضاه المقابلة على الدواوين، وكان لا يتولاه إلا كاتب خبير، ويلحق برأس الديوان– يعني ديوان النظر– ويفتقر إليه في أكثر الأوقات».

وقد تولى رئاسة هذا الديوان في خلافة «الحافظ لدين الله» عام (٥٣٠هـ/ ١١٣٦م) صنيعة الخلافة «الأخرم بن أبي زكريا» [٤٩].

وعلى العكس في تولية «ديوان التحقيق والمجلس» الذين كان يتولاهما كثير من أهل الذمة فقد كان «ديوان النظر » لا يتولاه إلا المسلمون باستثناء «الأخرم بن أبي زكريا النصراني» إذ لم ير فيه نصراني غيره حيث ولاه الخليفة «الحافظ لدين الله» ثم صرف عنه عام (٥٣٢هـ/ ١١٣٧م).

وقد تولاه جماعة من المسلمين منهم «ابن العساف» [٥٠] الذي تولاه عام (٥٣٢هـ/ ١١٣٧م).

كما تولاه «الموفق أبو الكرم محمد بن معصوم التنيسي» [٥١] عام (٥٤٠هـــ) ثــم صرف عنه بالقاضي «المرتضى أبي عبد الله محمد ابن الحسين الطرابلسي» في عهد الخليفة «الحافظ لدين الله» هتك (٥٤٢هـ).

وقد تولى رئاسة هذا الديوان «أبو الفضل بن الأسقف» وذلك فـي عـام (٤٧٨هــ/ ١٠٩٤م) ثم تولاه بعده في عام (٥٠١هـ/ ١١٠٧م) أبي البركات بن يوحنا بين أبي الليـث والذي ظل فيه حتى عام (٥٢٧هـ/ ١١٣٢م). كما تولاه «ابن الأنباري» [٥٢] فـي خلافـة الظاهر بأمر الله، ظل هذا الديوان موجودا بمصر إلى نهاية الدولة الفاطمية عام (٥٦٧هـ/ ١١٧١م).

الهوامش

[١] المبيضون: ومفردها المبيض: وهو كاتب مهمته تبييض ونسخ السجلات والمراسيم الخاصة بديوان الرواتب.

[٢] المعينون: ومفردها المعين: وهو كاتب يكون بين يدي صاحب ديوان الرواتب لمساعدته في عمله، وليست عليه مسئولية في عمله إلا إذا كتب شيئا في دفاتر الديوان فيصير ما كتبه شاهدا علايه وبذلك تجوز محاسبته.

[٣] شجاع بن شاور: هو أحد أبناء الوزير «شاور بن مجير السعدي» الذي كان واليا على مدينة «قوص» في عهد الخليفة «العاضد لدين الله» ثم تولى الوزارة في عام (٥٥٨هـ/ ١١٦٣م)، ثم تركها، وتولاها مرة ثانية في عام (٥٥٩هـ/ ١١٦٤)، وخرج له سجل توليه بالوزارة، ونص فيه لولده «شجاع» الذي كان ينعت «بالكامل» على توليته منصب «نيابة الوزارة» فكان بذلك أول من تولى هذا المنصب، ولم تذكر المصادر التي بين أيدينا شيئا عنه. أو من تولاه سوى «الكامل».

[٤] الأساتذة المحنكون: هم أصحاب الأنس للخلفاء الفاطميين وم المقربين إليهم، وسما بذلك لأنهم كانوا يدورون عمائمهم على أحناكهم.

[٥] زمام القصر: هو الموظف الذي يتولى القيام بالإشراف على قصر الخليفة، وتوفير ما يحتاجه القصر من لوازم، كما كان يختص برعاية شئون نساء القصر، والإشراف على خدمة القصر أيضا.

[٦] صاحب الدفتر: وهو الذي يتولى مسئولية إدارة الأموال الخاصة بالخليفة وكان دائما يختار من أعاظم رجال المال والاقتصاد في مصر خلال العصر الفاطمي.

[٧] مشاد التاج: وكان يتولى شد العمامة الخاصة بالخليفة وكانت تسمى «التاج الشريف» وهي العمامة التي يلبسها الخليفة في الأعياد والمناسبات المختلفة، وكان لهذه العمامة تقاليد خاصة يتولى القيام بها هذا الموظف لأنه كان لكل مناسبة لفة تميزها، فمثلا كانت توجد لفة تسمى بالشدة العربية أو شدة الوقار وشدة أخرى تسمى بالشدة الدانية أي غير العربية.

[٨] زام الأشراف والأقارب: وهو الذي يتولى مسئولية الإشراف على مصالح الأقارب للخليفة.

[٩] سيف الخليفة: يقال أنه من صاعقة وقعت وحصل الظفر بها، فعمل منها هذا السيف، وحليته من ذهب مرصعة بالجواهر، ويوضع في خريطة مرقومة بالذهب، لا يظهر منه إلا رأسه وكان حامل هذا السيف، دائما يرخي ذوائبه طالما حلم السيف.

(١٠) حامل الرمح: وهو أمير مميز يحمل رمح الخليفة، بالإضافة إلى «درقة» منسوبة إلى «حمـزة» عم النبي ﷺ و «الدرقة» في الترس من جلد ليس فيه خشب ولا عقب، وكانت درقة كبيرة بكوايح من ذهـب عليها غشاء من حرير يقال أنها كانت ملكا لحمة رضي الله عنه.

(١١) قراء الحضرة: وهم جماعة من حفاظ القرآن الكريم الذين وهبهم الله صـوتا رخيمـا، وكـانوا يقرأون في حضرة الخليفة في المناسبات والأعياد المختلفة.

(١٢) المناخات: ومفردها مناخ: وهي مبرك الإبل ومحل الإقامة الخاص بها.

(١٣) المناظر: ومفردها «منظرة» وهي عبارة عن بناء يشبه البيت يعد لأغراض مختلفة بـاختلاف الغرض، وقد تعددت هذه المناظر بمصر في خلال العصر الفاطمي، حيث كان يوجد العديد منها، مثل منظرة «المقس» وكانت تطل على النيل مباشرة، وقد أعدت لينزل فيها الخلفاء الفاطميون عند تجهيـز الأسـطول، ومنظرة «باب الفتوح» وكانت معدة لجلوس الخلفاء الفاطميين فيها عند عرض العساكر ووداعها إذا سـارت في البر إلى البلاد الشامية وغير ذلك من المناظر مثل منظرة «الؤلـؤة» ومنظـرة «الغزالـة» و «منظـرة الصناعة» و «منظرة السكرة».

(١٤) حامي المطابخ وهو من الأساتذة المحنكين وكان يقوم بتنظيم عملية إخراج الرواتب المقررة من المطابخ خاصة أو عامة لكل يوم، وكانت تحتوي على أصناف عديدة من الشمع والسكر واللحوم، وغير ذلـك من سائر الأصناف التي عمرت بها هذه المطابخ.

(١٥) الأسمطة: ومفردها سماط: وهي ما يمد ليوضع عليه الطعام في المـآدب ونحوهـا، والجمـع «سمط» و «أسمطة» وقد كثرت هذه الأسمطة في العصر الفاطمي ومنهـا «سـماط رمـضان» و «سـماط العيدين» وسماط ركوب الخليفة لفتح الخليج وغير ذلك من الأسمطة التي كانـت تنـصب فـي المناسـبات المختلفة.

(١٦) صبيان الركاب: وهو فرقة بمثابة القوات الخاصة للخليفة، وقد بلغ عددهم حوالي ألفي رجـل، وكانت لهم ملابس تميزهم عن غيرهم من الفرق والطوائف، وكانوا يقومون بحماية الخليفة والعمل على تأمينه في المواكب والاحتفالات التي يحضرها وسط الناس.

(١٧) «جوقا»: «الجوق» والجمع «أجواق»: الجماعة من الناس وكل خليط من الرعايا أمرهم واحد.

(١٨) الملحقات: والمقصود بها: الأدوات التي كانت تستخدم في المواكب والتشريفات الخاصة بالخليفة الفاطمي مثل المظلة والمركب والقصب والفضة والأعلام وغير ذلك من التجملات.

(١٩) ابن الطوير: هو عبد السلام بن الحسن بن عبد السلام بن أحمد القاضي المرتضى أبـو محمـد الفهري المعروف بابن الطوير، ولد بمصر عام (٥٢٤هـ/ ١١٢٩م) عام (٦١٧هـ/ ١٢٢٠م) تقلـد فـي الخدم الديوانية في الدواوين المصرية الفاطمية، حتى أصبح رئيس «ديوان الرواتب» قـرب نهايـة العـصر الفاطمي، وكان سني المذهب يسكن مدينة الفسطاط، وقد اشتهر ذكره في المصادر التاريخية التي نقلت عنـه فيما يخص الفاطميين وذلك من خلال كتابه نزهة المقلتين في أخبار الدولتين الفاطمية والـصلاحية، والـذي يعتبر من المصادر القليلة _ إن لم يكن أهمها– التي اختصت بذكر النظم والرسوم الخاصة بالفاطميين.

[٢٠] اعتاد الفاطميون الانفاق في المواسم والأعياد على المواكب الخاصة بهم والتي كانت تتميز بالأبهة والفخامة حيث أنهم كانوا ينفقون فقط على الرجال المشتركين في هذه المواكب ٣٠,٠٠٠ درهم، عدا نفقات أفراد الجيش، والخيول والجمال والأطعمة وغيرها.

فقد خرج الخليفة «المستنصر بالله» في أحد المواكب وكانت المناسبة هي فتح الخليج وفي موكبه عشرة آلاف فارس يمتطون الخيول المطهمة الملجمة ويلبسون الدروع المحلاة بالذهب والأحجار الكريمة المكسوة بديباج مطرز باسم الخليفة ويلي هؤلاء صفوف من الجمال عليها هوادج مزركشة، وكذا كانت البغال عليها من الزينة والجواهر شيء كثير وكانت فرق الجيش من الجنود تسير فصيلة تلو فصيلة على نحو رائع من النظام والدقة وكان يوجد في الدولة الفاطمية نوعان من المواكب العظام وهي التي كانت في فتح الخليج أو توديع الأسطول والتي كانت لها أيام ثابتة ومواسم معلومة. والمواكب المختصرة وكان يخرج الخليفة فيها عدة مرات من العام وكانت غالبا يومي السبت والثلاثاء.

[٢١] وقد ذكر ناصر خسرو: أن في مصر – الفسطاط- والقاهرة معا خمسة عشر جامعا (مسجد جمعة).

كما كانت الدولة تهتم اهتماما بالغا بإنشاء المساجد والقيام على رعايتها والعناية بها فقد بلغت نفقة بناء أو إتمام الأبنية الخاصة بجامع الخليفة «الحاكم بأمر الله» حوالي أربعين ألف دينار، ونفقة جامع «الأقمر» الذي أقيم في عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» مائتي ألف دينار.

[٢٢] وهذ المجالس هي «مجلس الجاري» ويختص بدفع رواتب الحاشية «ومجلس الإنـزال» وهو الذي يقوم بمحاسبة التجار الذين يوردون لقصر الخليفة ما يحتاج إليه من الخبز واللحم والحيوان والحلوى والفاكهة وغير ذلك من صنوف الإقامات والإنزال ومجلس الكراع ومهمته العناية بالاسطبلات وما فيها من الخيل والبغال والحمير والإبل وغيرها مما يعتلف من الوحش والطير، وما يجري فيه أمر سياسة الكراع وعلاجه وأرزاق القوم العاملين فيه، ومجلس البناء والمرمة وهو مجلس يصغر ويكبر حسب اغراق الخلفاء في البناء أو الاكتفاء بيسيره ويجري فيه محاسبة الزراع والمهندسين وباعة الجص والأجر، وغير ذلك من مستلزمات البناء والمذهبي وسائر الصناع ومجلس الحوادث ويشرف على توفير النفقات في الحوادث الطارئة.

[٢٣] فهد بن إبراهيم النصراني: هو أبو العلاء فهد بن إبراهيم النصراني، الكاتب وكان يلقب بالرئيس، وصار هذا اللقب خاصا به في المخاطبة والمكاتبة، وكان يتولى أيضا «ديوان الإنشاء» ويختص بالتوقيع عن الخليفة «الحاكم بأمر الله» والنظر في قصص الرافعين وظلاماتهم، وظل على مكانته تلك حتى أصدر «الحاكم بأمر الله» أمره بقتله وحرقه في شهر جمادى الأخرة من عام (٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م).

[٢٤] على بن أحمد الجرجاني: هو الشيخ نجيب الدولة، أبو القاسم علي بن أحمد المعروف الجرجائي، نسبة إلى قرية جرجرايا بالعراق، مسقط رأسه، وقد تولى «ديوان النفقات» في خلافة «الحاكم بأمر الله» عام (٤٠٦هـ/ ١٠١٥م)، كما تولى رئاسة «ديوان الشام» في خلافة «الظاهر لاعزاز دين الله» عام _٤١٤هـ/ ١٠٢٣م) وتوفي عام (٤٣٦هـ/ ١٠٤٥م).

(٢٥) الشواني: جمع شين أو شونة: وهي من أهم القطع الحربية داخل الأسطول الفاطمي، وكانت تحمل مائة وخمسين رجلا، وقد بلغ عدد الشواني في الأسطول الفاطمي حوالي خمسة وسبعين شينيا.

(٢٦) وهي «دمياط» و «تنيس» و «عيذاب» و «القلزم» و «الإسكندرية» وهي الثغور التي تصل إليها سفن التجارة الخارجية من شتى البلاد المختلفة.

(٢٧) «الرباع» كانت هذه البيوت تعرف باسم الرباع وهي المساكن التي كانت الدولة الفاطمية تقوم بتأجيرها للناس وكان يطلق عليها في السجلات الرسمية: الرباع السلطانية – ناصر.

(٢٨) بلغ عدد هؤلاء الشهود المعدلين في عهد «الحاكم بأمر الله» نحو ألف وخمسمائة شاهد عدل عام (٤٠٩هـ/ ١٠١٨م)، الكندي: الولاة والقضاة.

(٢٩) ونقابة الطالبيين: هيئة رسمية أنشأها الفاطميون للنظر في شئون العلويين وكان يتولى رئاستها واحد من كبار شيوخهم وأجلهم قدرا، وعرفت هذه انلقابة فيما بعد باسم نقابة الأشراف.

(٣٠) والزم: ومنا الزمام: الذي يتولى الإشراف على مكان ما وادارته، فيقال له زمام ويكون عادة من الأساتذة المحنكين– القلقشندي: صبح الأعشى ٣/ ٤٨١، ٤٩٥– ٤٩٦، وقد ذكر القلقشندي سجلا بتعيين رم الأقارب هي العصر الفاطمي وبه المهام المنوطة بهذه الوظيفة.

(٣١) ويلاحظ أن « الأشراف الأقارب» كانوا يتميزون عن «الأشراف الطالبين» فكانوا يقدمون عند الدخول إلى مجلس الخليفة، وحدا عند المساء السجلات التي تصدر عن الخليفة بالأوامر العالية، يأتي ذكرهم مقدما على كل الطبقات حتى الأمراء.

(٣٢) وقد ذكر المقريزي «أنه عند نهاية الدولة الفاطمية كان بالقصر الفاطمي حوالي عشرة ألاف شريف وشريفة».

(٣٣) أبو جعفر الحسيني: هو أبو جعفر مسلم بن عبد الله بن عبيد الله الحسيني، ينتهي نسبه إلى سيدنا علي بن أبي طالب، توفي عام (٣٩٠هـ).

وقد كان موجودا في مصر عند قدوم «المعز لدين الله» لها (٣٦٢هـ/ ٩٧٣م) وخرج من استقباله في وفد يضم عددا من الأشراف ووجوه البلاد، فكان أول من سم عليه ثم سار «المعز لدين الله» معه وهو يحادثه.

(٣٤) وابوعلي بن عقيل: هو الأمير الشريف أبو علي أحمد بن عقيل نقيب الأشراف في عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» (ت ٥٢٤هـ/ ١١٣٠م) وكان ينعت بقاضي القضاة الأعز أبي المكارم.

(٣٥) الشمسة: هي عبارة عن حلية ضخمة كانت ترسل إلى الكعبة موسم الحج بصحبة قائد الحج لتعلق في وجه الكعبة ثم تنزع يوم التروية (٨ ذي الحجة) وسميت بالشمسة لأن لها اثنى عشر ذراعا تشبه الشمس، وعدد الأشعة يمثل عدد شهور السنة لأن موسم الحج يحل عند مضي اثنى عشر شهرا. والأهلة الموجودة في نهاية الأشعة تمثل الشهور القمرية والهجرية، وقد سبق العباسيون في إرسالها وأول من أرسلها الخليفة «المتوكل» لكن «المعز لدين الله» صنعها أكبر وأضخم وأغلى ثمنا وقيمة، ومما كان العباسيون يصنعونها وهي تختلف عن الشمسة (المظلة) التي كان القادة والأمراء يسيرون بها إلى الحرم.

(٣٦) الديباج الأحمر: الديباج والجمع منه دبابيج (فارسي معرب) وهو ضرب من الثياب سداه ولحمته حرير.

(٣٧) أترجة: والأترجة شجر يعلو، ناعم الأغصان والورق، وثمره كالليمون الكبار وهو ذهبي اللون، ذكي الرائحة، وقشره في الثياب يمنع السوس.

(٣٩) الزمرد: ومفرده زمرده، حجر كريم، أخضر اللون، شديد الخضرة شفاف، وأشده خضرة أجوده وأصفاه جـوهرا.

(٤٠) القباطي: ثياب كتان أبيض ببعض رقاق وتعمل بمصر، وهي منسوبة إلى القبط على خير قياس، والجمع «قباطي» بفتح القاف وضمها.

(٤١) الخز: وجمعه الخزوز، ومن الثياب، وهو ما ينسج من صوف،

(٤٢) ويلاحظ أن تبعية الجهاز للفاطميين لم تكن تبعية مطلقة تسير على وتيرة واحدة، بل كان ينازعهم فيها العباسيون الذين كانوا ينافسونهم لإقامة الخطبة لهم على المنابر هناك، ومن ثم فقد اشتد التنافس بين كلا الفريقين لتحقيق هذا الغرض الذي كان ينجح فيه من يبالغ في رعايته المادية وبسط يده على الحجاز وأهله.

(٤٣) أبو ظاهر محمود بن محمد النحوي: من أهل بغداد وطرا إلى مصر وتولى بها «ديوان الحجاز في خلافة الحاكم بأمر الله».

(٤٤) المسامحات: المقصود بها تلك المسامحات التي كانت تقوم بها الدولة الفاطمية فتسامح من تبقى عليه من الخراج.

(٤٥)ابن خيران: هو ولي الدولة أبو محمد بن علي بن أحمد بن خيران الكاتب المصري وكانت شهرته «ولي الدولة بن خيران» (ت ٤٢٢هـ/ ١٠٤٠م) وكان يتولى رئاسة «ديوان الانشاء » للخليفة «الظاهر لاعزاز دين الله» عام (٤١٣هـ/ ١٠٢٣م) ثم، المستنصر، من بعده، كما كان شاعرا، كثيرا الوصف لشعره، والثناء على براعته، حسن الوجه جميل المروءة، واسع النعمة طويل اللسان، جيد العارضة، وظل يتولى ديوان الإنشاء حتى توفي.

(٤٦) «صاحب دفتر المجلس»: وهو متولي أمرو الضيافات والموصل الواصلين إلى الحضرة.

(٤٧) ابن البواب: أبو الحسن بن علي بن البواب، تولى «ديوان النظر» في عهد الخليفة «الظافر بأمر الله» (٥٤٤- ٥٤٩هـ/ ١١٤٩- ١١٥٤م).وكان عارفا بالحساب، والمنطق، والهندسة مليح الشعر حسن الترسل، جيد الكتابة، ولا يوجد في المصادر التي توافرت لدى إشارة لسنة وفاته.

(٤٨) نظام الضمان: هو نظام مالي غير شرعي أشبه ما يكون بنظام الالتزام وكان بموجبه يلتزم الضامن بأن يدفع مقدارا معينا من المال عن كل جهة تضمنها ويكون ذلك مقدما، فإذا زادت الجهة التي في ضمانه أي جمع خراجها بمبلغ يفوق كثيرا ما دفعه عن الضامن فهذه الزيادة له، فإن نقصت فعليه.

وكانت عادة الفاطميين، أ، يقوموا بتولية الدواوين بالضمان على ثلاثة أنواع: بالأمان الضمان شيء لزم الضامن القيام به فإذا بقي له في ذمة المعاملين مال كان للسلطان أن يقبل الحوالة عليهم بعد اعترافهم أو لا يقبل وله أن يطالبه بما في ذمته ويعوج متولي الضمان بالطلب على من كان الباقي عنده.

(٤٩) وهو النصراني الوحيد الذي تولي هذا الديوان، كما تولى من قبل ديوان التحقيق سنة (٥٣٠هـ/ ١١٣٦م).

(٥٠) ابن العساف: هو الشريف معتمد الدولة، علي بن جعفر بن العساف، ولي «ديوان المجالس» في عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» ثم تولى «ديوان النظر» في عهد الخليفة «الحافظ لدين الله» (٥٢٤-٥٤٤هـ/ ١١٤٩م).

ولم تذكر المصادر التي توافرت بين يدي إشارة عن سنة وفاته.

(٥١) الموفق أبو الكريم محمد بن معصوم التنيسي: تولى ديوان النظر في عام (٥٤٠هـ/ ١١٤٥م) أثناء خلافة «الحافظ لدين الله» وتوفي عام (٥٤٤هـ/ ١١٤٩م).

(٥٢) ابن الأنباري: هو محمد بن محمد بن محمد بن بنان الأنباري، أصله م الأنبار وهي قصبة ناحية «جوزجان» ولد بمصر عام (٥٠٧هـ/ ١١١٣م).

وتوفى في عام (٥٩٦هـ/ ١١٩٩م) وكان يتولى ديوان النظر في عهد الخليفة «الطاهر بأمر الله» وظل يتقلب في الخدم أيام الدولة الفاطمية والأيوبية من بعد حتى مات.

الفصل الرابع

ديوان الإنشاء والمكاتبات
وديوان البريد

الفصل الرابع

ديوان الإنشاء المكاتبات وديون البريد

اعتنى الفاطميون في مصر بديوان الإنشاء والمكاتبات وديوان البريد، واهتموا بهما اهتماما بالغا، وذلك لدورهما المهم في مباشرة كثير من الاختصاصات المختلفة، حيث كان «ديوان الإنشاء والمكاتبات» يضطلع ببعض المهام التي تندرج تحت ما نسميه في وقتنا الحاضر بوزارة الخارجية، ووزارة الإعلام، ودار المحفوظات أو الأرشيف الرسمي للدولة.

كما كان لديوان البريد، أهميته الخاصة في الربط بين فروع الإدارة المركزية من ناحية وبين الإدارة المركزية بالعاصمة (القاهرة) ومن ناحية أخرى، بالإضافة إلى كونه وسيلة من الوسائل السريعة التي يعتمد عليها اعتمادا كبيرا وقت الحرب والسلم معا.

ويلاحظ أن هذين الديوانين كان يتولاهما في غالب وقت الدولة موظف واحد من ثم جاء ذكرهما في ثنايا البحث على هذا النحو.

وإليك الحديث عن هذين الديوانين:

أولاً:ديوان الإنشاء والمكاتبات:

كان هذا الديوان يسمى «بديوان الرسائل» أو «ديوان الإنشاء والمكاتبات» وإن كانت الأخيرة ظلت تطلق عليه حتى نهاية الدولة الفاطمية.

السبب في تسمية ديوان الإنشاء:

وقد سمي بديوان الإنشاء لأن الأمور السلطانية من المكاتبات والولايات تنشأ وتبدأ منه وكذلك التعيينات والوصايا والأوامر الإدارية، وتحرير المكاتبات الرسمية للدول الأجنبية تصدر منه.

اختصاصات ديوان الإنشاء والمكاتبات:

اختصر ديوان الإنشاء والمكاتبات في العصر الفاطمي بما يلي:

صياغة الرسائل وإعدادها:

كان لديوان الإنشاء والمكاتبات في العصر الفاطمي، اختصاص كتابة الرسائل والمكاتبات المختلفة، وإعدادها في صورة لائقة وذلك وفق تقاليد خاصة وقواعد تحكم العمل فيه، تكاد تكون أصولا ثابتة يتعارف عليها كتاب هذا الديوان، ويتبعونها في كتاباتهم وذلك كما يلي:

(أ) مراعاة الكاتب (المنشئ) لبراعة الاستهلال:

ومعنى ذلك أن يأتي في صدر المكاتبة، بما يدل على معناها لأن الطريق إلى إصابة المرمى في هذه المقدمات أن تكون مشتملة على ما بعدها من المقاصد والأغراض.

(ب) افتتاحها بالحمد والسلام أو تعظيم المرسل إليه:

كما كانت العادة في الرسائل أن تبدأ بحمد الله أو السلام أو بتعظيم المكتوب إليه، مع مراعاة سهولة اللفظ ووضوح المعنى.

(ج)كتابة لفظة المشيئة [1] في خاتمتها وتاريخ كتابة الرسالة:

وكان يكتب في خاتمة الرسالة لفظة المشيئة وتاريخ كتابتها باليوم والسنة.

إذا كان صاحب ديوان الإنشاء يهتم أن تكون جميع الوثائق والمكاتبات التي تخرج من الديوان مؤرخة يوم كتابتها.

كما كان يطلب من الكتاب بالديوان • في هذا الصدد- أن يميز بخطه الكتب والوثائق الصادرة عن الديوان، إشارة إلى أنه قد نظر فيها وراجعها وأصبح مسئولا عن محتوياتها.

(د) الطريقة المتبعة في طي الرسائل:

أما طريقة طي الرسائل، فإذا كانت عن الخليفة نفسه، فتكون في طيها أربع أصابع، وأما إذا كانت من الأدنى إلى الأعلى فلا يتجاوز الكتاب عرض أصبعين وفي كلتا الحالتين تطوى على شكل أنبوبة، ولا تضغط في طيها حتى تكون في صورة مقبولة.

(هـ) اختلاف أحجام المكاتبات باختلاف رتبة المرسل إليه:

ويلاحظ أن الرسائل كانت تختلف من حيث المقادير – بحسب رتبة المرسل إليه، فقد كان لكل مرتبة مقادير معينة من الورق.

(و) نوع الورق المستخدم في كتابة الرسائل بالديوان:

وأما نوع الورق الذي كان يستخدم بديوان الإنشاء فهو الورق الطلحي [*] الذي شاع استخدامه بمصر وخاصة في عهد الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» عام (٤١٥هـ/ ١٠٢٥م).

(ز) ختم الرسائل واعتمادها بتوقيع الخليفة الفاطمي والطريقة المتبعة في ذلك:

وكانت هذه الرسائل وغيرها من المكاتبات التي تصدر عن الخلافة تخرج مختومة بختم الخليفة وهي قوله «يعتمد ذلك إن شاء الله تعالى» أو يكتب بجانبها الأيمن «يوقع بذلك» ثم تدخل إلى الخليفة فيضع علامته عليها.

وكانت علاماتهم كلهم «الحمد لله رب العالمين» ولم تكن هذه العلامة [٢] «تكتب على رأس السجل أو المنشور بعد البسملة» وإنما كانت تأتي بعد السطر الأول من النص.

وكانت عملية الختم تتم بإلصاق رأس الصحيفة على ما تنطوي عليه من الكتاب، ثم يختم على مكان اللصق بخاتم منقوش، قد غمس في مداد من الطين قد أعد لهذا الغرض فيرتسم ذلك النقش عليه.

وكان يوجد لهذه المكاتبات سجل خاص، يحتفظ به في الديوان، تقيد فيه المكاتبات التي يتم ختمها في الديوان،

التسجيل في دفتر خاص لأسماء وألقاب موظفي الدولة ورؤساء الدول الأجنبية:

كان «بديوان الإنشاء» دفتر تسجيل فيه أسماء وألقاب جميع موظفي الدولة، وما يخص رؤساء الدول الأجنبية، يتولى الكتابة فيه إلى ملوك الفرنج كتاب لهم خبرة واسعة، ومعرفة جليلة بكثير من اللغات الأجنبية كاليونانية والأرمينية، وعرضها على الخليفة بعد تلخيصها وهو بذلك يضطلع في جزء من اختصاصه بمهام السفر والسفارات والقناصل.

عمل فهرس يتضمن ما يصدر عن الديوان وما يرد إليه من رسائل ومكاتبات:

وكان يتم عمل فهرس منظم لكل ما يرد إلى الديوان فلكل عمل متشابه أوراق على حدة، حتى يكون بصورة منظمة، كما كان كل موضوع يوضع في الملف الخاص به، وكان هذا الفهرس يتغير بانتهاء السنة.

الشروط الواجب توافرها في متولي رئاسة هذا الديوان:

كان يشترط فيمن يتولى ديوان الإنشاء والمكاتبات بمصر في العصر الفاطمي، أن يكون صبيح الوجه، فصيح اللفظ، طلق اللسان، أصيلا في قومه، رفيعا في حسبه، وقورا، حليما، ومؤثرا الجد على الهزل.

وكان من بين الشروط التي يجب توافرها فيه أيضا: اعتماد تقوى الله في السر والعلن، وصلاح النية، ولزوم العفاف والصيانة فيما يتولاه السلطان من أعمال، وطلب الثناء والحمد، وكذا القدرة على معاشرة الملوك والعظام باتباع أمورهم وتنيفذ ما يوجهونه إليه من مطالب.

كما كان يلزمه أن يحفظ نفسه من جريرة يجرها على نفسه بإغفاله فرضا من فروض الطاعة للسلطان.

ولأنه- أي صاحب الديوان- أحوج ما يكون إلى الاستشهاد بكلام الله تعالى في أثناء محاوراته، وفصول مكاتباته فقد كان «الإسلام» شرطا فيه، وذلك لخطورة منصبه وحتى لا يكون سببا في زعزعة الملك، وانهيار الخلافة [٣].

كما اشترطوا فيه أن يكون ذكرا سليم العقل، شديد الذكاء لأن العقل أس الفضائل، وأهل المناقب، ومن لا عقل له لا انتفاع به.

ومن الشروط الأساسية في متولي هذا الديوان، أن يكون عالما بفنون الكتابة، حافظا للقرآن الكريم، والسيرة، وأخبار العرب القدماء، حافظا للأشعار، بليغا، فصيحا، وقورا مهيبا، له معرفة عامة بعلوم اللغة من النحو والصرف، لأن هذه العلوم بمثابة الميزان الذي يضبط به الكلام ويقوم من خلالها المعاني، فلا يخرج الألفاظ فجة سقيمة منحرفة، لأنه لسان حال السلطان، الذي ينطق به ويده التي بها يكتب.

وأن يكون لديه علم بالأحكام الشرعية.

اختصاصات (مهام) متولي ديوان الإنشاء والمكاتبات:

كانت مهام متولي هذا الديوان هي: فض الرقاع والمراسلات الخاصة بشئون الإدارة، وتربيتها لعرضها على الخليفة في مجلسه، وأخذ رأيه فيها ثم كتابة الردود والتوقيعات التي استقر الرأي عليها، مع إثبات تاريخ وصول الرسالة، وتاريخ الرد عليها في سجل خاص، حيث كان يتم كتابة مذكرة مختصرة مع أصول المكاتبات توضح تاريخ ورودها بالديوان وما تم بشأنها.

ويلاحظ أن متولي «ديوان الإنشاء» في العصر الفاطمي، كان يمارس على موظفيه، سلطات إشرافيه عديدة، تمثلت في مراجعته لكل ما ينشئونه، للتأكد من عدم تورط أحدهم في الزيغ والزلل أو التحريف فيما ينشئ، لأنه متى عرف المستخدمون عنه تيقظه وتطلعه وبحثه فيما يكتبونه، احتفل كل واحد منهم بما يتولى كتابته وجمع ذهنه له، وكذا التأكد من صدور جواب كل كتاب يصل إلى ديوانه في يومه ولا يؤخر إلى غده، ويؤرخ في آخره بتاريخ ذلك اليوم بحيث يقال «وكتب يوم وصول كتابك، وهو يوم كذا لأن هذا يقيم للملك هيبة كبيرة، ويدل على اطلاعه على الأمور، وانتصابه للتدبير، وقلة اهتمامه لشئون دولته، كما كان دائم الاتصال عن طريق المراسلة بجميع المستخدمين في إدارته، ذاكرا لهم أخبارهم التي تصل إليه عن طريق زملائهم أو غيرهم، فعن هذا الطريق يضمن انتظام سير العمل، لإحساس الموظفين بوجود المتابعة لهم و الإشراف عليهم من جانبه.

مكانة متولي ديوان الإنشاء والمكاتبات:

كان لمتولي «ديوان الإنشاء والمكاتبات» بمصر في العصر الفاطمي، مكانة عالية، ورتبة سامية، دون سواه من موظفي الدواوين الأخرى.

فقد كان لا يحجب عن الخليفة متى أراد المثول بين يديه، وربما بات عنده الليالي ولا يستغني عن مشورته، والإفضاء إليه بأسراره، ويثق فيه ثقة كبيرة عن غيره من الموظفين ولذلك كان الخلفاء يخصونه بخفايا أمورهم، وهو بذلك يشبه رئيس الديوان في البلاط الملكي في العصر الحديث كما كان لصاحب ديوان الإنشاء والمكاتبات «حاجب» و «فراشون» في خدمته، ويحمل أدواته أستاذ من خواص الخليفة عند حضوره إلى مجلس الخلافة.

وكانت له مرتبة عظيمة للجلوس عليها «بالمخاد» [٤] والمسند وكان يلقب بكاتب الدست الشريف نسبة إلى دست السلطان، لأنه كان يجلس بين يديه، وأول من تلقب بهذا اللقب من تولوا هذا الديوان «أبو الفرج محمد بن جعفر المغربي» في عهد الخليفة «المستنصر بالله» عام (٤٥٤هـ/ ١٠٦٨م).

ويلاحظ من خلال دراسة ما يتعلق «بديوان الإنشاء» والمكاتبات في العصر الفاطمي أن متولي رئاسة هذا الديوان كان يلقى الاهتمام والعناية من خلفاء الدولة، ويبدو أن ذلك كان بسبب ارتباطه بالقصر، واطلاعه على خفايا أمور الدولة، حيث كان يتم استدعاؤه في أي ساعة من الليل أو النهار.

ولذا كان من يتولى هذا الديوان يبلغ ذروة المجد ويحاط بهالة من الإكرام والإعزاز، يرتفع بسببها قدره، ويشبع في الآفاق ذكره.

ومن مظاهر هذا الاحتفاء الذي يختص به متولي «ديوان الإنشاء والمكاتبات» ما كان يجري معه من رسوم لم تتوافر لغيره من موظفي الدواوين الأخرى، حيث كان يسكن «منظرة الغزالة» [٥] تقديرا لمكانته في الدولة كما كان نصيبه من الكساوى التي تمنحها الدولة لموظفيها كل عام، بدلة مذهبة عدتها خمسم قطع.

كما يلاحظ أن بعض من تولى «ديوان الإنشاء» في العصر الفاطمي، قد وصل إلى رتبة الوساطة [٦] والوزارة فقد تولى «أبو الحسن عمار بن محمد» [٧] الوساطة يف الفترة من (٤١١هـ/ ١٠٢١م) إلى ٤١٢هـ/ ١٠٢١م).

كما تولى الوزارة ممن تولوا رئاسة هذا الديوان «علي بن أحمد الجرجائي» في عهد «الظاهر لاعزاز دين الله » عام (٤١٨هـ/ ١٠٢٧م) وقد كان من قبل رئيسا لديوان الانشاء في عهد الحاكم بأمر الله».

وقد بلغ من مكانة هذا الديوان أن بعض الوزراء بعد صرفهم من الوزارة تولوا رئاسته، وكان أول من فعل ذلك في عهد المستنصر بالله» أبو الفرج محمد بن جعفر المغربي» عام (٤٥٢هـ/ ١٠٦٦م).

وذلك بعدما أصبح للوزير الحق في تولي بعض الدواوين دون أن يرى في ذلك انتقاصا من مكانته، بعد ما كان توليهم – بعد صرفهم من الوزارة– أي منصب ممنوعا قبل ذلك.

كما كان متولي هذا الديوان أول أرباب الدولة في الكسوة والاقطاعات وكان مقدما دائما على من عداه من أصحاب المنازل العالية.

ونظرا لهذه المكانة العالية التي كان يتمتع بها موشفوا هذا الديوان فقد كان العاملون بالدواوين الأخرى من الذين يقدرون أهمية العمل الحكومية ويعرفون مزاياه يرسلون أبناءهم إلى «ديوان الانشاء» لتعلم فن الكتابة منذ الصغر على أيدي صاحب هذا الديوان ومعاونيه.

كما كان العلماء وكبار رجال الدولة بمصر والشام يرسلون أولادهم إلى «ديوان الإنشاء» ليتعلموا فن الكتابة والمراسلات وفروع المعرفة الأخرى التي تلزم من يتصدى لهذا العمل.

راتب متولي ديوان الإنشاء:

وقد بلغ راتب متولي «ديوان الإنشاء والمكاتبات» في العصر الفاطمي، مائة وخمسين دينارا شهريا.

مساعدو متولي ديوان الإنشاء والمكاتبات واختصاصاتهم ورواتبهم:

١- صاحب القلم الرقيق الدقيق وصاحب القلم الجليل:

ويأتي في المرتبة الثانية بعد صاحب «ديوان الإنشاء» موظفان كبيران يعرفان باسم «صاحب القلم الدقيق» و «صاحب القلم الجليل».

أما «صاحب القلم الدقيق» فقد كان اختصاصه التوقيع [٨]:

على المظالم [٩] والجلوس مع الخليفة في خلوته، يدارسه كتاب الله، ويتلو عليه سير الأنبياء والخلفاء وعظماء الرجال ويحدثه عن مكارم الأخلاق ويعلمه تجويد الخط.

وكان له وضع خاص في الديوان بحيث لا يدخل عليه أحد إلا بعد الاستئذان ولذا كان له فراش خاص لتقديم المظالم إليه للتوقيع عليها بما يقتضيه الحال وكان راتبه مائة دينار شهريا.

أما «صاحب القلم الجليل» فهو يلي «صاحب القلم الدقيق» في الرتبة، ومهمته تسلم رقاع المظالم من «صاحب القلم الدقيق» وعرضها على الخليفة ولذا كانت وظيفته تعرف بالخدمة الصغرى.

وبلغ راتبه الشهري ثلاثين دينارا.

٢- بقية الموظفين والكتاب والشروط المعتبرة لتعيينهم بالديوان ورواتبهم:

أما المرتبة الثالثة: فهم الموظفون والكتاب الذين يعاونون صاحب «ديوان الإنشاء» في أداء أعمال الديوان.

وكان يشترط فيهم أن يكونوا من ذوي الكفاية العالية في فنون الكتابة وقد روعي فيمن يختار للعمل «بديوان الإنشاء» أن يكون شديد الذكاء خبيرا بالخطوط الغريبة وله مقدرة على تلخيص الخطابات وتقليل الألفاظ، وإسقاط حشو الكلام بحيث لا يجرح المعنى.

ومن الصفات المظهرية التي كان يؤخذ بها فيمن يتقدم لشغل وظيفة داخل «ديوان الإنشاء» أو يرشح لرئاسته أن يكون معتدل القامة، صغير الهامة، مليح الزي.

وسموا بهذا الاسم لقيامهم بتدوين المكاتبات والتقاليد والتواقيع والمراسيم والمناشير[١٠]، والأيمان، ونحو ذلك ما يجري في مجراه، في درج الورق.

وكان يطلق على هؤلاء العاملين بديوان الإنشاء كتاب الدرج [١١] وكان يتطلب من كل «كاتب» إجادة عمل معين من أعمال الديوان.

فكان هناك «كاتب» مهمته إنشاء العهود وتقاليد الولاة والأحداث التي تتلى على المنابر ورؤوس الأشهاد.

وقد اشترط في هذا «الكاتب» أن يكون قويا في الجدل وقامة الحجة بحيث يجلو له الحق في معرض الباطل ويكسو الباطل بشعار الحق، ويمدح المذموم ويزينه، ويذم المحمود ويشينه.

و«كاتب» يختص بمكاتبة الملوك والأمراء، ويشترط فيه، أن يكون عالما بقدر طاقة المكتوب إليه في معرفة اللسان العربي، فيخاطب كل قوم على قدر رتبتهم، ومدى تعرفهم على اللغة العربية.

ولذا كان أول ما ينبغي أن يستعمله «الكاتب» في مكاتباته هو مكاتبة كل فريق منهم على مقدار طبقتهم وقوتهم في المنطق،

وكانت الطريقة المتبعة في مخاطبة من يتكلم باللسان العربي. مشهورة المقاصد، معروفة الطرائق، يستعمل فيها الأسجاع وتنميق الألفاظ وتحسينها وزخرفتها وترتيبها، مع ضبط المعنى وحسن التأليف.

وكانت الطريقة المثلى في صياغة الرسائل إلى الملـوك المخـالفين لـدين الإسـلام والجاهلين باللغة العربية، أن يراعى الكاتب فيها خلوها من الألفـاظ المـسجوعة، وضـرب الأمثال والتشبيهات والاستعارات، فذلك إنما يستحسن مادام مفهوما في تلك اللغة وغير منقول إلى غيرها، وأكثر هذه الضروب إذا نقلت من لغة إلى أخرى فسدت معانيها، وعـاد حـسنها قبحا، والأفضل أن يتولى هذا «الكاتب» نقل ما يكاتب به (أي ترجمته) بلغة من يكاتبه بنفسه، وإن لم يكن عارفا بها فيتطلب من يكون عارفا بها (أي مترجما) فينقل ما يكتب بخط أهل تلك اللغة ولسانهم.

ويوجد بالديوان بعض الكتاب الآخرين وهم «المتصفح» ومهمته مراجعة ما يكتب في الديوان للتأكد من خلوه وسلامته من الأخطاء.

واشترط فيه أن يكون على درجة عالية في معرفة اللغة والنحـو والـصرف وحفـظ القرآن الكريم.

و «المبيض» وهو الذي يتولى تبييض الإنشاءات والـسجلات والتقليـدات، ومكاتبـة الملوك وكان عليه أن يكون حسن الخط، لا يوجد أحسن منه خطا وذلك للعناية بما يخرج من تحت يده من الكتب، لأن الخط الرائع أجمل، وأكثر تفخيما للمكاتبين من قبل الدولة.

وكان الاهتمام بجودة الخط من الشروط المهمة فيمن يتقدم لشغل هذه الوظيفة داخـل «ديوان الانشا» لأن الخط الحسن يزيد من قيمة الرسائل التي يخطها ويجعلهـا فـي صـورة مقبولة.

والناسخ (١٢) ومهمته بالديوان كتابة نسخ طبق الأصل للوثائق التـي يـتم صـياغتها وتحريرها في «ديوان الإنشاء» حيث يتولى «الخازن» (١٣) ترتيبها وإدراجها ضـمن الأوراق المشابهة لها في موضوعها.

«والمفهرس» وهو الذي يقوم بعمل فهرس لجميع الإنشاءات الصادرة عـن الـديوان بحيث يجمع ما في الديوان من كل نوع من الوثائق في ملف واحد عليها التاريخ الـذي وردت أو صدرت خلاله.

وكانت رواتب هؤلاء الكتاب «بديوان الإنشاء» تتراوح بين عشرة دنانير إلى سـبعة إلى خمسة دنانير شهريا.

رؤساء ديوان الإنشاء والمكاتبات في العصر الفاطمي:

وقد تولى رئاسة «ديوان الإنشاء» في العصر الفاطمي، خيرة الكتاب من توافرت فيهم الكفاءة اللازمة لإدارة هذه الديوان، ومن هؤلاء «الحسين بن جوهر الصقلي» في عهد الخليفة «الحاكم بأمر الله» الذي ضم إليه «ديوان البريد».

و «أبو الفتح مسعود بن الحسن» و «أبو محمد الحسن ابن صالح الروزباري » في عهد الخليفة لإعزاز دين الله، (٤١١- ٤٢٧هـ/ ١٠٢٠- ١٠٣٥م).

و «أبو محمد أحمد بن علي بن أحمد بن خيران» في عهد «الظاهر لإعزاز دين الله» سنة (٤١٤هـ/ ١٠٢٣م) ثم الخليفة «المستنصر بالله».

و «ابن الصيرفي» [١٤] وهو من أشهر من تولى «ديوان الانشا» في مصر خلال العصر الفاطمي.

و «أبو الحسن بن أبي أسامة» [١٥] في خلافة، الآمر بأحكام الله» حتى عام (٥٢٢هـ/ ١١٢٨م).

ثانيا: ديوان البريد

أهمية ديوان البريد واختصاصه:

كان «ديوان البريد» أهم الدواوين بمصر خلال العصر الفاطمي [١٦] وذلك لأنه أحد الأجهزة الإدارية الرئيسية التي تخدم الدولة عن طريق ربط أجزائها المختلفة وممتلكاتها المترامية فضلا عما يقوم به أوقات الحروب كوسيلة من وسائل الاستصلاح والإنذار المبكر.

ولذلك كانت ولاية البريد بمصر في العصر الفاطمي ولاية خطيرة، يتولى القيام بها، موظف يطلق عليه صاحب البريد، وكان «ديوان البريد» خلال العصر الفاطمي، يتبع في إدارته «ديوان الإنشاء» الذي شمل اختصاصه بالإضافة إلى أمور المكاتبات والإنشاء وأمور البريد بكافة أنواعه ولذا فقد جرت العادة إبان هذا العصر أن يكتب لمتولي «ديوان الانشا» تقليد [١٧] بإدارة «ديوان الانشا والبريد» كما حدث مع «أبي عبد الله الحسين بن جوهر الصقلي» عندما عهد إليه «الحاكم بأمر الله» عام (٣٨٦هـ/ ٩٩٦م) بالإشراف على «ديواني الانشا والبريد».

وكان اختصاص متولي هذا الديوان، حمل مكاتبات الدولة والإشراف على جميع الكتب المرسلة والحاضرة من جميع النواحي ليصل كل كتاب إلى الموضع المرسوم له.

ويعاونه مجموعة من العمال والأعوان، مهمتهم حمل الرسائل في حقائب خاصة تسمى «خرائط»[١٨] لنقلها من مركز البريد إلاى آخر. وكان يتم اختيار هؤلاء الموظفين من الرجال الأشداء ذوي الجلدة المدربين على ركوب الخيل.

وقد كان لكل منهم ما ينفرد به، حيث اختصت مجموعة منهم بالإشراف على محطات البريد المنتشرة على الطرق الخاصة بالبريد، ويقوم الواحد منهم بتحديد الوقت الذي وصلت فيه «الخرائط» الخاصة «بالبريد» ويسجل ذلك في دفاتر خاصة تسمى «اسكدار»[١٩].

ومجموعة أخرى كانت تختص بحفظ طرق البريد وإصلاحها وصيانتها من اللصوص العابثين، والنظر في أحوال مراكز البريد المنتشرة على طرق البريدن وصيانة مبانيها وتفقد خيولها.

وقد اهتم الفاطميون بطرق البريد فقسموها إلى مراحل متعددة وذلك بوضع العلامات الحجرية بها، وبكل مرحلة [٢٠] محطة البريد وكانت هذه المحطات أو المراحل تسمى السكك.

طرق البريد:

وكانت طرق البريد في تلك الفترة تبدأ من القاهرة متجهة إلى «قوص» من الوجه القبلي وما يتصل بذلك من «أسوان» وما يليها من بلاد النوبة، و «عيذاب» وما يليها من «سواكن»[٢١].

كما يخرج منها طريق آخر يسلك الوجه البحري، فيصل إلى الإسكندرية ومنها إلى «غزة» [٢٢] ثم البلاد الشامية.

وكانت مواعيد سفر البريد يتم الإعلان عنها بواسطة «المنادين» على أبواب المساجد والأسواق والمحلات العامة.

فقد كان البريد، على الرغم من كونه مصلحة من مصالح الدولة الخاصة إلا أن الناس كان لهم الحق في استعماله، ولذلك بإرسال المكاتبات الخاصة بهم نظير دفع أجرة معينة لهذا الغرض.

ويلاحظ أن عمال البريد في مصر الفاطمي، كانوا يتميزون عن غيرهم من موظفي الدواوين الأخرى، إذ كانوا يعلقون قطعة من القضة أو النحاس في حجم الكف على أكتافهم،

يكتب على أحد وجهيها البسملة، وعلى الآخر ﴿إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا﴾ ويضاف إلى هذه الكتابات ألقاب السلطان.

وقد جرت العادة بمصر في العصر الفاطمي، إذ أريد تسريح الطيور الخاصة بالبريد على الأسكندرية مثلا، فلا يسرح إلا من منية (ميت) عقبة بالجيزة، أما إذا أريد تسريحه إلى الشرقية، فلا يسرح إلا من مسجد التبر [٣٣] خارج القاهرة.

الوسائل المستخدمة في نقل البريد واهتمام الفاطميين بها:

أما الوسائل التي استخدمت لنقل البريد في العصر الفاطمي. فكانت الخيول والبغال والحمام الزاجل.

وقد اهتم الخلفاء الفاطميون بهذه الوسائل وخاصة «الحمام» [٣٤] وأفردوا له ديوانا وجرائد بأنسابه.

ويبدو أن هذا الاهتمام بهذه الوسيلة- وهي الحمام- يرجع إلى سرعتها في نقل البريد حيث كانت تقطع نفس المسافة التي يقطعها خيل البريد، في ثلث الوقت الذي يتطلبه لتوصيل بريده.

ومما يدل على اهتمام الدولة الفاطمية وخلفائها بالحمام، أن «العزيز بالله» ثاني خلفاء الفاطميين بمصر، ذكر لوزيره «يعقوب بن كلس» (٣٦٨- ٣٨٠هـ/ ٩٧٨- ٩٩١م) أنه يشتهي رؤية «القراصيا» [٣٥] البعلبكية، فاستدعى «ابن كلس» أرباب الحمام وسألهم عما بدمشق من طيور مصر، وأسماء من عندهم، ثم أمر بإحضار بعض طيور دمشق، التي في مصر، وكتب لوقته بطاقة يأمر من هو تحت أمره بدمشق، أن يجمع ما فيها من الحمام المصري ويعلق في كل طائر منها حبات القراصيا البعلبيكية، ويرسلها إلى مصر في يوم واحد، فلم يمض النهار حتى وصلت تلك الحمائم، وعلى أجنحتها القراصيا التي طلبها «العزيز بالله»، فقدمها «ابن كلس» إليه فكان ذلك أغرب الغرائب لديه.

وهذا يدل على براعة هذه الوسيلة وانجاز أعمالها على جناح السرعة، وكان هذا النوع من الحمام الخاص بالبريد الجوي يميز بعلامة خاصة، كقص ريشه بطريقة معينة مثلا.

الطريقة المتبعة في استخدام وسائل البريد:

أما الطريقة المتبعة في استخدام هذه الطيور كوسيلة من وسائل البريد فهي أن تشد الرسائل إلى جناح الحمامة أو إلى ذيلها، وبعد أن تطير وتصل إلى المكان المطلوب تهبط فلا تكاد تستقر حتى تؤخذ منها الرسالة عن طريق «الموكلين» الذين كانت مهمتهم استقبال الطيور، وأخذ الرسائل منها.

وكانت العادة أن يتوخى عند تسريح الطائر، أن يكون بعيدا عن برجه، والهدف من ذلك ألا ترجع الطيور المسرحة إلى أبراجها، وتأخذ طريقها إلى أبراج البريد، التي كانت منتشرة جنبا إلى جنب مع مراكز البريد.

وكان يعمل في هذه الطيور الخاصة بالمراسلات علائم وهي عبارة عن داغات في أرجلها.

ولا تنطلق في المجال الجوي إلا بعد استقرار الأحوال الجوية فلا يسمح لها بالطيران في الجو الممطر، ولا قبل أن تتغذى غذاء كافيا.

وكانت الرسائل التي تخرج إلى «ديوان البريد» لتوصيلها تكتب من صورتين زيادة في الحيطة والاطمئنان- ترسلان مع حمامتين، تطلق إحداهما بعد ساعتين، ومن إطلاق الأول، حتى إذا ضلت إحداهما أو قتلت وصلت الآخرى.

ويبدوا أن الرسالة الأولى تكون بختم الخليفة والأخرى كانت غير مختومة وكان الورق المستخدم في كتابة هذه الرسائل يسمى «ورق الطير» [٢٦] أو «ورق بريد الحمام».

ويكتب في بطاقة البريد المرسلة على جناح الحمام البريدي، البسملة في أولها والحسبلة [٢٧] في آخرها، وتؤرخ بالسعة وباليوم.

وكان الإيجار من أهم مميزات من أهم مميزات هذه البطاقات، التي ينقلها الحمام الزاجل، حيث يتبع فيها الاستغناء عن المقدمات الطويلة والألقاب الكثيرة، مما كان متبعا في كتابة الرسائل آنذاك فلا يذكر حشو الألفاظ، ولا يكتب إلا لب الكلام وزبدته [٢٨].

ولا يعمل لهذه البطائق هامش، ولا تجمل ولا تعنون إلا إذا كانت منقول، مثل أن تسرح للسلطان من مكان بعيد، فيكتب لها عنوان لطيف حتى لا يفتحها أحد، وكل وال تصل إليه يكتب في ظهرها أنه وصلت إليه ونقلها حتى تصل مختومة.

ولابد أن يكتب فيها سرح الطائر ورفيقه، حتى أن تأخر الواحد ترقب حضوره أو تطلب.

ويقول «المقريزي»: «وكانت العادة ألا تحمل البطاقة «في جناح الطائر»، لأمور منها حفظ البطاقة من المطر وقوة الجناح».

رؤساء ديوان البريد:

وكان الخلفاء الفاطميون يولون «ديوان البريد» لمن توافرت فيه ثقتهم من أهل العقل والرأي والحكمة، إذ على ما ينقلونه من أخبار ورسائل تتوقف علاقات الدولة الداخلية بموظفيها في سائر أنحاء المملكة، والخارجية عن طريق علاقتها بمن يعاصرها من الملوك والأمراء.

وذلك تولاه بالإضافة إلى «ديوان الإنشاء» «الحسين ابن جوهر الصقلي» في عهد الخليفة «الحاكم بأمر الله» عام (٣٨٦هـ/ ٩٩٦م).

كما تولاه «أبو طالب الغرابيلي» [٢٩] عام (٤١٤هـ/ ١٠٢٣م) في عهد الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله».

وحيث سكتت المصادر التاريخية عن ذكر مزيد من المعلومات التي تضئ أمامنا الطريق لمزيد من المعرفة الخاصة بهذا الديوان، كما سكتت عن ذكر رواتب متولية وبقية العاملين فيه، فإنه من الممكن تقدير رواتبهم قياسا على رواتب موظفي «ديوان الانشا» على اعتبار أنه جزء منه غالب أوقات الدولة.

فإذا كان الموقع بالقلم الدقيق يتقاضى راتبا قدره مائة دينار والموقع بالقلم الجليل راتبه قدره ثلاثون دينارا وهم أعلى قدرا من موظفي ديوان البريد.

فيمكن القول بأن راتب متولي هذا الديوان لا يقل عن واحد منهما وأن بقية موظفي الديوان دونه تكون رواتبهم على غرار قرنائهم «بديوان الانشا» بين عشرة وسبعة وخمسة دنانير شهريا.

وهكذا، فقد كان «لديواني الانشا والبريد» في العصر الفاطمي، مكانة بارزة، فقد شهدا اهتماما بالغا، وعناية فائقة من خلفاء الدولة الفاطمية، وخاصة، «ديوان الانشاء» الذي كان يباشر مهام كثيرة، وصلاحيات متنوعة، تندرج اليوم في مهام وصلاحيات وزارات، ومصالح حكومية متعددة، لمن أهمها- كمنا سبق القول- وزارة الخارجية، ووزارة الإعلام ودار المحفوظات العمومية، والأرشيف الرسمي للدولة، ومصلحة البريد، فضلا عن كونه حلقة الوصل، والقناة الأولى، للاتصال المباشر بين فروع الإدارة المركزية من ناحية، وبين الإدارة المركزية بالعاصمة والإدارات والدواوين المحلية في الأقاليم من ناحية أخرى.

واعتبر «ديوان الانشا» بهذه الصلاحيات، من أهم الدواوين الفاطمية، بل ويأتي في مقدمتها جميعا، وذلك لدوره المهم، في التنظيم الإداري والفني بين كافة الدواوين، وانفراده بالقيام بالأعباء الكثيرة التي كانت- ولا ريب- أساسا لما تعتمده الدولة من سياستها الخارجية والداخلية، على حد سواء.

كما أن ازدهار هذا الديوان في مصر إبان العصر الفاطمي هو الذي فتح الطريق لتطوره وارتفاع شأنه فيما بعد، خلال العصرين الأيوبي والمملوكي (٥٦٧- ٩٢٣هـ/ ١١٧١- ١٥١٧م).

وهذا يرجع أساسا إلى التقاليد والرسوم الخاصة بهذا الديوان، والتي ابتدع أكثرها في العصر الفاطمي، مما كان أساس لما قامت عليه كتابات المؤرخين الذين تناولوا رسوم الدولة الفاطمية وغيرها من الدول، كالقلقشندي، في «كتابه» صبح الأعشى» و «القريزي» في كتابه «الخطط»، وغيرها من المؤرخين القدامى والمحدثين.

ولعل أعظم دليل على ذلك، ما ظهر من مؤلفات خاصة «بديوان الإنشاء» - الذي كان لا يتولاه، أو يعمل فيه إلا من اشتهر بالبلاغة، وعلو كعبه في علوم اللغة العربية- عن كيفية صياغة المراسلات وكتابة الردود عليها، والقوانين المبتصة هذه الأمور وغيرها، حسب نظام دقيق، يعالج من خلالها نظريا وعمليا، كل ما يعرض لموظفي هذا الديوان من معضلات، وكيفية الخروج منها، عن طريق مؤلفين مهمين، كان لهما أكبر الآثر في ترسيخ النظم الخاصة بهذا الديوان، خاصة وبقية الدواوين عامة وهما:

كتاب «قانون ديوان الرسائل» «لابن الصيرفي» الذي كان كاتبا في «ديوان الانشاء» ثم تولى رئاسته، وكان تأليفه لهذا الكتاب- في عهد الوزير «كتيفات» (٣٠) بغرض أن يكون مرشدا لموظفي هذا الديوان، في توضيح مهامهم الوظيفية وتقسيم وتوزيع الاختصاصات الإدارية بينهم، وتحديد مسئولية كل منهم، وتنظيم علاقة الرؤساء والمرءوسين، داخل «ديوان الانشاء».

ومن الجدير بالذكر أن كتاب «ابن الصيرفي» قد جاء خاليا من التعرض لعلوم اللغة، من بلاغة، ونحو، وصرف، وهي العلوم والفنون اللازمة لصناعة الانشاء والترسل، وحجته في ذلك أن السابقين في التأليف لفن الكتابة، قد امتلأت كتبهم بهذه العلوم، ولذلك فقد عني بوجه خاص بشرح أنواع الترتيبات وفنون الفضائل.

وهو يقصد بذلك ما نعبر عنه في عصرنا الحاضر، بالنظام البيروقراطي.

وكتاب «مواد البيان» «لعلي بن خلف» [٣١] – الذي ألفه في عام (٣٣٧هـ/ ١٠٤٥م) وقسم فيه مراتب الوظائف الديوانية، أو المتعلقة بصناعة الكتابة إلى مراتب، منها، والتوقيع، والرسائل، والخراج، وغير ذلك.

وكانت عنايته برسوم المكاتبات من ناحية ترتيب الوثائق وتنسيقها، أو المكاتبات الرسمية إلى عدة موضوعات، أولها: في ترتيب الصدور، ويعني بها مطلع المكاتبة، وثانيها: في العنوان، وثالثها: في الدعاء، أي صيغ الأدعية.

وأصبحت هذه النظم أساسا لما سار عليه الكتاب بديوان الانشاء في العصر الفاطمي، وما تلاه من عصور، وهذا ما عبر عنه صاحب الكتاب، حيث ذكر أن الأمثلة والنماذج التي أوردها في كتابه، وهي من وحي ابتكاره، وتمرسه القديم بفن رسوم المكاتبات، وأنه عرضها لتكون مثالا يحتذى في هذا الفن

وإذا كان «ديوان الإنشاء والمكاتبات» في العصر الفاطمي قد بلغ هذه العظمة والمكانة بحيث ارتفع ذكره، «وتولاه خيرة الكتاب» الذين وضعوا قواعده الخاصة به، فساروا عليها وتبعهم في الأخذ بها من جاء بعدهم.

فإن «ديوان البريد» الذي كان يتبع في إدارته «ديوان الانشا» قد شهد كذلك نضجا في النظم الخاصة به، والعناية بأساليب وسائل البريد، التي حظيت باهتمام كبير من الخلفاء الفاطميين، منذ عهد الخليفة «العزيز بالله» خاصة «الحمام الزاجل»، حتى أنهم أفردوا له جرائد بأنسابه وهيئاته، وسلالاته المتميزة مما يعد دليلا على اهتمام الدولة بهذا النوع من البريد لما له من سرعة في إنجاز ما يتطلب منه في دقة متناهية، وتنظيم دقيق.

الهوامش

[١] لفظة المشيئة: والمقصود بها«إن شاء الله» مستدين في ذلك إلى قوله تعالى ﴿ولا تقولن لشيء أني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله﴾ سورة الكهف آية: ٢٣-٢٤.

ومكانها في الرسالة يكون أسفل المكتوب في الوسط، ويكون بياض عن يمينها وشمالها، وبينها وبين السطر الآخر المكتوب، كما بين سطرين أو دونهما.

[*] الورق الطلحي: نسبة إلى الطالح هو شجر عظام ينبت في الحجاز، وهو أعظم العضاه- الشجر الذي له شوك- وأكثره ورقا وأشد خضرة.. طيب الريح ليس في العضاه أكثر صمغا.

[٢] العلامة: مصطلح خاص يطلق على ما يكتبه الخليفة بهذه على الرسائل أو الأوامر أو السجلات أو التوقيعات الصادرة عنه.

ولا تصدر هذه الوثائق على اختلاف أنواعها إلا بعد كتابة هذه العلامة حيث كان لكل خليفة أو سلطان أو ملك يتخذ لنفسه مصطلحا خاصا به ليكون علامته، وهذه العلامة كانت للخلفاء الفاطميين باتفاق المؤرخين «الحمد لله رب العالمين».

[٣] ومع ذلك فقد تولى هذا الديوان جماعة من الكتاب النصارى واليهود أمثال «أبو المنصور بن سوردين النصراني، الذي تولى رئاسته في عهد الخليفة «العزيز بالله» و «ابن أبي الدم» اليهودي والذي كان من كبار الكتاب علوا في خدمة الفاطميين حتى عام (٥٢٤هـ/ ١١٣٠م).

[٤] المخاد: ومفردها «المخدة» الوسادة يوضع عليها الخد.

[٥] منظرة الغزالة: كان موقعها على شاطئ الخليج وبجوار «منظرة اللؤلؤة» وأصبح في موضعها في زمن «المقريزي» ربع يعرف «ربع غزالة» إلى جانب قنطرة الموسكي في حدها الشرقي.

[٦] الوساطة: وهي منزلة ديوان الوزارة، وكان ظهورها في الدولة الفاطمية عقب وفاة الوزير، يعقوب بن كلس» (٣٨٠هـ/ ٩٩٠م) حيث لم تعتمد الخليفة «العزيز بالله» (ت٣٨٦هـ) على وزراءة بعد ابن كلس بل اعتمد على وسطاء ليكونوا واسطة بينه وبين أصحاب الدواوين وموظفيها وسائر أفراد الدولة، واستمر الأمر على ذلك حتى تولى الوزارة «الجرجرائي» للخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» عام (٤١٨هـ/ ١٠٢٧م).

[٧] أبو الحسن عمار بن محمد: هو الأمير الخطير رئيس الوزراء، أبو الحسن عمار بن محمد، توفي عام (٤١٢هـ/ ١٠٢١م) وقد تولى ديوان الانشاء في عهد الخليفة «الخليفة بأمر الله».

[8] والمقصود بالتوقيع: الكتابة على الرقاع والقصص بما يعتمده الكاتب من أمر الولايات والمكاتبات في الأمور المتعلقة بالمملكة والتحدث في المظالم

[9] والمقصود بالمظالم: الشكاوى التي كانت ترفع ضد الموظفين بالدواوين وغيرهم، وكان يكتب فيها عادة أسباب الشكوى والمتسبب فيها.

وكانت هذه الوظيفة موضوعة من أجل فض المنازعات التي يعجز عن نظرها القضاء، وتتطلب بسط سلطان القانون على المسئولين ورجال الدولة وهي بذلك تجمع بعض سلطات القضاء وإجراءاته في أحوال كثيرة، ولكنها ليست عملا قضائيا خالصا، بل هي بمثابة قضاء استثنائي، يعالج الأمور الواضحة بالتنديد أو الصلح أو التوفيق الخيري، بأن يرد إلى صاحب الحق حقه، وتعبر بهذا الوجه أقرب شبها في عصرنا الحالي بنظام القضاء الإداري ومجلس الدولة وقد اشترط فيمن يتولاها أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع، لأنه يحتاج في عمله ونظرة إلى سطوة الحماة، وتثبت القضاة، فيحتاج إلى الجمع بينت صفات الفريقين وأن يكون بجلالة القدر نافذ الأمر في الجهتين.

[10] المناشير: ومفردها «منشور» وهو أمر صادر عن الخليفة، بتبليغ بعض قرارات الدولة، وكانت هذه المناشير تختص غالبا بالإقطاعات وجباية الضرائب، والأمانات، والتي يصدرها الخليفة لبعض الأفراد والذين يعاقبون ثم يعفى عنهم، ليكون ذلك تأمينا على حياتهم وممتلكاتهم.

[11] المقصود بالدرج: الورق المستطيل المركب من عدة أوصال.

[12] الناسخ: وكان لا يختار للقيام بهذه الوظيفة داخل ديوان الانشاء في العصر الفاطمي، إلا من عرف بالأمانة، وطول الروح، والصبر على التعب.

[13] الخازن: وكانت مهمته أن يجعل كل نوع من المكاتبات مع مثله، وتقسيم وثائق كل سنة حسب التاريخ الذي خرجت فيه، والموضوع الذي تنطوي عليه، على اثنى عشر فصلا بمجموعة شهور السنة، حتى إذا التمس شيئا من هذه المكاتبات وجده بأقل مجهود.

[14] «ابن الصيرفي»: هو تاج الرئاسة أمين الدين أبو القاسم علي بن منجب بن سليمان، الشهير «بابن الصيرفي» لأن أباه كان صيرفيا، ولد يوم السبت الثاني والعشرين من شعبان عام (٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م). وتوفي يوم الأحد لعشر بقين من صفر عام (٥٤٢هـ/ ١١٤٧م) اشتغل بالكتابة في ديواني «الجيش والخراج» مدة ثم استخدمه «الأفضل بن أمير الجيوش» عام (٤٩٥هـ/ ١١٠١م) بديوان «الانشا والمكاتبات» فارتفع من ذلك الوقت ذكره على يدي هذا الوزير ثم تولى رئاسة هذا الديوان في خلافة «الحافظ لدين الله» (٥٢٤هـ/ ١١٣٠- ١١٤٩م)، وهو أحد فضلاء المصريين وبلغائهم، مسلم له بذلك غير منازع فيه، فقد اشتهر بالبلاغة والشعر والخط الذي مهر فيه، حيث كان يكتب خطا مليحا، كما كان مؤرخا كبيرا، له تصانيف مهمة ومفيدة في مجالات متعددة، من أهمها كتابة «الإشارة إلى من نال الوزارة، وتاريخ للوزراء الفاطميين يبدأ«بيعقوب بن كلس» وينتهي إلى الوزير«المأمون البطائحي»، وكتاب «قانون ديوان الرسائل» الذي يعد درة نفيسة وعلامة بارزة للنظم و والرسوم التي كانت موجودة داخل «ديوان الانشاء» والمكاتبات في العصر الفاطمي.

[١٥] أبو الحسن بن أبي أسامة: هو الشيخ الأجل أبو الحسين علي بن أحمد ابن الحسن بن أبي أسامة الحلبي الأصل، المصري الدار، كانت له رتبة خطيرة، ومنزلة رفيعة، وينعت بالشيخ الآجل، كاتب الدست، ولم يكن أحد يشاركه في هذا النعت بديار مصر في زمانه حتى توفي عام (٥٢٢م/ ١١٢٨م) وكان يتولى رئاسة «ديوان الإنشاء والمكاتبات» في عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» (٤٩٥- ٥٢٤هـ/ ١١٠١- ١١٣٠م) وأبو الحسن بن أبي أسامة ينحدر أصله من أشرف البيوت القديمة يتوارثون الشرف كابرا عن كابر إلى أسامة بن زيد «مولى رسول الله ﷺ، وقد حفظ لهم خلفاء عصر (الفاطميين) ذلك فرعوا لهم حق ولائهم ولذا فقد كان بنو أسامة بني رياسة وأهل نفاسة، ومعدن سماحة، ورجاحة.

[١٦] وكلمة بريد من أصل يوناني بمعنى المراسلات أما المسلمون فقد أخذوها من المسافات التي قدروها بين كل «بريد» و (بريد) وهي أثنا عشر ميلا وقد قدره الفقهاء وعلماء المسالك والممالك بأنه أربعة فراسخ «والفراسخ ثلاثة أميال».

[١٧] تقليد: والجمع تقليدات: وهو الأمر النافذ بتعيين النواب، أي الولاة والقضاة والكتاب وأرباب الوظائف.

[١٨] خرائط: ومفردها خريطة وهي منة مثل الكيس تشبه الحقيبة، تشرج أي تشد على ما فيها.

(١٩) اسكدار: كلمة فارسية، وكانت تطلق على دفاتر البريد.

[٢٠] أطلق على المرحلة «بريد» وبلغ طولها فرسخين وتساوى اثنى عشر ميلا.

[٢١] و «سواكن» بلد مشهور على أهل ساحب البحر الجار قرب عيذاب ترفأ إليه سفن الذين يقدمون من جدة، وأهله بجاة سود نصارى.

[٢٢] «غزة» مدينة في أقصى الشام من ناحية مصر، بينها وبين عسقلان فرسخان أو أقل، وهي من نواحي فلسطين غربي عسقلان.

[٢٣] مسجد التبر: وكان يقع خارج مدينة القاهرة، مما يلي الخندق الذي أمر بعمله القائد «جوهر الصقلي» في شعبان سنة (٣٦٠هـ/ ٩٧٠م).

والذي صار فيها بعد بستانا من جملة البساتين التي كانت موجودة في العصر الفاطمي.

وقد تم بناء هذا المسجد سنة (١٤٥هـ/ ٧٤٢م). وعرف قديما بمسجد «البئر» و «الجميزة» وفي زمن الدولة الأخشيدية (٣٢٣- ٣٥٨هـ/ ٩٣٥- ٩٦٨م) عمره الأمير «تبر» أحد كبار الأمراء في أيام كافور الأخشيدي، توفى سنة (٣٦٠هـ/ ٩٧٠م)، فعرف به، وتسمية العامة «مسجد التين» وهو خطأ وموضعه خارج القاهرة قريبا من منطقة المطرية الآن، وما يزال قائما إلى اليوم باسم زاوية الشيخ محمد النبراوي.

[٢٤] وكان هذا «الحمام» يسمى بحمام البطائق، وذلك نسبة إلى ما كان يحمله من بطاقات البريد، التي كان يحملها في جناحه.

[٢٥] القراصيا: والمقصود بها حبات الكرز، التي كانت مشهورة بها تلك البلاد.

[٢٦] ورق الطير: صنف من الورق الشامي، رقيق للغاية، وفيه تكتب ملطفات الكبت وهي الرسائل الرسمية المختصرة.

[٢٧] الحسبلة: المقصود بها(حسبنا الله ونعم الوكيل).

[٢٨] ويذكر د. عطية مصطفى مشرفة: أن الرسائل التي كانت تكتب في هذه البطائق هي أقرب شبها بالبرقيات التي تصدر من مكاتب البرق في عصرنا الحاضر،والتي تخرج بعبارات مقتضبة تقتصر على المطلوب فقط.

[٢٩] أبو طالب الغرابيلي: تولى إدارة ديوان البريد في خلافة، الظاهر لإعزاز دين الله» في شهر ربيع الأول عام (٤١٥هـ/ ١٠٢٤م) كما تولى ديوان الشام، مضافا إلى ما في يده من ديوان البريد، ونظر فيه ووقع على رسم تقدمه، وذلك يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلت من رمضان من نفس العام الذي تولى فيه ديوان البريد.

[٣٠] «كتيفات»: هو أبو علي بن الأفضل بن بدر الجمالي الملقب «بكتيفات»، تولى الوزارة في عهد الخليفة «الحافظ لدين الله» عام (٥٢٤هـ/ ١١٣٠م)، وكان يلقب بالسيد الأجل، وقد ازداد نفوذه حتى أنه أهمل ذكر الخلافء الفاطميين والدعاء لهم، لأنه كان سنيا،غفير من بعض قواعد الشيعة، كالغائه عبارة الأذان المشهورة «حي على خير العمل» فكرهه الشيعة المصريون لذلك، وصمموا على قتله فمات مقتولا عام (٥٢٥هـ/ ١١٢١م).

[٣١] على بن خلف: هو أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الوهاب، توفي بعد سنة (٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م) كان يعمل كاتبا «بديوان الانشاء» في عهد الخليفة «المستنصر بالله».

الفصل الخامس

دواوين الجيش وديوان الأسطول

ودواوين أخرى

أولا: دواوين الجيش:

أ- ديوان الجيش

ب- ديوان العرائف

ج- ديوان العزيزية

د- ديوان الكتاميين

ه- ديوان الشام

و- ديوان الكراع

ز- ديوان الإقطاع

ثانيا: ديون الأسطول:

ثالثا: دواوين أخرى:

كانت الدواوين الحربية والبحرية في مصر خلال العصر الفاطمي من الدواوين المهمة التي أخذت قسطا كبيرا من عناية الخلفاء الفاطميين منذ قدومهم إلى مصر.

لأنه لا يستقيم لأي دولة من الدول أمر، ولا بهذا لها بال دون وجـود قـوة حربيـة وبحرية قوية تعتمد عليها في وقت الحرب والسلم ومن ثم جاء اهتمامهم بهذه الدواوين علـى نحو بالغ من حيث التنظيم والإداري والفني، مما سمح لها أن تظهر بالمظهر اللائق بها بـين الدول الحربية في ذلك الوقت.

ديوان الجيش:

أهمية ديوان الجيش واختصاصه:

كان «ديوان الجيش» من أهم الدواوين في الدولة الفاطمية وقد بلغ من عناية الفاطميين به، أنهم عندما يتخذون وزيرا جديدا ويصدرون الأوامر بإظهار تقليد له بذلك يوصونه بالعناية «بديوان الجيش» والطوائف المدرجة فيه، وأن يخصهم بمزيد من العناية، ويستخدمهم في سد الثغور وتسديد الأمور، ومراعاة وصول أرزاقهم إليهم في أوقات استحقاقها.

وكان هذا الديوان يسمى بمصر في العصر الفاطمي «بديوان الجـيش» أو «ديـوان الجيش المنصور» أو كما سماه «ابن الطوير» «بديوان الجيوش المنصورة».

وقد شمل اختصاصه ما يلي:

١- معرفة الحلا والشيات الخاصة بالجند والخيل والبغال وإثباتها بدفاتر الديوان:

وقد اختص هذا الديوان بمعرفة أحوال الأجناد من حيث أعدادهم والعلامات الجـسمية التي تميز كل جندي عمن سواه وهو ما يعرف «بالحلا» مع شرح ما تحت يده من الخيول أو البغال وهو ما يعرف «بالشيات» وذلك في مصر، والولايات التابعة للفاطميين.

وقد انفرد «المخزومي» دون غيره من المؤرخين بذكر التفاصيل الخاصة بكيفية إثبات الجند، والخيل، والبغال، المدرجة بديوان الجيش في مصر خلال العصر الفاطمي.

حيث يقول: «يحسن بصاحب صناعة الجيش أن يحكم معرفة الحلا والشيات».

(أ) طريقة إثبات الحلا (الأوصاف) الخاصة للجند المدرجين بالدواوين:

والمتبع في ذلك من رسوم أن يبدأ بذكر السن الخاصة بمن يقوم بإثباته، حيث يكتب أمامه عبارة «مراهق» أو «بالغ» أو «طرشاربه» أو «شاب» ثم يأتي على ما يبدو من مكان آخر - ببيان صفاته المظهرية الأخرى، بحيث إذا كان خفيف العارضين قيل: شاب، وإن كان عارضاه لا شعر بهما، وإنما الشعر بذقنه قيل «سناط» [١] وإن كان كاملا ولهم يكن بوجهه شعر بالجملة قيل «آثط» [٢] فإن كان في شعر وجهه صفرة قيل أصهب الشعر وأصهب العنفقة»[٣] وإن كان في لحيته شيب، قيل بلحيته نبذ شيب، وإن كان خصيا قيل «خادم». ثم يقوم بكتابة اللون الخاص بهؤلاء الأجناد بحيث إذا كان لون الجندي «أسمر» يذكر ذلك، فإن كان «أسمر» تعلوه حمرة، ذكره أيضا.

ثم يتبع ذلك ببيان دقيق لبقية حليته، فيقول رحب الجبهة. وهو سعة ما بين الجبين طولا، فإذا حسنت ولم تكن غليظة اللحم قيل «واضحها»، فإن كان بين الجبين ضيق، قيل «ضيق الجبهة»، فإن كانت ناتية قيل «باديها»، فإن كان فيها كسور، قيل وبها «غصون»، وإن كان «أنزع» [٤] - وهو الذي ينحسر عنه الشعر من أعلى الجبين، كتب على هذا الحال، فإن زاد قليلا فهو «أجلح» [٥]، وإن كان «مقرونا» أي متصل الحاجبين، كتب على هذا النحو فإن كان مشتبكا قيل غليظ الحاجبين متصلهما.

وإن كان شعر القرن يسيرا قيل مقرون خفي ويقال: أبلج[٦] وهو أن ينقطعا - أي الحاجبين - حتى يكون ما بينهما نقبا من الشعر، ويقال إذا اتسعت العينين «أعين» [٧] فإذا كانت ضيقة قيل «صغير العينين» وإن كانت بعينيه «شهلة» [٨] قيل «أشهل».

ثم يبتدئ في وصف أنفه «فإن كان طويلا، يقال طويل الأنف وإن كان دقيقا ذكر فقيل «دقيقه وقصيره».

ويقال زاد الأرنبة إذا كانت بادية إلى أسفلها، وإن كانت بادية إلى أعلاها قيل: منتصب الأرنبة. وإن كانت ضخمة قيل ضخم الأرنبة [٩]. وإن كان الأنف متأخر إلى الرأس. مرتفعا عند الشفة قيل «أخنس»[١٠] وإن كان بالخنس أثر - أي علامة - ذكره الكاتب.

وكان المتبع عند ذكر حلية وجه الأجناد لإثباتها على حالها بالدواوين، أن يقال «ناتئ الوجنتين»[١١] أو يقال «مضموم الخدين». وإن كان غليظ الشفتين ذكر ذلك، أو بادي الثنايا العليا أو الرباعيات، والأنياب، والضواحك، ذكر ذلك، وهذه الست عشرة سنا هي المستعملة في «الحلا» أما الباقية وهي ست عشرة سنا واثنتى عشرة رحى، وأربع نواجذ، وهي أقصى الأضراس، فتكون عدة ما يستعمل وما لا يستعمل اثنين وثلاثين سنا.

وإن كان مكسورا بالطول قيل «أفصم» [١٢]، وما تعرض أقـصم [١٣] بالقـاف، وإن كانت أسنانه متفرقة قيل «أفرق الأسنان» وإن زاد الفرق قيل «أفرج»[١٤] أو «أفلج» [١٥].

وإن كان كل شيء منها مقلوعا قيل في الأعلى كذا، وفي الأسفل قيل مقلوع كذا، فإن سقط مقدم الأسنان من فوق ومن أسفل- أي كان أهتم [١٦] قيل أهتم.

ويلاحظ أنه كان يذكر في آخر الحلية بيانا بحالته الصحية. فإن كان مجدورا، ظـاهر الجدري[١٧] قيل«مجدور بين » وإن كان جدريه قليلا قيل «بوجه نبذي جدري خفي».

وإن كان به «نمش»[١٨] أو «كلف» [١٩] ذكر ذلك وإن كان بوجهه شروط، وذلك إنما يكون للحبشة، والسودان قيل بوجهه شروط بلاده، وإن كان مشقوق الشفة العليا قيل «أعلـم» [٢٠] أو «أفلح» [٢١] وهو مشقوق الشفة السفلى.

(ب) كيفية إثبات مقاسات الطول والقصر للجند المدونين بالديوان:

أما كيفية إثبات مقاسات الطول والقصر للأجنـاد المثبتـين بالـديوان، فقـد ذكرهـا «المخزومي» بقوله: فليس لكتاب الجيش بذكرها غاية، ومنهم من ينعت الرجـل، فـإن كـان طويلا زايدا سماه بفلان الطويل، وإن كان قصيرا ظاهرا، سماه بفلان القصير، وما بين هذين فلا يحتاج إلى ذكر قامه.

(جـ) الطريقة المتبعة في قيد أفراد الجيش بالديوان وإسقاطهم منه:

وكانت لهم طريقة خاصة في قيد وإسقاط أفراد الجيش إذ يلاحظ أنهم كانوا يتركـون التحقيق في الخط، والاقتصار في بعضها على الإشارة ببعض الحروف كقوله «سقط بالوفاة» كانوا يكتبونها «هقط» ومثال ذلك في الحلية، وفي الصفات الخاصة بالجندي المتـوفي الـذي يراد إسقاطه من الدفاتر، أن يذكر «شاب اسمر» وصورته في خطهم «سمو».

وكأنهم أخذوا من كل جملة الحرف الأول منها وفي ذلك يقول «المخزومي» «وهـي إشارات صارت عندهم لتكرار والعادة تقوم بمقام الحرف المجهور والأمر المـشهور» وهـذا على ما يبدو يدل على ارتفاع الحس الإداري والفني لموظفي «ديوان الجيش» بمـصر فـي العصر الفاطمي من خلال اتفاقهم على بعض الكلمات المختصرة الخاصة التـي يـستخدموها كإشارات، وعلامات، تدل على المقصود بأقل الحروف كما هو شائع فـي وقتنـا الحاضـر، ببعض المصالح الحكومية والإدارات المختلفة حيث يتفقون على بعض الرموز، أو العبـارات المقتضبة لتكون عوضا عن جمل كبيرة الحجم، إذا كتبت تأخذ مساحة ووقتا كبيرين ومن ثـم

فإن هذه العبارات الصغيرة تجمع في طياتها اختصارا للجمل الكبيرة- التي تؤدي الغرض بأسرع طريق.

(د) السبب وراء وضع هذه الرسوم:

وكان السبب في وضع هذه الرسوم، أن الكتاب شكوا في رجل فأسقطوه، فأمر بتحلية الجند، ومن خلال إثبات العلامات الجسمية الظاهرة التي تميز كل جندي في «دفاتر» خاصة يمكن الرجوع إليها في الوقت المناسب، وبذلك يكون قد تم وضع ضوابط تمنع اللبس والتدليس.

(هـ) طريقة إثبات شيات (أوصاف) الخيل والبغال المدرجة بديون الجيش:

أما الشيات الخاصة بالخيول [٢٢] والبغال، التي يقصد بها ذكر الأوصاف المميزة فيهما، وإثباتها في مكانها من دفاتر «ديوان االجيش» فكان المتبع فيها ذكر اللون الخاص بهذه الخيول والبغال بحيث يكتب الكاتب «أشقر» إذا كان لون الحصان يقرب إلى لون الحناء، أو «أدهم» أي حالك السواد، فيثبته على هذا الوصف، فإن لم يكن حالكا، ولا صافيا، قيل «أدهم عنبري» وإن كان أبيض «ناصع البياض»كتب أمامه «أشهب قرطاس» وإن كان فيه يسير من سواد اقتصر على «أشهب» فإن كثر السواد قيل «أشهب بسواد» وغير ذلك من الألوان الأخرى.

أنواع الأسلحة والمعدات الخاصة بالجيش الفاطمي:

وكان من مهام «ديوان الجيش» صرف الأسلحة للجنود المدرجين فيه، واستبدال الأسلحة المستهلكة بالجديدة وذلك عن طريق «خزائن الدولة» [٢٣] التابعة لهذا الديوان، والتي كانت تضم أنواع الأسلحة المختلفة.

وكان يشرف على هذه الخزائن موظف يعاونه عدد من الموظفين مهمتهم تصنيع الأسلحة، وكتابة القوائم الخاصة بكل نوع منها لإدراجها في «ديون الجيش».

وكانت هذه الخزائن تضم أنواع الأسلحة المختلفة التي يستعملها الجيش الفاطمي والتي كان أهمها:

«السيوف» [٢٤] وتعد أكثر الأسلحة شيوعا في الاستعمال من الجند في القتال، و «الرماح» هي آلة الطعن وتتألف من قناة في آخرها قطعة من الحديد وهي السنان ترتكز على قطعة مدببة من الحديد أسفلها وكانت من أهم الأسلحة لدى الفاطميين [٢٥].

والسهام [٢٦] والقوس [٢٧] والخناجر[٢٨] والحراب [٢٩] كما استعمل الجند في الجيش الفاطمي لوقاية أنفسهم «التروس» وهي عبارة عن صفحة من الفولاذ تحمل في اليد للوقاية من ضربات الأسلحة، و «الذراع» وهو عبارة عن عدة أجزاء كل منها يحمي جزء معينا من جسد الجندي، وهو مصنوع من الفولاذ أو الحديد.

وقد استعملت إلى جانب هذه الأسلحة، أنواع أخرى من العتاد لا تقل أهمية عن السلاح، منها «الأعلام» [٣٠] التي كانت في العصر الفاطمي تتميز باللون الأبيض شعار الدولة وجرت العادة أن تحمل هذه الأعلام اسم الخليفة وألقابه مطرزة على أطرافها يضاف إليها بعض آيات القرآن الكريم.

ومن المعدات التي كانت تصحب الجيش الفاطمي أيضا «الخيام» التي كانت تصنع من أفخر أنواع الأقمشة، ويتم تبطينها من الداخل برسوم الوحوش والآدميين، وغير ذلك من الأشكال الأخرى.

ملابس الجند ولونها:

وكانت ملابس الجند ضيقة وقصيرة حتى لا تحول بينهم وبين التحرك بسهولة في ساحات النزال، وقد تميزت هذه الملابس بوحدة اللون، فكانت جميعا من اللون الأبيض.

اهتمام الفاطميين بوداع الجيش:

كما كان الخلفاء الفاطميون يحرصون على وداع الجيش عند خروجه، فكانوا يجلسون لهذا الغرض بمنظرة«باب الفتوح» [٣١] التي أعدت لهذا الغرض حيث يقومون بتوزيع الجيش عند خروجه للحملات الحربية ويحدث هذا أيضا عند عودة الجيش ظافرا منتصرا.

المرافقون للجيش:

ويلاحظ أن الجيش الفاطمي عند خروجه، يصطحب معه «كاتبا» و «ترجمانا» «قاضيا بالإضافة إلى بعض العمال الذين كانت مهمتهم تمهيد الطريق، والمساعدة في تركيب آلات الحرب، وكذا الأطباء المجهزين، بما يلزم المرضى من أدوات وأدوية وأشربة، حتى يقوموا بتضميد جراح الجند، ومعالجة من يمرض منهم أثناء القتال، وإجراء الإسعافات الازمة لمن يصاب بميدان الحرب تقليلا للخسائر، وحفاظا على أرواح الجند.»

الشروط الواجب توافرها في متولي ديوان الجيش في العصر الفاطمي:

وقد جرت عادة الخلفاء الفاطميين في تولية رئاسة «ديوان الجيش» على إسناد هذا المنصب لكاتب من أقدر كتاب الدولة بحيث يكون من أعلى الناس قدرا، وأوسعهم صدرا، وأحسنوهم خلقا وخلقا، وأطيبهم أصلا، وأجملهم فعلا، خبيرا بالجيوش والعروض، ومعرفة الرجال، ورتبهم وأقدارهم، وموقعهم من الدولة، وأن يتيقن أمر الحلية، فلا يشتبه عليه شخص بشخص، وشيات الدواب، والسلاح، ولتكن له هيبة وحرمة بحيث يطالب المستخدمين بما يجب استخراجه من المال في أحيانه، ويقيم الجرائد، ويقابل بكل ما يرد عليه من حساب ويستوفيه، ولذلك سمى متولي هذا الديوان مستوفيا وقد عبر عن ذلك «المخزومي» بقوله: «ومعرفة هذا الشأن تختص بكاتب الجيش، كما تختص معرفة الحساب بكاتب الخراج».

متولي ديوان الجيش واختصاصه:

وكان يرأس هذا الديوان موظف مدني، أطلق عليه «المستوفي» واختص بالنظر والإشراف وحق التصرف فيما يرد عليه من أمور الأجناد، من العرض والحلي والشيات من حيث تسجيل الأجناد وخيولهم، واختيار الجيد منها للركوب، إذا كان لا يثبت إلا الفرس الجيد من ذكور الخيل وإناثها.

ومن الجدير بالذكر، أن العادة جرت عند إثبات هؤلاء الأجناد وتسجيلها في دفاتر الديوان. عن طريق قوائم تتبسط من هذا الغرض، ويتبع عند التدوين فيها طريقة «الترتيب» الهجائي للأسماء، حتى تسهل عملية الرجوع إلى بيانات الأفراد داخل هذا الديوان.

وليس يكتب الأجناد حسب الترتيب الهجائي فحسب، بل يكتب أيضا تاريخ الانضمام إلى «ديوان الجيش»، والذي كان يتم وفق الشهور الهلالية.

ولأن الجيش الفاطمي كان يتكون من عناصر مختلفة مثل «الروم» [٣٢] و «الديلم»[٣٣] و «الأتراك»[٣٤] لزم متولي هذا الديوان معرفة اللغات التي يتكلم بها كل عنصر، أو على الأقل توفير من يجيدها مخاطبة وكتابة بالديوان.

معاونو متولي ديوان الجيش واختصاصهم:

وكان يعاون متولي هذا الديوان عدة موظفين يمكن ذكرهم على هذا النحو:

«خازنان» برسم رفع الشواهد:

ومهمتهما تنحصر في وضع الأوراق التي تشتمل على عظائم الأمور الخاصة بالديوان، حتى يسهل الرجوع إليها واستخراجها بأقصر الطرق، وأهم هذه الأعمال التي كانا يقومنا بها، إثبات الخيول الجديدة للجند ذكورها وإناثها.

و **«كاتب»** اختصاصه تنظيم قوائمهم بأسعار أرباب الإقطاعات على اختلاف طبقاتهم.

ولم يكن الإسلام شرطا فيمن يتولى هذه الوظيفة، بل لقد تولاها في بعض الأوقات نفر من أهل الذمة، نذكر على سبيل المثال «منا اليهودي» [٣٥] في عهد الخليفة «الحاكم بأمر الله» من النصارى «أبو المليح بن زكريا بن مينا» [٣٦] في خلافة «المستنصر بالله».

و **«صاحب الدفتر»** ومهمته داخل الديوان إثبات الهبات والصلات والخلع التي يمنحها الخلفاء للأجناد في دفاتر مخصوصة لهذا الغرض.

ولما كان صاحب الديوان موظفا مدينا ليس شرطا فيه أن يكون من أرباب السيوف فقد كان يتعرف على أحوال الجند المدرجين في ديوانه عن طريق «نقباء الأمراء» [٣٧] الذين كانوا يخبرونه أولا بأول، بمتجددات الأجناد من الحياة والموت والمراض والصحة، وغير ذلك من الشئون الخاصة والعامة، المتعلقة بأفراد «ديوان الجيش».

رواتب متولي ديوان الجيش ومعاونيه:

وكان متولي هذا الديوان يتقاضى راتبا شهريا قدره أربعون دينارا، أما مساعدوه بالديوان، فكانوا يتقاضون راتبا شهريا قيمته خمسة وثلاثون دينارا.

مميزات متولي ديوان الجيش:

وكان لمتولي هذا لديوان بعض التقاليد الخاصة به، وبجلوسه عند الخليفة حيث كان له مرتبة دون أفراد الديوان، يجلس عليها من يدي الخليفة داخل عتبة باب المجلس بالإضافة إلى«الطراحة» [٣٨] والمسند وهذه رتبة يتميز بها عن غيره من موظفي الديوان وخاصة «كاتب الديوان» الذي كان يجلس تحت العتبة على حصر مفروشة بالقاعة[٣٩].

إسناد المناصب المدنية لبعض القادة العسكريين في الجيش الفاطمي:

يلاحظ أن بعضا ممن تولى المناصب القيادية في الجيش الفاطمي قد قاموا بشغل الوظائف المدنية التي تبعد عن اختصاصهم الحربي ومن هذه الوظائف «اسفهسلار» (٤٠٩) العسكر، و «صاحب الباب» [٤١] وهما من أكبر الوظائف الحربية الخاصة بالجيش الفاطمي، وكانا يقومان بالنظر في المظالم.

و «**الحاجب**» ومهمته الوقوف بين يدي صاحب الديوان، لتنظيم دخول نقباء الأجناد عليه.

و «**المنفق**» وهو الذي يقوم بمصاحبة الجيش عند خروجه لحرب من الحروب ليتولى شئون النفقات فيه، وكان يسمى أيضا «**صاحب الأقباض**».

رؤساء ديوان الجيش في العصر الفاطمي:

وقد اهتم الفاطميون بإسناد هذا الديوان لكتاب من ذوي الثقة لديهم.

فتولاه «الحسن بن صالح الروزباري» سنة (٣٨١هـ) (٩٩١م) الذي تدرج من المناصب الديوانية حتى وصل إلى منصب الوزارة في عهد الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» (٤١١- ٤٢٧هـ/١٠٢٠- ١٠٣٥م) ثم تولاه «أبو الفرج عبد الله بن محمد البابلي» [٤٢] في خلافة «المستنصر بالله» (٤٢٧- ٤٨٧هـ/ ١٠٣٥- ١٠٩٤م) وهو الذي وصل أيضا إلى منصب الوزارة سنة (٤٥٠هـ/ ١٠٨٥م) مما يدل على مكانة من يتولى هذا الديوان حيث كان هذا المنصب كافيا لاختياره لتولي مقاليد الوزارة. ومع أن «ابن الطوير» قد ذكر أن «ديوان الجيش» في الدولة الفاطمية لم يكن يتولاه إلا مسلم فقد تولاه من غير المسلمين، بعض أهل الذمة من اليهود والنصارى يأتي على رأسهم من النصارى «أبو المليح ذكريا بن مينا» في عهد الخليفة «المستنصر بالله». ثم ابنه أبو سعيد الخطير [٤٣] والذي تولاه في آخر عهد الدولة الفاطمية في خلافة العاضد لدين الله (٥٦٦- ٥٦٧هـ/ ١١٦١- ١١٧١م).

ومن اليهود أبو نصر صدقة بن يوسف الفلاحي [٤٤] عام (٤١٥هـ/ ١٠٢٤م).

رواتب الجنود المدرجين بديوان الجيش الفاطمي:

أما الرواتب الخاصة بأفراد الجيش الفاطمي فكانت تدفع من مال السلطان.. ولا يجبر على دفع دينار منها أحد من الرعايا أو العمال، ولكن هؤلاء يسلمون للخزانة أموال ولاياتهم سنة فسنة.. بحيث لا يرهق والي أو واحد من الرعية بمطالبة الجند.

والمقصود «بمال السلطان» هو ما كان يجبى من أموال الخراج فتدفع منه رواتب الجيش، وإن لم تكف أموال الخراج فمن التي عن طريق فرض الضرائب المختلفة.

وكانت لهذه الرواتب وقت معين تصرف فيه من خزائن الدولة وهو شهر المحرم من بداية العام الهجري.

وكانت هذه الرواتب يتم تسليمها إلى عرفاء ونقباء الأجناد، فيقومون بتوزيعها بأنفسهم، حتى لا يكون ثمة مجال لتزوير أو تدليس، كل جندي حسب درجته.

وقد بلغت جملة رواتب الأجناد المثبتين «بديوان الجيش» في عهد الخليفة «المستنصر بالله» (٤٢٧- ٤٨٧هـ/ ١٠٣٦- ١٠٩٤م) حوالي ثلاثمائة ألف دينار.

عدد الجيش الفاطمي:

وبلغ عدد الجيش الفاطمي، والذي دخل إلى مصر مع «جوهر الصقلي» عام (٣٥٨هـ/ ٩٦٨م) أكثر من مائة ألف فارس ووصل في أواخر عهد الدولة إلى حوالي أربعين فارسا وثلاثين ألف راجل.

ولا ريب أن عدد الجيش في العصر الفاطمي، كان يتأرجح بين الكثرة والنقصان خلال فترات عمر الدولة.

وكان يتفرع من «ديوان الجيش» عدة دواوين أغلبها اختفى باختفاء السبب الذي من أجله أنشئت وهي:

ديوان العرائف(٤٥):

أنشئ هذا الديوان في عهد الخليفة «الحاكم بأمر الله » سنة (٤٠٣هـ/ ١٠١٢م) وكان يختص بمقدمي طوائف الأجداد أو عرفائهم، الذين كانوا يتولون عملية توزيع رواتب الأجناد بديوان الجيش حسب درجة كل جندي، إذ كانوا أعرف الناس بشئونهم وأحوالهم. وقد ذكر «المقريزي» أن الخليفة «الحاكم بأمر الله » قبض على عريف الباطلية(٤٦) لأنهم قد نهبوا أشياء كثيرة من دار «ابن عمار» (٤٧) فألزم «الحاكم بأمر الله» عريف الباطلية بإحضار ما نهب.

وقد تولى رئاسة هذا الديوان والإشراف عليه «دواس ابن يعقوب الكتامي» (٤٨) وذلك في سنة (٤١٥هـ/ ١٠٢٥م) في خلافة «الظاهر لإعزاز دين الله» (٤١١-٤٢٧هـ/ ١٠٢١ ١٠٣٦م).

ديوان العزيزية:

اختص هذا الديوان بالإشراف على الشئون الإدارية لطائفة العزيزية نسبة إلى الخليفة «العزيز بالله» وقد أنشأ هذا الديوان «يعقوب بن كلس» الذي نظم فيه عددا من الموظفين يقومون بأمره ولم يرد لهذا الديوان ذكر في المصادر التي بين أيدينا سوى هذه المعلومات البسيطة.

ديوان الكتاميين:

كان للكتاميين ديوان خاص بهم من أول وصولهم مصر، وذلك بسبب مناصرتهم للفاطميين بالغرب، وهم من القيروان وبلغت نسبتهم داخل الجيش الفاطمي نحو عشرين ألف فارس.

وقد أفرد هذا الديوان للنظر في أحوال الكتاميين، الذين كان لهم مكانة ممتازة، وقد تولى هذا الديوان وشئونه في عهد الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» (ت٤٢٧هـ/ ١٠٣٦م) «صدقة ابن يوسف الفلاحي» عام (٤١٥هـ/ ١٠٢٤م).

ديوان الشام:

ويخص هذا الديوان بالنظر في شئون الأجناد الذين يقيمون في المدن الشامية وقد ذكر «ناصر خسرو» أن المدن الشامية التي وضع عليها الفاطميون حاميات عسكرية، هي مدينة «دمشق»، و«صور»[٤٩] و «طرابلس»[٥٠] وأن أرزاق هؤلاء الأجناد كانت تدفع لهم من الضرائب التي تحصل في هذه الأماكن.

وقد تولى إدارة هذا الديوان «ابن عبدون» [٥١] في عهد «الحاكم بأمر الله» (٣٨٦-٤١١هـ/٩٩٦- ١٠٢١م)

كما تولاه «أبو عبد الله الجرجرائي» [٥٢] و «أبو طالب الغرابيلي» في خلافة «الظاهر لإعزاز دين الله».

ديوان الكراع:

اختص هذا الديوان بشئون الاسطبلات ما فيها من الدواب الخاصة بالخليفة وغيرها من البغال والحمير، وغير ذلك وآلاته، وعلوفاته وغير ذلك مما يستعمل في هذا الديوان من تجهيزات يحتاج إليها من إعداد الدواب وما يلزمها من سروج.

وكان للفاطميين اسطبل لهذا الغرض يعرف «بالطارمة» [٥٣] اختص بحواصل الخيول والبغال وما في معناها.

ويتولى هذا الديوان «كاتبان» أصل ومستوفي، و «معينان» ولم تذكر المصادر التي بين يدي أي إشارات أخرى ن الشخصيات التي تولت هذا الديوان.

ديوان الإقطاع:

اختص هذا الديوان بتسجيل الإقطاعات التي تمنحها الدولة لطائفة خاصة، ونير قيامهم ببعض الواجبات التي تخدم البلاد وترفع من شأنها.

والمقصود «بالإقطاع»، أن يقطع السلطات رجلا، أو جماعة أرضا فتصير لهم رقبتها، وتسمى تلك الأراضي «قطائع» وواحدتها «نظيفة».

وكان أصحاب هذه القطائع يسمون «بالمقطعين».

وقد بدأ هذا الديوان ممارسة مهامه، عقب دخول «المعز لدين الله» مصر حيث قام بوضع يديه على أملاك الأخشيديين التي انتقلت ملكيتها إلى الخليفة الفاطمي، ومن ثم ضمت إلى بقية أراضي الدولة العامة.

وجرت عادة الخلفاء الفاطميين إذا أقطعوا أحدا من الأمراء أو الأجناد، أو من يرون أنه يستحق هذا الإقطاع، يأمرون بكتابة «وثيقة» يتم إعدادها بديوان الانشاء لهذا الغرض، تشتمل على نوع الإقطاع ومساحته، والمدة التي سيصير فيها تحت ملكية القطع، تخرج في صورة سجل مختوم بخاتم الخليفة.

وقد أورد «القلقشندي» صورة سجل من سجلات الإقطاع في الدولة الفاطمية، يظهر من نصها، أن الإقطاع في ذلك الوقت لم يزد على أنه كان منحة تمنحها الدولة، لمن ترى أنه مستحق ذلك، ولم يكن في سلطة صاحب هذا الديوان، أن يغير شيئا من إقطاع الأجناد أو الأمراء، إلا بمرسوم من الخليفة.

ويلاحظ أن الإقطاع في مصر خلال العصر الفاطمي، لم يكن خاصا بالعسكريين فقط، مثلما كان في عصر الدولة الأيوبية (٥٦٧- ٦٤٨هـ/ ١١٧١- ١٢٥٠م) وإنما شمل المدنيين أيضا، إذ كان يعطي لأصحاب السيوف من أرباب الوظائف الحربية، وكذا أصحاب الأقلام، وهم موظفوا الدواوين غير الحربية وقد شهد العصر الفاطمي عدة أنواع للإقطاع وهي:

١- **إقطاع التمليك:** ويتم بمجراه منح بعض أراضي الدولة الواقعة في ملكيتها، لطائفة خاصة، لقاء ما يقدمون للدولة من خدمات، فتصير ملكا خاصا لهم، ولورثتهم من بعدهم، ليس هذا فحسب، بل كان لهذه الطائفة من المقطعين، الحق في تأجير ما تحت أيديهم من أراضي الإقطاع، أو التصرف فيها عن طريق البيع.

فلقد كان هذا النوع من الإقطاع يعتبر تملكا تاما، وانتفاعا مؤبدا، وحقا يجري على الأصل والفرع.

ومن أمثلة الإقطاع التمليك في العصر الفاطمي، إقطاع الخليفة الفاطمي «الظافر بأمر الله» (٥٤٤- ٥٤٩هـ/ ١١٤٩- ١١٥٤م) «نصر بن عباس» (٥٤) كل أراضي قليوب.

إقطاع الاستغلال: وهو تلك الأراضي التي تمنح لأشخاص تختارهم الدولة، للانتفاع بها لأجل مسمى أو مدى الحياة فقط ثم يؤول مرة أخرى إلى الدولة باعتبارها المالك الأصلي، لأن هذا النوع من الإقطاع لا يورث، لأنه يستغل في انتفاع المقطع مدة زمنية فقط، فإذا انقضت هذه المدة، أو مات المقطع له أو أخل بشرط من الشروط المتفق عليها في سجل الإقطاع كان من حق الدولة أن تستعيد إقطاعها.

وعلى هذا فإقطاع الاستغلال يختلف عن إقطاع التمليك، بأنه لا ملكية مطلقة فيه ولا مجال لإرث منه.

ومن أمثلة إقطاع الاستغلال، الإقطاع الذي أقطعه الخليفة «العزيز بالله» (٣٦٥- ٣٨٦هـ/ ٩٧٥- ٩٩٦م) لوزيره «يعقوب بن كلس» في مصر والشام، والذي كان يغل مائتي ألف دينار في السنة.

إقطاع الاعتداد: (٥٥): ولا يكون هذا الإقطاع إلا في العرب المدونين بالديوان، وذلك نظير لزومهم الطاعة للخليفة، وحفظ الطرقات، والسعي في المهمات، والخدمة في العساكر المنصورة.

وكان يتولى إدارة شئون هذا الديوان رئيس يتبع صاحب «ديوان الجيش»، على اعتبار أنه فرع من «ديوان الجيش».

وقد اختص «ديوان الإقطاع» فى العصر الفاطمي، بشئون ما هو مقطع للأمراء والأجناد، على قدر حاجتهم، فمنهم من يجتمع له عشرة بلاد، إلى البلد الواحد وما دون ذلك.

وكان هؤلاء المقطعون يدفعون أمولا لبيت المال، تثبت فيه ديوان الإقطاع نفسه.

وكانت الإجراءات الإدارية الخاصة بعملية الإقطاع، تتم داخل الديوان بصورة منتظمة غاية التنظيم، حيث يقوم الديوان بتدوين أسماء المقطعين، وما تحت أيديهم من البلاد، وكان ذلك يتم في كشوف تسمى جرائد الإقطاعات وكيفية إعدادها على هذا النحو: أن يقام العمل [٥٦] وتذكر ناحية منه وعبرتها [٥٧] وأسماء مقطعيها وما انساق فاضلا فيها للديوان، ويشطب، بما تجدد من الأحوال في ذلك.

والمقصود بالشطب بما تجدد من الأحوال، أنه إذا خلت ناحية من ضامن، أو كانت محلولة، ورسم إقطاعها، عمل من «ديوان المجلس»[٥٨] وارتفاعها [٥٩] لأربع سنين، (سنتان لغاية رخائها، وسنتان لغاية جدبها بالتنقيب عن ذلك)، ثم يجمع هذا الارتفاع لهذه المدة ويعتمد أسعار ما بيع منها من الغلات وغيرها، فإذا اجتمع من ذلك مبلغ معلوم أخذ ربعه وإذا سقط أحد المقطعين، سواء أكان من الأجناد المدرجين «بديوان الجيش». أو من المدنيين كان لزاما على متولي الديوان، أن يقوم بالإشارة بما يفيد ذلك أمام اسمه بالدفاتر الخاصة بالمقطعين بعلامة مميزة، مع إثبات وفاته، وذكر التاريخ الذي وقعت فيه.

ومن الجدير بالذكر، أنه إذا أراد ضامن أن يضمن ناحية كانت مقطعة، عمل في معدل كذلك على أصل عبرتها بربعه، وما يريد على هذا النحو من البذل.

ويلاحظ أن الخلفاء الفاطميين، أكثروا من منح الأراضي التابعة لهم والتي كانت تسمى «بالحوز» أي التي في حوزتهم- فقد أسرف «الحاكم بأمر الله» في منح مثل هذه الإقطاعات للجنود «عبيد الشراء»[٦٠].

وفي عهد «المستنصر بالله». وأثناء الشدة المستنصرية (٤٥٧- ٤٦٤هـ/ ١٠٦٥- ١٠٧١م) وما نتج عنها من مجاعات واضطرابات في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بمصر، وموت الأعداد الكبيرة من الأجناد والمزارعين، الذين آلت ممتلكاتهم التي كانت بقبضتهم إلى أيدي الدولة، وكثرت الإقطاعات وذلك بسبب عدم وجود الوارث الشرعي لمن يتوفى نتيجة هذه الأوبئة والمجاعات.

ومما يشد انتباه الباحث فيما يتعلق بالإقطاع بمصر في العصر الفاطمي، أن سلطة منح هذه الإقطاعات كانت في يد الخليفة نفسه، فهو الذي كان يأمر بمنح الإقطاعات، وكتابة سجل بذلك يخرج من ديوان «الإنشاء والمكاتبات».

ويلاحظ أن الإقطاع للأفراد من الأجناد أو عامة الشعب، لم يكن خلال العصر الفاطمي- يحل محل الرواتب الثابتة فهذا النظام أدخله الأيوبيون (٥٦٧- ٦٤٨هـ/ ١١٧١- ١٢٥٠م) وتبعهم في الأخذ به المماليك (٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ – ١٥١٧م).

فيما بعد.

وقد تولى إدارة هذا الديوان «ابن مماتي» ولم تذكر المصادر التي توفرت للبحث- أسماء أخرى، ويبدو أن ذلك يرجع إلى أن «ديوان الإقطاع» كان فرعا ملحقا بديوان الجيش، وأنه كان يتولاه «كاتب» ينوب عن صاحب ديوان الجيش في إدارة الديوان، ويرجع إليه في كل صغيرة وكبيرة.

وقد بلغ راتب متولي «ديوان الإقطاع» عشرين دينارا شهريا.

ثانيا: ديوان الأسطول (الجهاد):

نشأة ديوان الأسطول وسبب تسميته بديوان الجهاد:

أنشئ هذا الديوان في عهد الخليفة «الحافظ لدين الله» (٥٢٤- ٥٤٤هـ/ ١١٣٠- ١١٤٩م) على يد وزيره رضوان ابن الولخشي في عام (٥٣١هـ/ ١١٣٧م) على يد وزيره رضوان ابن الولخشي في عام (٥٣١هـ/ ١١٣٧م) وقد عرف «بديوان الجهاد» أيضا. ويبدو أن السبب وراء هذه التسمية، أن العاملين بالأسطول الفاطمي، وكان يطلق عليهم المجاهدون في سبيل الله، والغزاة في أعداء الله، وذلك تقديرا لأعمالهم وجهودهم كما كان يسمى بديوان العمائر.

موقعه واختصاصه:

وكان مقر هذا الديوان بمصر في العصر الفاطمي «دار الصناعة» (٦١) بمصر - الفسطاط- والتي كانت تعرف بصناعة الانشاء.

ويختص بالإشراف على بناء الأسطول، وتجهيز سفنه بالمعدات والأسلحة الحربية، وكذا المراكب الحاملة للغلات السلطانية والأحطاب وغيرها وكانت تزيد على خمسين عشاريا، ويليها عشرون «ديماسا» (٦٢) منها عشرة برسم خاص الخليفة أيام الخليج وغيرها، ولكل منها رئيس و «نواتي» (٦٣) لا يمرحون ينفق فيهم من مال هذا الديوان. ومن مهام ديوان العمائر واختصاصه النظر في كل ما يتعلق بأمر الأسطول والإنفاق على رجال البحر، الذين كان يطلق عليهم «الأسطولية» نسبة إلى الأسطول وذلك من الإيرادات الخاصة بالأسطول، حيث كانت هناك إقطاعات (٦٤) تعرف بأبواب الغزاة. إذ لم تكف إيرادات هذه الإقطاعات في الوفاء بمتطلبات الديوان، استدعى له من بيت المال ما يسد خلله.

المشرف عليه واختصاصه:

وكان يشرف على الأسطول عشرة قواد بحريين، يختار من بينهم قائد الأسطول، الذي يعرف باسم «أمير الأسطول» أو رئيس الأسطول.

وكانت وظيفته تدبير أمر السلاح وتنظيم عمليات الحرب والاشتباك مع العدو، ويشترط فيه أن يكون على علم بهبوب الرياح، ومسالك البحار، وكان في مركبة فانوس خاص لتهتدي به السفن.

وكان لهذا الرئيس نائبان يقع عليهما عبء الإشراف على دور صناعة السفن ولهما الحق في الحصول على ما يحتاجان إليه من نفقات من بيت المال دون الرجوع إلى رئيس الأسطول لاستشارته أو أخذ توقيعه بذلك.

المعاونون للمشرف عليه واختصاصهم:

وكان يساعد رئيس الأسطول«مقدم الأسطول» أو «أمير البحر» ومهمته قيادة تحركات الأسطول وضبط عملية إرسائه وإقلاعه، وما يتم من مناورات وعمليات بحرية في البحر، وكان رأيه نافذا على رجال البحرية في الأسطول.

وكان هذا «المقدم» يتخذ القواد والرؤساء العارفين بمسالك البحر ومراسيه، وعلامات الريح، وتغييرات الأنواء والمحركات البحرية من المد والجزر.

ومن بين واجباته وقت الحرب، ألا يهجم على المراسي لئلا تكون مراكب العدو كامنة، ولا يتقدم إلى البر إلا بعد المعرفة والاحتراز من الأحجار والشعاب والأحراش التي تتكسر عليها المراكب.

وكان يلي مقدم الأسطول موظف يطلق عليه «المراقب» مهمته الوقوف في مقدمة السفينة يستطلع حال البحر، وأخبار العدو.

و «المرشد» ولم يكن يقل أهمية عن سابقه، حيث كان يتولى أمر إرشاد السفينة عند دخولها الموانئ المختلفة، أو عند اجتياز المضائق الخطيرة و «المجدفون» الذين يقومون بالتجديف، أو نشر قلاع السفن، والقيام بعملية الاستطلاع، ومراقبة البحر.

رواتب عمال الديوان والمرتبون بالأسطول الفاطمي:

وكانت رواتب الجنود العاملين بالأسطول والمدرجين بديوان الجهاد تتراوح بين دينارين، وعشرين دينارا، وقد بلغ عددهم خمسة آلاف مقاتل بما فيهم القواد، والمساعدون، وجنود الأسطول وكانت الطريقة المتبعة لدى الفاطميين عند إبحار الأسطول، أن يجلس الخليفة ومعه الوزير، ويحضر صاحبا «ديوان الجيش» وهما «المستوفي» و «الكاتب»، والمستوفي أميرهما فيجلس من داخل عتبة المجلس، وهذه رتبة له يتميز بها، ويجلس بجانبه تحت العتبة على حصر مفروشة بالقاعة كاتب الجيش الأصلي.. ويفرش أمام المجلس أنطاع [٦٥] تصب عليهم الدراهم، ويحضر الوزانون من بيت المال لذلك، فإذا تهيأ الإنفاق أدخل القابضون مائة مائة، فيقفون في آخر الوقوف بين يدي الخليفة من جانب واحد، وتكون أسماؤهم قد رتبت في الأوراق لاستدعائهم بين يدي الخليفة ثم يقوم «مستوفي الجيش» باستدعاء أفراد الأسطول واحدا واحدا، من خلال الأوراق المتفق عليها، فإذا خرج اسم أحدهم عبر من الجانب الذي هو فيه إلى الجانب الخالي، وعند استكمال عشرة رجال وزن الوزانون لهم النفقة، لكل واحد منهم خمسة دنانير صرف، كل دينار ستة وثلاثون درهما، فيسلمها له النقيب، وتكتب بيده وباسمه، وتمضي النفقة كذلك إلى آخر ما على هذا النحو حتى تستقصي رواتب الجنود أجمعين.

وكان يتم تزويد الأسطول بما يحتاج إليه من زاد وغلال، تصرف له من الأهراء السلطانية، التي كانت بمثابة مخازن الدولة العامة، حيث تخرج منها جرايات رجال الأسطول وتجهيز الكشف الذي يصنع من القمح ليكون زادا يتزود به أفراد الأسطول.

عناية الفاطميين بالأسطول وإنشاؤهم للعديد من دور الصناعة:

وقد زادت عناية الفاطميين بالأسطول في مصر، فأنشأوا العديد من دور الصناعة الخاصة بإنشاء السفن مثل دار صناعة المقس [٦٦] ودار صناعة «دمياط» التي كان يديرها أهل خبرة في صناعة السفن كما كان يوجد في «تنيس» دار صناعة أيضا وكانت محل عناية الفاطميين.

بالإضافة إلى دار صناعة «الإسكندرية» و «جزيرة الروضة» بمصر (الفسطاط) [٦٧].

المواد المستخدمة في صناعة السفن وطريقة تجهيزها:

أما المواد المستخدمة في صناعة السفن فكانت كما يلي:

الأخشاب: وكانت تجلب في العصر الفاطمي من بلاد الشام وغيرها من المناطق المنتجة للأخشاب الصالحة لبناء السفن، حيث يتم تهذيبها واعدادها للصناعة في مدينة الإسكندرية، وذلك فضلا عن الأنواع المحلية من الخشب الذي يستخدم أيضا في صناعة السفن، والتي كانت تكثر في الصعيد الأعلى بمصر خلال العصر الفاطمي وبخاصة أشجار السنط [٦٨]، حيث كانت الغابات منتشرة هناك، وبها حراس يقومون على حراستها، حتى لا يسمح لأحد بقطع أشجارها، التي كانت حكرا على الدولة، تستفيد منها في عملية إنشاء وترميم السفن ولم تكن هذه الأخشاب المحلية وغيرها مما كانت تجود به بعض البلاد الداخلة تحت السيطرة الفاطمية لسد حاجة دور الصناعة، فكان لزاما على الفاطميين، رغبة في الوفاء بما يتطلبه أسطولهم، أن يحصلوا على الأخشاب اللازمة لذلك، فكانوا يقومون بشراء ما يحتاجون إليه في هذا السبيل من «البندقية» التي كان لديها أجود أنواع الأخشاب الصالحة لبناء السفن في ذلك الوقت.

أما «أشرعة السفن»[٦٩] فكانت تصنع من التيل، المكون من خليط من ألياف البردي، بألياف الكتان، الذي كانت تكثر زراعته بمصر وكانت أشرعة السفن التي تسير في البحر الأحمر والمحيط الهندي، تنتج من أوراق جوز الهند، أو سعف النخيل أو القطن.

ويلاحظ ألأن السفن التي تصنع من أجل الملاحة في مياه البحر الأحمر، تختلف عما يتم تصنيعه للملاحة في البحر الأبيض المتوسط، ويتضح هذا الفارق في عملية تثبيت الألواح وغيرها من المعالجات الخاصة بتصنيع السفن التي تجهز للملاحة في البحرين الكبيرين، فعلى حين كانت سفن البحر الأحمر تقلف [٧٠] بالدسر[٧١] من عيدان النخيل، ثم تسقى بالسمن أو بدهن الخروع أو دهن القرش وهو أقيمها، نجد السفن التي تجهز للسير فى البحر الأبيض تقلف بالقار [*]، أو دهن الشمع، ويستعمل فيها المسامير [٧٢].

أنواع السفن:

أما أنواع السفن التي كان يتكون منها الأسطول الفاطمي في مصر، فقد تعددت، فمنها «الشواني» وتعد من أهم قطع الأسطول الفاطمي، وبها أبراج عظيمة للدفاع عن نفسها وللهجوم على العدو إذا هاجمها وكان بها أهراء لخزن القمح، وصهاريج لخزن المياه العذبة، وتحمل مائة وخمسين رجلا وهي تشبه القلاع البحرية لضخامتها، تحاصر وترمي بالنفط،

وبها اللجام[٧٣] تقذف به مراكب العدو لتفرقها، وقد كان عدد الشواني في الأسطول الفاطمي، يزيد على خمسة وسبعين شينيا.

ومن سفن الأسطول أيضا «الحراريق» و «الحراقات» [٧٤] وتعد من المراكب الحربية الكبيرة المخصصة لمهاجمة سفن الأعداء بالنفط، الذي يرمى بالمجانيق أو السهام، وكانت تستخدم وقت السلم في الاستعراضات البحرية في النيل، حيث كان الأمراء والوزراء، ورجال الدولة يركبونها في الحفلات الرسمية تنويها بقوة الأسطول، وتعبيرا عن شخصية الدولة البحرية و «الطرادات»[٧٥] وكانت تستخدم في نقل الخيول.

و«الشلنديات» وهي مركب مسقف يقاتل الغزاة على ظهره، والجذافون تحتهم.

و «القراقير» [٧٦] وكانت تستعمل في تموين الأسطول بالزاد والمتاع والذخيرة وكل ما يلزمه من مؤن وعتاد.

و «الأغربة» وهي نوع من المراكب القوية، ظلت تعمل في الأسطول المصري إلى عهد الدولة العثمانية (٩٣٣هـ - ١٥١٧م).

و«البطس» [٧٧] وهي خاصة بفئة من الجيش، تفرش بالبسط وغيرها و «الأعوادى» ومهمتها حمل الإمداد والتموين اللازم للسفن المعروفة بالشواني.

و«المركوش»: وهو عبارة عن سفينة مهمتها حمل المياه الخاصة بالشراب لتوصيلها إلى رجال الأسطول، وكانت تصنع من مواد خفيفة حتى تسهل حركتها بين السفن لأداء المهام الموكولة بها.

و «المسطحات» [٧٨] وكانت أكبر السفن الحربية على الإطلاق.

و «الدكاسات» وهي نوع من المراكب ويستخدمه عظماء الدولة الفاطمية من الأمراء والوزراء، تجدد لهم، وينفق عليها وعلى العاملين بها من «ديوان الجهاد» وتقيم مع أحدهم مدة مقامه، فإذا صرف عادت إلى الديوان مرة أخرى.

وقد بلغت سفن الأسطول الفاطمي أيام «المعز لدين الله» حوالي ستمائة قطعة، ووصلت في أواخر عهد الدولة الفاطمية في خلافة «العاضد لدين الله» (٥٥٥- ٥٦٧هـ/ ١١٦٠- ١١٧١م) إلى ثمانين شونة، وعشر مسطحات، وعشر حمالات، هذا عدا الأسطول المدني التجاري الذي كان مملوكا للخليفة الفاطمي.

رؤساء ديوان الأسطول:

وعلى الرغم من أن هذا الديوان أنشئ عام (٥٣١هـ/ ١١٣٧م). وظل موجودا حتى أواخر عهد الدولة الفاطمية، إلا أن المصادر لم تذكر أي إشارات من قريب أو بعيد عن أسماء من تولوا هذا الديوان سوى الإشارة إلي أن الذي تولى انشاؤه هو «رضوان بن الولخشي» في عهد الخليفة «الحافظ لدين الله»، في ذلك التاريخ، وهذا لا يعني أن الفاطميين لم يكن لهم اهتمام بالأسطول، إلا بدءا من هذه السنة بل على العكس من ذلك، لأن الفاطميين اعتنوا عناية كبيرة بالأسطول، منذ قيام دولتهم بالمغرب (٢٩٧هـ/ ٩٧٣م) نحو ستمائة قطعة بحرية. كما اهتموا بتشييد العديد من دور الصناعة، لإنشاء السفن بمصر (الفسطاط) و «دمياط» و «تنيس» و «الإسكندرية» وغيرها مما يدل على أن الفاطميين كانت لهم عناية بالغة بالأسطول، ساعدهم على ذلك ما حفلت به خزائنهم من أموال، وما غمرت به مصر من خيرات، وما كانت تتمتع به من رخاء، بفضل ما كان يقوم به من تجارة نشيطة بالداخل والخارج، وزراعة بالغة كل خير بفضل نيلها العظيم.

ثالثا: دواوين أخرى:

وهناك بعض الدواوين الأخرى التي ذكرتها المصادر وأشارت إليها إشارات سريعة، دونما تفصيل لاختصاصها وشرح نظام العمل داخلها وأسماء من تولوها، على نحو ما ذكرته في الدواوين الأخرى التي جاءت مستوفية لمعظم هذه الجوانب جميعا.

ومن هذه الدواوين ما يلي:

«ديوان الخاص الآمري» و «الديوان التاجي» و «الديوان المأموني»، و «ديوان المجلس الآمري» و« ديوان المملكة» و «ديوان الوزارة» و «ديوان العرض» و «ديوان المجموعة» و «ديوان المال».

الهوامش

[١] سناط: السناط، والسناط، والسنوط: الذي لا لحية له أصلا أو لحيته في الذقن ما بالعارضين شيء، وقيل هو الذي لا شعر في وجهه البتة.

[٢] أثط: الثط: والجمع: أثاط وثط وثطاط وثططة، وهو قليل اللحية.

[٣] العنفقة: والجمع منها «عنافق» وهي ما بين الشفة السفلى الذقن منه لخفة شعرها، وقيل: العنفقة ما بين الذقن وطرف الشفة السفلى كان عليها شعر أو لم يكن. وقيل العنفقة: ما نبت على الشفة السفلى من الشعر.

[٤] أنزع: وهو الذي انحصر الشعر فيه عن جانبي جبهته.

[٥] أجلح: الجلح: هو ذهاب الشعر من مقدم الرأس

[٦] أبلج: بلج، والبلجة بالضم الضوء، وبالفتح: نقاوة ما بين الحاجبين.

[٧] أعين: من عين وهو من اتسعت عينه وحسنت فهو «أعين» وهي «عيناء» وقيل رجل أعين وهو ضخم العين واسعها.

[٨] الشهلة: شهل اللونان شهلا اختلط أحدهما بالآخر، والشهل أن يشوب إنسان العين حمرة أو أن يكون سواد العين بين الحمرة والسواد.

[٩] الأرنبة. هي طرف الأنف.

[١٠] الخنس: وهو مصدر الفعل «خنس يخنس» والمقصود به انخفاض قصبة الأنف مع ارتفاع قليل في الأرنبة.

[١١] الوجنة: وهي الفرق بين الخد والمدمع، أو ما ارتفع من الخدين.

[١٢] أفصم: من الفعل فصم يفصمه: كسره فافصم وتفصم، وفصم الشيء يفصمه: شقه وصدعه.

[١٣] أقصم: من الفعل قصم، ومصدره قصما، قصمت سنة قصما، وهي قصماء، انشقت عرضا ورجل أقصم الثنية، إذا كان منكسرها من النصف فهو بين القصم.

[١٤] أفرج: فرج بين الشيئين فرجا: شق، ورجل أفرج الثنايا: أفلجها.

[١٥] أفلج: والتفليج هو التباعد بين الثنايا والرباعيات خلقة ورجل «أفلج» إذا كان بين أسنانه تفرق.

[١٦] اهتم: هتم هتما وهو أهتم بين الهتم، والهتم انكسار لث٤نايا من أصولها خاصة، وقيل من أطرافها. ويقال هتم ثنيته وفاه. نزع مقدم أسنانه.

[١٧] الجدري: مرض فيروسي معد يتميز بطفح جلدي يتقيح ويعقبه قشر ويخلف ندبا، ويكــون فــي البدن خلقة أو من ضرب أو من جراحة.

[١٨] نمش: نمش نميشا صار بجلده بقع تخالف لونه فهو نمــش وأنمــش وهــي نمــشاء، والــنمش بالتحريك:نقط بيض وسود، وأكثر ما يكون في الشقر.

[١٩] كلف: الكلف: الكلف محركة: شيء يعلو الوجه كالسمسم وهو لون بين الحمرة والسواد.

[٢٠] أعلم: مشقوق الشفة العليا أو إحدى جانبيها.

[٢١] أفلح: الفلح: شق في الشفة السفلى، ويقال فلحت شفته فهو أفلح.

[٢٢] أهتم الفاطميون باستخدام الخيل في الجيش، واعتنوا بتسجيل أنسابها فكان لها جرائد مثبتة فــي الديوان.

وقد جاء ذكر الخيل في القرآن الكريم حيث وجه الله سبحانه أنظار المسلمين إلى اســتخدامها فــي الحرب بقوله تعالى: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم﴾ سورة الأنفال، أية ٦٠.

[٢٣] خزائن السلاح: كانت هذه الخزائن تقع في القاعة التي كان يطلق عليها «بالإيوان الكبير» وهي: عبارة عن قاعة تقوم على عدة أعمدة مخصصة لجلوس الخلفاء الفاطميون، وفــي عهــد الخليفــة «الآمــر» (٤٩٥- ٥٢٤هــ/ ١١٠١- ١١٣١م) تحول هذا الإيوان إلى مستودع للأسلحة وأصبح يعرف بخزائن السلاح، التي كان يجلب إليها الخشب والحديد والأصباغ وغيرها من المواد التي تحتاجها هذه الخزائن.

[٢٤] السيوف: ومفردها «سيف» وهو سلاح ذو حد يضرب به باليد وهي تختلــف تبعــا لجودتهــا وأماكن صناعتها، ومن أنواها «الهند» نسبة إلى الهند و «الحارية» نسبة إلى الحيرة، وكان يــسمى القــصير منها«الأبتر» والعريض منها «صفيحة» والدقق القضيب».

[٢٥] ومن القبائل التي اشتهرت كعناصر في الجيش الفاطمي باستعمال السيف والحراب بمهارة شديدة قبيلة «مصمودة» التي جاءت إلى مصر مصاحبة «للمعز لدين الله» (٣٦٢هــ/ ٩٧٣م) وكان عددهم حــوالي عشرين ألف رجل.

[٢٦] السهام: السهم والنبل والنشاب جميعا أسماء لشيء واحد، وهو عبارة عن عود رفيع من شــجر صلب في طول الذراع يركب في قمته نصل من الحديد المدبب له سنتان في عكس اتجاهه يجعلانه صعبا في عملية إخراجه إذا نشب فى الجسد.

[٢٧] القوس والجمع أقواس: ألة على هيئة هلال تثبت به أوتار من الجلد ترمى عن طريقها السهام.

[٢٨] الخناجر: وهي عبارة عن سكين كبير يستخدمه المشاه والفرسان أثناء القتال عند الحاجة إليه.

[٢٩] الحراب: وهي أقصر من الرمح وأسنتها مصقولة، ومن أشهر أنواع الحراب التــي اســتعملها الفاطميون ما يعرف بالمستوفيات.

(٣٠) الأعلام وكانت تستخدم في أغراض كثيرة فبالإضافة إلى كونها علامة مميزة لكل قائد لواء، كانت تستخدم أيضا للتخاطب بدلا من الأبواق والنقارات وذلك في حالة الخوف من تنبيه العدو بسماع أصوات هذه الآلات.

(٣١) منظرة باب الفتوح: كانت خارج الباب (أي باب الفتوح) وهو يومئذ براح فيما بين الباب وبين البساتين الجيوشية وهما بستان كبيران أحدهما عند زقاق «الحكل» خارج باب الفتوح (شارع الطشطوشي الآن) إلى المطرية، والثاني خارج «باب القنطرة» إلى الخندق (منطقة الدمرداش الآن خلف شارع رمسيس).

وكانت هذه المنظرة معدة لجلوس الخلفاء فيها عند عرض العساكر ووداعها إذا سارت في البر إلى البلاد الشامية.

(٣٢) الديلم: وهو من العناصر التي دخلت الجيش الفاطمي كعنصر جديد وموطنهم بلاد جيلان في الجنوب الغربي من بحر قزوين، وقد سكنوا مدينة القاهرة في الحارة التي عرفت باسمهم.

(٣٤) الأتراك: وهم من العناصر المهمة في الجيش الفاطمي وبلغ عددهم بالإضافة إلى الديانة نحو عشرة ألاف رجل، وقد سكنوا القاهرة في الحارة التي سميت باسمهم.

(٣٥) منشا اليهودي: هو منشا بن إبراهيم القزاز، استنابه «عيسى ابن نسطورس» على الشام لما تولى الدواوين عام (٣٨٤هـ/ ٩٩٤م) في عهد الخليفة «العزيز بالله»، ولما ضجع النس بالشكوى من سوء معاملته للمسلمين ومحاباته لأهل ملته، قام بعزله ومصادرة بعض ماله ومعه «عيسى ابن نسطورس» وفي عهد الخليفة «الحاكم بأمر الله» (٣٨٦- ٤١١هـ/ ٩٩٦- ١٠٢٠م) اشتغل بوظيفة كاتب داخل ديوان الجيش.

(٣٦) أبو المليح بن زكريا بن مينا: هو من أشهر من تولى إحدى الوظائف الديوانية في الدولة الفاطمية من أهل الذمة، وأصله من نصارى أسيوط، تولى وظيفة كاتب في «ديوان الجيش» في عهد «الخليفة المستنصر» ووزيره «بدر الجمالي» (٤٦٧- ٤٨٧هـ/ ١٠٧٤- ١٠٩٤م) الذي استعان به لكفاءته ومهارته فولاه هذه الوظيفة ثم واصل تقدمه وترقيه حتى تقلد وظيفة «سمتوفي الديوان».

(٣٧) كان لكل فرقة من فرق الجيش الفاطمي «أمير» وكان لهؤلاء الأمراء «نقباء» ينولون الرئاسة عليهم، وكان على هؤلاء «النقباء» يقع عبء توصيل أخبار الأجناد عن طريق أمرائهم إلى متولي «ديوان الجيش» للوقف على أحوالهم والوفاء بمتطلباتهم.

(٣٨)الطراحة: وهي الطرحة: الطيلسان، كساء يلقى على الكتف واستعمل حديثا بمعنى غطاء يطرح على الكتفين والصدر ومنه طرحة العروس والجمع طراح.

(٣٩) والمقصود بالقاعة هنا، قاعة الذهب وهي: إحدى قاعات القصر الكبير بناها العزيز بالله وكان الخلفاء الفاطميون يجلسون فيها مع أرباب الدواوين وغيرهم من رجالات الدولة.

(٤٠) استفهسلار: كلمة مركبة من مقطعين، الأول فارسي وهو «أسف»ومعناها المقدم، والآخر تركي وهو «سلار» ومعناها العسكر فيكون المعنى «مقدم العسكر» أو «قائد الجيش» وكان اختصاصه النظر في أمر الأجناد وجميع الشئون العسكرية ورتبته تلي رتبة صاحب الباب، ومن الشخصيات التي تولت هذا المنصب «جعفر بن فلاح» ورزيك بن الصالح طلائع بن رزيك.

[41] «صاحب الباب» وهي وظيفة يختص صاحبها باستقبال الرسل القادمين من الدول الأجنبية، والإشراف على إقامتهم والعمل على راحتهم وتهيئتهم لاستقبال الخليفة، ولأهميتها أطلق عليها «الوزارة الصغرى» وكان راتب متوليها مائة وعشرين دينارا شهريا.

[42] أبو الفرج عبد الله بن محمد البابلي: كان يعمل كاتبا إبان وزارة «اليازوري» ثم تولى الوزارة عام (٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) للخليفة «المستنصر بالله».

[43] أبو سعيد الخطير: هو أبو سعيد الخطير مهذب بن زكريا بن مينا ابن أبي قدامة بن أبي مليح مماتي المصري، المتوفي عام (٥٧٧هـ/ ١١٨١م).

تولى رئاسة «ديوان الجيش» كما كان مرتبا على «ديوان الإقطاع» في خلافة «العاضد لدين الله» وهو من نصارى أسيوط الذي قدموا مصر وخدموا بها وتقدموا وولوا الولايات.

[44] أبو نصر صدف بن يوسف الفلاحي: هو فخر الملك أبو نصر صدفة ابن أبي الأفضل يوسف بن علي الفلاحي، كان يهوديا ويقال أن الله هداه إلى الإسلام وتوفي عام (٤٤٠هـ/ ١٠٤٨م) تولى الوزارة للمستنصر بالله عام ديوان الجديش «ديوان الكتاميين» وكان موصوفا بالبراعة في صروف الكتابة حتى أنه أعلى سجل تقليد الوزارة ليلة اليوم الذي خلع فيه، والذي لقب فيه بالوزير الأجل، تاج الرئاسة فخر الملك، مصطفى أمير المؤمنين.

[45] العرائق: ومفردها «عريف» وهو القيم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس، يلي أمورهم ويتعرف الأمير منه على أحوالهم.

[46] الباطلية: اسم أطلق على طائفة من طوائف العسكر المغاربة بسبب أن الخليفة «المعز لدين الله» لما حضر إلى مصر عام (٣٦٢هـ/ ٩٧٣م) وقسم العطاء في الناس، جاء هؤلاء العسكر يسألون نصيبهم من العطاء، فقيل لهم فرغ ما كان حاضرا، فقالوا «رحنا في الباطل» فسموا بهذا الاسم وسكنوا الحارة المعروفة باسمهم في مدينة القاهرة، وقد بلغ عددهم داخل الجيش الفاطمي نحو خمسة عشر ألف فارس.

[47] ابن عمار: هو أبو محمد أمين الدولة الحسن بن عمار، أحد شيوخ كتامة تولى الوزارة عام ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م للخليفة «الحاكم بأمر الله».

[48] دواس بن يعقوب الكتامي، وقد تولى كذلك في نفس العام «الحسبة».

[49] «صور»: مدينة مشهورة، سكنها خلق من الزهاد والعلماء وكان أهلها جماعة من الأئمة، كانت من ثغور المسلمين، وهي مشرفة على بحر الشام داخلة في البحر مثل الكف على الساعد، يحيط بها البحر من جيمع جوانبها إلا الرابع الذي منه شروع بابها، وهي حصينة لا سبيل لها إلا بالخذلان

[50] «طرابلس»: وهي على شاطئ البحر، وبها أسواق حافلة جامعة، وهي كثيرة الخيرات والثمار ولها بساتين جليلة في شرقيها، ومرساها مأمون من أكثر الرياح، وهي من الموانئ المهمة بالنسبة لتجارة الشام الخارجية والداخلية، وكانت تسع لألف مركب.

[٥١] «ابن عبدون»: هو أبو النصر منصرو بن عبدون الكاتب النصراني، توفى عام (٤٠١هـ/ ١٠١٠م) وكان يتولى ديوان الخراج عام (٣٩٩هـ/ ١٠٠٩م)، ثم تولى ديوان الشام عام (٤٠١هـ/ ١٠١٠م)، وكان نصرانيا خبيقا، بلغ منزلة عظيمة عند الخليفة حتى لقبه بالكافي.

[٥٢] أبو عبد الله الجرجرائي: هو أبو عبد الله محمد ابن أحمد الجرجرائي، من قرية جرجاريا بالعراق، وأخوه «أبو القاسم علي بن أحمد الجرجرائي» الذي كان يتولى «ديوان النفقات» في عهد الخليفة «الحاكم بأمر الله» عام (٤٠٦هـ/ ١٠١٥م) ثم تولى الوزارة للخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» عام (٤١٨هـ/ ١٠٢٧م).

[٥٣] الطارمة: ومعناها بيت من خشب، أو بناء مستدير مقبب، وكان اسطبل الطارمة يقع جنوب شرقي القصر الكبير، وسمي بذلك لأنه كانت فيه طارمة(قبة) يجلس الخليفة تحتها، وكان يقع على يمين الجامع الأزهر.

[٥٤] «نصر بن عباس» هو ولد الوزير عباس الصنهاجي الذي كان وزيرا للخليفة «الظافر بأمر الله» عام (٥٤٩هـ/ ١١٥٤م)، وقد بلغ هذا الوزير مكانة متميزة في الدولة الفاطمية، حتى أن «الظافر بأمر الله» أخرج له سجلا بتوليه الوزارة، ولقبه «بالسيد الأجل» أمير الجيوش«أبو الفضل العباسي الظافري».

وقد زادت هذه العلاقة وتمت بين «نصر بن عباس» والخليفة «الظاهر بأمر الله» نتيجة المنزلة المرموقة، التي وصل إليها والده «عباس الصنهاجي» حيث بلغ عنده الحظوة، حتى أقطعه هذا الإقطاع الكبير، إقطاع قليوب كلها.

[٥٥] قطاع الاعتداد: والمقصود به اتباع طريقة معتادة يتعين من خلالها دفع الرواتب المخصوصة لمجموعة من العربان بواسطة زعيم لهم.

[٥٦] المقصود بالعمل هنا هو: الكورة أو الزمام الذي هو محل الإقطاع الذي يراد تسجيل بياناته.

[٥٧] المقصود «بالعبرة» هنا: مقدار المربوط من الخراج، أو الأموال على كل إقطاع من الأراضي، وما يتحصل من كل قرية من عين وغلة وصنف.

[٥٨] لأن «ديوان المجلس» كان فيه قسم يختص بمقابلة ما يجري في «ديوان الإقطاعات»، من أحوال الجند وما ينساق من الفاضل، ويوقع تلو ذلك بما يراه من إليه النظر من إقطاعه، ويثبت اسم من استجد في وظيفة معينة بتبلغ مميز، ثم يوقع ذلك بما نسخته حضر وشوهد، فيكون ذلك علامة ودليلا.

[٥٩] الارتفاع: والمقصود به الضريبة الأساسية (الخراج) فيما يتعلق بالأراضي الزراعية.

[٦٠] عبيد الشراء: وهم إحدى فرق الجيش الفاطمي، وكان يبلغ عددهم حوالي ثلاثين ألف راجل.

[٦١] دار الصناعة: ولفظة الصناعة: اسم للمكان الذي تصنع فيه الراكب البحرية الخاصة بالأسطول وهي قسمان في ذلك بحرية ونيلية.

وكان موقعها على الساحل القديم من مصر وكانت بها قنطرة الصناعة والتي كانت من جملة متنزهات الخلفاء الفاطميين يجلسون فيها، ثم يركبون العشاريات الخاصة بهم ويخرجون بها إلى المقياس أو غيره.

(٦٣) «ديماس»: والجمع دواميس: وهي نوع من السفن النيلية عبارة عن سفينة كبيرة تستطيع حمل حوالي مائة رجل.

(٦٤) مثل الإيرادات التي كانت تأتي من محصول النطرون.

(٦٥) أنطاع: ومفردها: نطع والجمع أنطاع وهي بالكسر والفتح والتحريك وتعني: بساط من الأديم أي من الجلد الأحمر المدبوغ.

(٦٩) دار صناعة المقس: كان موقعها من الضيعة المعروفة باسم «أم دنين» على ساحل النيل، وقد خصصها «المعز لدين الله» لتكون مرفأ صناعيا

وقد اشتهرت من أول الأمر باسم «المكس» نسبة إلى المكوس، وهي الضرائب التي كانت تجبى من التجار عندها، ثم قلبت الكاف، قافا فقيل «المقس» وقد أقيم بالقرب منها جامع المقس الذي أنشأه «الحاكم بأمر الله» عام (٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م) والذي أطلقت عليه العامة فيما بعد جامع المقسي، والذي عرف في العصر الحديث باسم جامع أولاد عنان (جامع الفتح الآن) وموضع هذا الجامع اليوم ميدان رمسيس.

(٦٧) دار صناعة جزيرة الروضة: وكانت تقع في مقابلة الفسطاط ويحيط بها بحر النيل من جميع الجهات، وهي أول دار صناعة للسفن في مصر، وتم إنشاؤها في عهد والي مصر «مسلمة بن مخلد الأنصاري» (٤٧- ٦٢هـ/ ٦٦٧- ٦٨١م) وكان الغرض منها إعداد أسطول بحري يستطيع التصدي لغارات الدولة البيزنطية في ذلك الوقت. وقد زاد الاهتمام بها في عهد «أحمد بن طولون» فجددها عام (٢٥٤هـ/ ٨٨٦م).

(٦٨) السنط: وواحدته «سنطة»، شجر من الفصيلة القرنية، ثمرة القريظ، ينمو في الأقاليم الحارة ويكثر بمصر.

(٦٩) أشرعة ومفردها شراع وتعرف بالقلاع، ومفردها «قلع» والجمع «قلاع» و «قلوع» و «قلع» والمقصود شراع السفينة.

(٧٠)تقلف من الفعل قلف ومصدرها قفلفا وقلافة وهي حرفة من يقوم بخرز السفن بالليف وجعل القار في خللها.

(٧١) الدسر: وهي المسامير: وكانت تتخذ من ليف تشد به ألواح السفينة.

(*) القار: الزفت: وهو: مادة سوداء صلبة تسيلها السخونة تتخلف من تقطير المواد القطرانية. المعجم.

(٧٢) وقد اختلفت أنواع السفن التي تمخر عباب البحر الأحمر عنها فى البحر الأبيض المتوسط لأن البحر الأحمر اشتهر بصعوبة الملاحة نتيجة لكثرة شعابه المرجانية، ومن ثم كانت سفنه تصنع بالدسر، دون المسامير لصلابتها، وذلك حتى إذا اصدمت بتلك الشعاب لا تتكسر فتفسد أو تغرق.

وقد: تميزت مصر بوجود نوع من الكتان، تصلح أليافه لعمل الحبال، وأدوات السفن الأخرى من المسامير وغيرها.

[٧٣] اللجام: وهو عبارة عن قطعة حديد طويلة محددة الرأس، تقذف بها مراكب العدو.

[٧٤] الحراقات: ومفردها حراقة: وهي ضرب من السفن فيها مرامي يرمى بها العدو من البحر، والحراقات، وهي مواضع القلايين والفحاميين.

[٧٥] الطرادات: ومفردها: الطرادة: وهي السفن الحربية السريعة وهي صغيرة الحجم، على شكل البرميل بدون سطح.

[٧٦] القراقير: جمع قرقور: وهي سفن متعددة الصواري والشراع.

[٧٧] البطس: ومفردها بطسة وهي سفن كثيرة القلوع أي الشراع، يصل عدد القلاح فيها أربعين قلعا.

[٧٨] المسطحات: ومفردها: مسطح وهي: نوع من السفن الحربية الكبيرة تشبه الشلنديات، وكانت تسع خمسمائة راكب أو يزيد.

الفصل السادس

الحالة الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية لموظفي الدواوين وعلاقاتهم المختلفة

أولا: الحالة الاقتصادية

ثانيا: الأوضاع الاجتماعية

ثالثا: علاقاتهم المختلفة.

يعتبر الحديث عن الحالة الاقتصادية والأوضـاع الاجتماعيـة لمـوظفي الـدواوين وعلاقاتهم المختلفة- من الضرورة بمكان- لأنه يعطي صورة شبه كاملة- لمجتمع مـوظفي الدواوين في ذلك العصر، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولا: الحالة الاقتصادية لموظفي الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي:

بلغت عناية الفاطميين منذ قدومهم إلى مصر (٣٥٨هـ/ ٩٦٨م) بموظفي الـدواوين، حدا كبيرا من الاهتمام، مما جعل هؤلاء الموظفين يتمتعون بمكانة اقتصادية عالية، بفضل مـا كانوا يحصلون عليه من رواتب ومنح وأعطيات، مما كان له أكبر الأثر في ارتفـاع ثـرائهم واتساع أحوالهم.

فقد كان «يعقوب بن كلس» متولي «ديوان الخراج» و «ديوان الأحباس» و «ديـوان الجوالي» و «ديوان المواريث» في عهد الخليفة «المعز لدين الله» (٣٦٥- ٣٨٦هـ/ ٩٧٥- ٩٩٦م) ويتمتع بمكانة اقتصادية كبيرة، يتميز بالذكاء الشديد، عارفا لما يختص به من أعمـال لم يكن يدع شيئا يخرج من بين يديه أو يتولاه، إلا ذا علم مستخرجه ونفقته وارتفاعـه حتـى فوض إليه الخليفة «العزيز بالله» أموره في سائر مملكته كما ولاه الوزارة عـام (٣٦٨هـ/ ٩٧٨م) ولقبه بالوزير الأجل ووهب له ألفا وخمـسمائة مملـوك، وهـم الطائفـة المعروفـة بالوزيرية، نسبة إليه واقطعه إقطاعات في مصر والشام، كانت تغل له في كل عام نحو ثمانية ألاف دينار ويبدو أنه كان يعيش حياة تاتسم بالبذخ والإسراف، فقد ترك عند وفاته (٣٨٠هـ/ ٩٩٠م) ثروة ضخمة تقدر بخمسمائة ألف دينار ذهبا ومن الجواهر والتحف ما قيمته أربعمائة ألف دينار، غير الملبوس والمركوب، ووجد له من العبيد أربعة آلاف غلام وثمانمائة حظية[١] غير جواري الخدمة.

كما كان «لأبي الحسن بن العداس» متولي «ديوان الخراج» عام (٣٨١هـ/ ٩٩١م) – على ما يبدو- مكانة اقتصادية متميزة، فقد حدث أن الخراج اضطرب على يديـه، فـأمر الخليفة «العزيز بالله» (٣٦٨-٣٨٦هـ/ ٩٨٧- ٩٩٦م) بمطالبته بعد ما حوسب على ذلـك، فضمن الخسارة، وتم القبض على داره وأملاكه بالقاهرة مما يوحي بأنه كان واسع الثراء وله أملاك كثيرة.

كما كان «ابن سورين» متولي وظيفة الكتابة «بديوان الإنشاء» في أواخر عهد الخليفة «العزيز بالله» (ت ٣٨٦هـ) ٩٩٦م) يقوم بالتصدق بثلاثمائة دينار سنويا يزعم أنها كفـارة

عن ذكر الصلاة على سيدنا محمد ﷺ فيما يكتبه من الإنشاء والسجلات التي يقوم بإنشائها في الديوان.

وإذا كان هذا حاله في الصدقة، التي تخرج منه عن طواعية، فما بالنا باتساع حالته الاقتصادية، وما بلغه من مكانة عظيمة في هذا الشأن!! كما ارتفعت المكانة الاقتصادية، «لأبي العلاء فهد بن إبراهيم» الذي كان يتولى الكتابة بديوان الانشا «للخليفة الحاكم بأمر الله» (ت ٤١١هـ/ ١٠٢٠م) وذلك بسبب ما أهداه إليه عند توليته خلفا «لبرجوان» [٢] عام (٣٩٠هـ/ ١٠٠٠م) من هدية عظيمة عبارة عن عشرة آلاف دينار، و «سفط» [٣] فيه حلة لا حمل لها، ودرج فيه جوهر وخواتم، وطيب، وخمسين رأسا من الخيل والبغال.

وكان «للحسين بن جوهر» الذي كان يتولى «ديوان الانشاء» في عهد «الحاكم بأمر الله» منزلة اقتصادية متميزة فقد أهدى إليه «الحاكم بأمر الله» عند توليته تدبير الدولة عام (٣٩٠هـ/ ١٠٠٠م) ثوبا أحمر، وعمامة زرقاء مذهبة وسيف محلى بذهب، وفرس مسرج ولجام من ذهب، وثلاثة أفراس بمراكبها، وخمسين ثوبا، ومما يدل على ثرائه، أنه أحصيت تركته بعد موته (٤٠١هـ/ ١٠١٠م) فبلغت سبعة آلاف مبطنة حرير من سائر أنواع الديباج، خلاف ما وجدوه من حب الكافور، وزن الحبة ثلاثة مثاقيل.

كما تمتع «ابن خيران» الذي كان يتولى «ديوان الانشاء» الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» بمكانة اقتصادية عالية، وكان السبب في ذلك ما كان يتقاضاه كل عام من رواتب تقدر بثلاثة ألاف دينار، بالإضافة إلى ما كان يحصل عليه عند كتابة السجلات والعهودات من رسوم يستوفيها كل شيء بحسابه.

كما كان «اليازوري» متولي «ديوان المستنصر» عام (٤٤٠هـ/ ١٠٤٨م) واسع الحال، عظيم الجاه، حتى أنه رتب لأهل الخير رواتب كان يرسلها إليهم على سبيل الصدقة كما كانت مائدته عامرة يحضرها كل يوم القضاة والفقهاء والأدباء كما دان يستقبل الخليفة «المستنصر» في بيته كل يوم ثلاثاء، ويقوم بإعداد مائدة عليها أشهى المأكولات، التي تناسب شخص الخليفة ومكانته ولا عجب عند ذكر أحوال «اليازوري» من الأبهة والعظمة كواحد من موظفي الدواوين، فقد كان يتولى مضافا إلى «ديوان الممستنصر» القضاء، والوزارة.

وكان من بين موظفي الدواوين أفراد يمتلكون ثروات خاصة وأغلبهم من أهل الذمة، فقد كان «أبو المليح زكريا بن مينا» المعروف «بمماتي» وهو يومئذ من كبار الموظفين النصارى. يتولى وظيفة «مستوفي الديوان» في عهد الخليفة «المستنصر بالله» (٤٢٧-٤٨٧هـ/ ١٠٣٦- ١٠٩٤م) يتميز بالثراء، وسعة المال، وأنه كان يوزع القمح على الناس في

أثناء الشدة العظمى (٤٥٧- ٤٦٤هـ/ ١٠٦٤- ١٠٧١م) ويخرج من بيته ما يسد حاجة الأطفال المسلمين وينقذهم من الموت.

ومما يدل على أنه مقدار ما كان يتمتع به من مظاهر الأبهة والعظمة، أنه اشترى سمكة من بعض التجار الهنود بألف دينار وكانت هذه السمكة مصنوعة من العنبر، وقد طيبت ورصعت بالجواهر، وكان «بدر الجمالي» متولي الوزارة آنذاك (٤٦٧- ٤٨٧هـ/ ١٠٧٤- ١٠٩٤م) قد استكثر فيها المال فأعرض عن شرائها فاتفق أن جلس «أبو المليح» ذات مرة في مجلس السمو والأنس، وشرب خمرا فأذهبت وعيه، حتى رغب في أكل السمك فأمر بإحضار المقلي والنار، حتى يقلي السمكة العنبر التي اشتراها من التاجر، فأحدث حريقها رائحة شديدة، حتى لم يبق بمصر دار إلا ودخلتها تلك الرائحة، فاشتم «بدر الجمالي الرائحة»، فظن أن حريقا شب في مخازنه، فاستدعى الخزان ليتحقق من ذلك، فوجد أنها سليمة، فأمر بتتبع مصدرها، حتى وقف على حقيقة خبرها، فقال: هذا النصراني الفاعل الصانع، أكل أموالي واستبد بالدنيا دوني واستدعاه في اليوم التالي ولقيه وهو غضبان فقال له: استعظم وأنا ملك مصر شراء سمكة من العنبر، فأتركها استكثارا لثمنها، فتشتريها أنت ولم يكفك ذلك حتى تقليها وتذهبها ضياعا في ساعة واحدة، وهي بألف دينار مصري، ما فعلت هذا إلا وقد نقلت بيت مالي إليك ولكن «أبا المليح» يخرج من هذا الموقف ببراعة فائقة، وذكاء نادر، حيث رد قائلا: والله ما فعلت هذا إلا محبة لك وغيرة عليك، فإنك اليوم سلطان نصف الدنيا، وهذه السمكة لا يشتريها إلا ملك، فخفت أن يذهب بها إلى بعض الملوك ويخبره أنك استعظمتها ولم تشترها، فأردت عكس الأمر عليه وأن يعلم أنك لم تتركها إلا احتقارا لها، ولم يكن لها عندك مقدار، وأنا كاتبا نصرانيا من كتابك اشتراها وأحرقها، فيشيع ذكرك، ويعظم عند الملوك قدرك فاستحسن «بدر» ذلك منه، وأمر له بضعف ثمنها، وزاد في رزقه.

وهكذا، فقد بلغ الحال بأحد موظفي الدواوين أن اتسع ثراؤه إلى حد أن يشتري سمكة بألف دينار لا يشتريها إلا ملك ويفعل فيها ما فعل!؟

كما بلغ «أبو البركات يوحنا بن أبي الليث، متولي «ديوان التحقيق» (٥٠١- ٥١٨هـ) مبلغا عظيما من الثراء، حتى كان يملك من الأموال والذخائر مالا عد له ولا قيمة عليه.»

أما «أبو نجاح بن قنا» المعروف بالراهب مستوفي الديوان في خلافة «الآمر بأحكام الله» فقد كانت له أحوال عجيبة خاصة بعد اتصاله «بالآمر»، وبذله في مصادرة قوم من النصارى مائة ألف دينار، فأطلق يده فيهم، وعم بسببه جميع رؤساء الديار المصرية والقضاة والكتاب وغيرهم بلاء عظيم، إذ لم يبق أحد إلا ناله منه مكروه من الضرب والنهب وأخذ

الأموال وارتفع شأنه عند «الآمر بأحكام الله» حتى كان يعمل له ملابس مخصوصة «بدمياط» و «تنيس» من الصوف الأبيض المنسوج بالذهب وكان يتطيب كل يوم بكميات كثيرة من المسك، فكان يشم ريحه من مسافة بعيدة، كما كان يركب الحمير بسروج محلاة بالذهب والفضة، فلما ضج الناس بالشكوى، وارتفعت أصواتهم بسبب ما كان يحصل لهم على يد هذا «الراهب» قبض عليه وقتل عام (٥٢٣هـ/ ١١٢٩م).

فعثر في داره بعد قتله على «مقطع فيه ثلاثمائة طراحة» سامان محشوة جدد لم تستعمل قد رصت إلى قرب السقف، هذا من نوع واحد قليل الاستعمال، فكيف ما عداه من الديباج وأنواع المتاع الفاخر.

واتسعت حال «الأخرم بن أبي زكريا» الذي استدناه الخليفة «الحافظ لدين الله» (ت ٥٤٤هـ/ ١١٤٩م) وقربه حتى ولاه «ديوان النظر» وهو على دين النصرانية فمكن أبناء ملته من الدواوين فعينهم فيها، حتى شرعوا في التجبر، وبالغوا في إظهار الفخر، وتظاهروا بالملابس العظيمة، وركبوا البغلات الرائعة، والخيول الموسومة بالسروج المحلاة باللجم [٤] الثقيلة وضايقوا المسلمين في أرزاقهم، واستولوا على الأحباس الدينية والأوقاف الشرعية واتخذوا العبيد والجواري من المسلمين والمسلمات، وكان «الأخرم» قد التزم أن يوفر كل يوم ألف دينار، خارجا عن المؤن والغرامات، وهو بذلك أول من فتح هذا الباب- فأذى المسلمين، وتسلط عليهم فسخط عليه «الحافظ لدين الله» وأمر بمصادرته بعدما رفع كثير من الناس الشكاوى التي تفيد تسلط «الأخرم» وزيادة جودة، وقدموا ما يثبت أن بحوزته أموالا كثيرة، كلها من أموال الناس فكان أن خرج الأمر باعتقاله في «خزانة البنود» [٥] ثم قتل عام (٥٤٢هـ/ ١١٤٧م) وبعد قتله ثبت في جهته أموال كثيرة، بلغت حوالي عشرين ألف دينار، معظمها من طرق غير شريفة.

كما كان «الرشيد بن الزبير» متولي «ديوان الصعيد الأعلى» في عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» عام (٥١٥هـ/ ١١٢٢م) من بيت كبير معروف بالثراء وسعة المال في الصعيد.

كما كان شاعرا يعرف كيف يبيع بضاعته ويروج لها، حيث تنهال عليه العطايا من كل جانب وبالطبع كان لذلك أثره فى ارتفاع مكانته الاقتصادية، لا سيما إذا علمنا، أنه أرسل إلى اليمن ليتولى قضاءها، بأمر من الخليفة «الحافظ لدين الله» عام (٥٣٩هـ/ ١١٤٤م) كما تولى ديوان ثغر الإسكندرية، نيابة عن ديوان الثغور المركزي بالقاهرة، عام (٥٥٩هـ/ ١١٦٤م).

كذلك كان «للفاضل البيساني » متولى ديوان الإنشاء في عـام (٥٦٦هـ/ ١١٧٠م) واسع الثراء، كثير المال، بلغ دخله كل يوم خمسين دينارا وأصبح معلومه في العام خمسين ألف دينار سوى ما كان يتحصل عليه من متاجر الهند والمغرب وغيرها ومع ذلك فقد كـان متقللا في مطعمه ومنكحه وملبسه لباسه للبيضا، لا يبلغ جميع ما عليه دينارين، ولم يكن ذلك لبخل فيه أو كزازة في طبعه، فقد كان مشهورا بالإحسان، وفعل الخيرات مما يدل على ورعه وزهده رغم اتساع مكانته.

رواتب أصحاب الدواوين:

اهتمت الدولة الفاطمية بتوفير الرواتب الكافية لموظفي الدواوين الذين كانوا يمثلـون قطاعا كبيرا في إدارة الدولة. وكانت هذه الرواتب على نوعين، نقدية، وعينية كالقمح والشعير وغيرهما.

النوع الأول: الرواتب النقدية:

عند ذكر رواتب موظفي الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي، يأتي في مقدمتهم متولي «ديوان الإنشاء» حيث كان راتبه مائة وخمسين دينارا شهريا، وكان لـه مـساعدان، تجري عليهما الرواتب المنتظمة أيضا وهما:

صاحب القلم الدقيق: وراتبه مائة دينار شهريا وصاحب القلم الجليل وراتبـه ثلاثـون دينارا في الشهر، أما دونهم من صغار الموظفين «بديوان الإنشاء» فكانت رواتـبهم تتـرواح بين عشرة وسبعة إلى خمسة دنانير شهريا.

كما كان من متولي وظيفة «زمام الإشراف» و «صاحب المجلس» [٦] مائة دينار في كل شهر ومن دونهم من موظفي حواشي الخليفة، ينقص عشرة دنانير حتى يكون آخرهم من يكون في الشهر عشرة دنانير.

وكان لمتولي «ديوان النظر» راتب شهري قدره سبعون دينارا وكذا متولي «ديـوان التحقيق» له راتب شهري مقداره خمسون دينارا.

ومن الجدير بالذكر أن من بين رؤساء الدواوين من جمع بين رئاسة «ديواني التحقيق والمجلس» مثل أبي البركات يوحنا بن أبي الليث» وذلك حتى عـام «٥١٨هـ/ ١١٢٤م). وكان راتب متولي «ديوان الجيش» أربعين دينارا ولجميع أصحاب الدواوين الأخرى الجاري فيها المعاملات، مثل «ديوان الأحباس»، و «ديوان الـصعيد الأعلـى»، و «ديـوان أسـفل الأرض» (الوجه البحري)، و«ديوان الثغور» و «ديـوان الكـراع» «وديـوان الجهـاد» أو

العمائر، رواتب تمنح لهم في كل شهر عشرون دينارا. أما الكتاب والمعاونون فيها، فتراوحت رواتبهم بين عشرة وخمسة دنانير في كل شهر أيضا.

ويبدو أن دخل بعض موظفي الدواوين لم يقتصر على هذه الرواتب المقررة من قبل الدولة، بدليل أن«ابن خيران» الذي كان يتولى «ديوان الانشاء» في عهد الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» وراتبه المقرر مائة وخمسون دينارا كان يتقاضى كل سنة ثلاثة آلاف دينار، من الرسوم التي كان يقبضها عند كتابة السجلات والعهود والمختلفة.

وقد كان يحدث أن يصل إلى منصب الوزارة، بعض موظفي الدواوين ممن يتولون رئاستها أو العمل فيها، فيسعدون بما كان يجري لمتولي هذا المنصب من رسوم، حيث كان يختص صاحبه براتب قدره خمسة ألاف دينار في كل شهر، ولمن يليه من ولد أو أخ، لكل منهم ثلاثمائة دينار إلى مائتي دينار، ثم حواشيهم. حسب عددهم من خمسمائة إلى ثلاثمائة، بالإضافة إلى ما كان يصرف له بخلاف هذا المرتب من مطابخ القصر وخزائنه من الطعام والشراب، ما يكفي مؤنته هو وحاشيته، والقائمين على خدمته في كل شهر.

ومن موظفي الدواوين الذين وصلوا إلى هذه المرتبة، وتمتعوا بهذه المزايا «يعقوب بن كلس»، الذي كان يتولى رئاسة عدد من هذه الدواوين هي «الخراج» و «الأحباس» و «المواريث» وغيرها في عام (٣٦٢هـ/ ٩٧٣م): ثم تولى الوزارة عام (٣٦٨هـ/ ٩٧٨م) فكان بذلك أول وزراء الدولة الفاطمية الذي تمتع بهذا القدر من المزايا، ليس هذا فحسب، بل جعل في قصره مطابخ خاصة به ولأضيافه، وغلمانه وحاشيته وأتباعه، وألبسهم الملابس الحريرية.

كما وصل إليها من موظفي الدواوين «أبو الفتح مسعود بن طاهر الوزان» متولي «ديوان الجيش» في عهد الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» وذلك عام (٤١٤هـ/ ١٠٢٣م). حتى عام (٤١٥هـ/ ١٠٢٤م). ووصل إليها كذلك «الجرجرائي» وكان يتولى «ديوان أم المستنصر» مضافا إليه ما في يده من القضاء والوزارة، عام (٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م).

ولذلك لا نعجب عندما نجده يستضيف الخليفة الفاطمي «المستنصر بالله» على مائدته في بيته كل يوم ثلاثاء كما كانت مائدته عامرة طوال الأسبوع يحضرها القضاة، والفقهاء والأدباء بالإضافة إلى ما كان يجريه من رواتب على أهل البر وللصدقات.

النوع الثاني: الرواتب العينية:

كما امتدت عناية الدولة الفاطمية بموظفي الدواوين فقررت لهم رواتب عينية تصرف لهم من المطابخ، التي كان لها موظف يطلق عليه «حامي المطابخ» يقم بتنظيم عملية إخراج هذه الرواتب المقررة كل يوم، والتي كانت تحتوي على أصناف عديدة من الشمع والسكر واللحم، وغير ذلك من سائر الأصناف، التي عمرت بها هذه المطابخ.

وعلى سبيل المثال فقد ذكر «ابن المأمون» تفصيلا ما كان يحصل عليه «أبو البركات يوحنا بن أبي الليث، متولي» ديوان لمجلس في عام (٥١٨هـ/ ١١٢٤م) كل يوم من بيت المال والمطابخ وشون الحطب، برسم البقولات والتوابل نصف دينار، ومن الضأن رأس واحد، ومن الحيوان ثلاثة أطيار ومن الحطب حملة واحدة، ومن الدقيق يحصل على خمسة وعشرين رطلا، بالإضافة إلى الأنواع الأخرى من الخبز والفاكهة.

وفي كل يوم اثنين وخميس من السماط بقاعة الذهب طيفور[٧] خاص بالإضافة إلى خمسة وعشرين رغيفا من الخبز الموائدي، وفي كل يوم أحد وأربعاء من الأسمطة بالدار المأمونية (دار الوزير المأمون البطائمي) (ت ٥٢٢هـ/ ١١٢٨م) مثل ذلك وفي كل يوم سبت وثلاثاء من أسمطة الركوبات، خروف مشوي، ومعه كمية من الحلوى والفاكهة، كما كان يخرج من مخازن الغلال التابعة للفاطميين بمصر، والتي كان يطلق عليها - «الأهراء السلطانية» ما يحتاج غليه الموظفون من الغلال، حسب ما ذكره «ابن الطوير» بقوله: ومنها إطلاق الأقوات لأرباب الخدم. «كما كان يخرج منها أيضا جرايات رجال الأسطول وهو ما كان يعمل من القمح برسم الكعك، يتخذونه زادا لهم، وما كان يصرف لهم من الشعير برسم دوابهم.

وكانت هذه عادة الفاطميين منذ عهد الخليفة «العزيز بالله» حيث ذكر «الأزدي» أنه أول من قرر العطاء لغلمانه وخدمه مما يدل على عناية الدولة بموظفي الدواوين، من خلال ما كانت توفره لهم من رواتب مالية، وعينية توضح بلا شك- ما كان ينعم به هؤلاء الموظفون من رغيد العيش، وهناءة البال.

ثانيا: الأوضاع الاجتماعية لموظفي الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي:

اهتم الخلفاء الفاطميون اهتماما كبيرا بموظفي الدولة وبخاصة موظفي الدواوين، حيث عملوا على توفير أسباب الحياة الكريمة لهم كي يشعروا بالأمان والاستقرار مما يرفع كفاءتهم، ويزيد من قدراتهم على الانجاز في العمل، والتفاني في خدمة الدولة ورفع شأنها.

وقد اتخذ اهتمام الفاطميين بموظفي الدواوين عدة مظاهر:

أولا: إغداق المنح والعطايا عليهم في الأعياد والمواسم المختلفة:

أبدت الدولة الفاطمية اهتماما كبيرا بالأعياد والمواسم المختلفة وبالغت في إقامتها، والإكثار منها، هذه الأعياد التي كانت تجري حسب رسوم مخصوصة، يصيب موظفو الدواوين فيها من الخيرات الواسعة والإنعامات الكثيرة، ما يجعلهم ينتظرون حول هذه المناسبات، لما كان يغدق عليهم فيها من أنواع الخير والبر.

ومن هذه الأعياد والمناسبات التي كان يحتفل بها ما يلي:

١- الاحتفال بعيد رأس السنة الهجرية:

كان احتفال الفاطميين بهذا العيد يتم في العشر الأواخر من شهر ذي الحجة كل عام.

ومما كان يعود بالخير على موظفي الدواوين من جراء هذا الاحتفال، ما كانوا يحصلون عليه من خلال الأصناف المختلفة من الأطعمة التي كانت تخرج من مطابخ القصر الفاطمي، والتي كانت تعد خصيصا لهذه المناسبة من الخراف والرؤوس وأنواع الحلوى والخبز والألبان، والتي كانت توزع على جميع رجال الدولة، وحاشية الخليفة، وسائر أصحاب الرتب والوظائف في الدولة وكان من عادة الفاطميين في هذا الاحتفال ضرب عملة جديدة، تعرف «بالغرة» والتي كانت تضرب في الأيام العشرة الأخيرة من ذي الحجة وتحمل تاريخ السنة الجديدة، وتوضع في صناديق الإنفاق، ويتم توزيعها على رجال الدولة، ابتداء من الوزير، الذي كان يعطى منها عددا يساوي أيام السنة الهجرية، ومثلها من أنواع العملة الأقل قيمة، ثم يوزع بعد ذلك على باقي رجال الدولة، وأرباب الوظائف على حسب رتبة كل منهم، حتى يحصل البعض على قطعة واحدة من هذه العملة وكان الجميع يتقبل ذلك على سبيل البركة.

٢- الاحتفال بالمولد النبوي على صاحبه أفضل الصلاة والسلام:

كان من رسوم احتفال الفاطميين بهذه المناسبة قيامهم بتوزيع الحلوى المختلفة على رجال الدولة، والتي كان يتم إعدادها في «دار الفطرة» بأعداد كبيرة، ويستخدم في صنعها عشرون قنطارا من السكر، وتعبأ في ثلاثمائة صينية من النحاس، ثم يجري توزيعها على رجال الدولة من أول النهار إلى الظهر، طبقا لرسوم منتظمة ولم تكن الحلوى وحدها هي التي يتم توزيعها في هذه المناسبة، بل كانت الهبات والصدقات توزع أيضا على الناس، وكذا أرباب الوظائف الدولة.

٣- الاحتفال باستقبال شهر رمضان:

كان الاحتفال باستقبال شهر رمضان له رسوم خاصة، كانت دائما في مصلحة أصحاب الوظائف بالدولة، ومنهم بطبيعة الحال موظفوا الدواوين حيث كان المتبع في أول يوم من شهر رمضان، أن يرسل لجميع الأمراء وغيرهم من أرباب الرتب والخدم، لكل واحد منهم طبق، ولكل واحد من أولاده ونسائه طبق فيه حلواء، وبوسطه صرة(٨) من ذهب، فيعم ذلك سائر أهل الدولة.

كما كان يقام في رمضان «سماط» جرت العادة بإقامته ابتداء من اليم الرابع من الشهر، وحتى اليوم السادس والعشرين منه، وذلك «بقاعة الذهب في القصر الفاطمي»، ويحضره الأمراء وكبار رجال الدولة بالتناوب، حيث يخرج كتاب بأسماء من عليه التوبة، حتى لا يحرموا من الإفطار مع أسرهم في هذا الشهر الكريم.

وكان هذا «السماط» يبسط في «قاعة الذهب» من أول الرواق (٩) إلى ثلثي القاعة، والفراشون قيام لخدمة الحاضرين، حيث يقومون بتقديم أفخر أنواع المأكولات والأغذية، وكانت العادة أن ينفق في سماط شهر رمضان في العصر الفاطمي لمدة سبعة وعشرين يوما، ثلاثة آلاف دينار.

٤- الاحتفال بعيد الفطر والأضحى:

كانت الاحتفال بعيد الفطر في مصر إبان العصر، له طقوس ورسوم خاصة فقد كان يسمى «الموسم الكبير» حيث كانت توزع فيه أنواع الحلوى المختلفة على جميع موظفي الدولة كما كان يسمى «بعيد الحلل» بسبب ما كان يوزع فيه من الكسوات على سائر الموظفين، ابتداء من الخليفة نفسه إلى أقل موظف بالدولة، وقد ذكر «ابن المأمون» أن العادة فيه أن يحسن هيأتهم، ويأخذوا عند كل مسجد زينتهم وكان ينعم عليهم فيه بكسوات حسب منازلهم،

تجمع بين الشرف والجمال ولا يبقى بعدها مطمع للآمال فقد كان نصيب «الشيخ ابن أبي أسامة» متولي «ديوان» «الانشاء» حتى عام (٥٢٢هـ/١١٢٨م) آنذاك من كسوة «عيد الفطر»، بدلة مذهبة عدتها خمس قطع، كما أعطى «لأبي البركات يوحنا بن أبي الليث» متولي «ديوان المجلس» (٥١٨هـ/ ١١٢٤م) في هذه المناسبة أيضا بدلة مذهبة، عدتها خمس قطع، ويلاحظ مما سبق أن «ابن أبي أسامة» و «ابن أبي الليث» قد تساويا في كسوتهما، مما يدل على أن رؤساء الدواوين، كانوا يتفقون في مقدار الكسوة، كما يلاحظ هذا التفاوت الظاهر عند توزيعها على صغار موظفي الدواوين، الذين كانوا يمنحون كساوي، تقل في جملها عن رؤسائهم بدليل أن «أبا الرضى سالم ابن الشيخ الحسن بن أبي أسامة» متولي «ديوان الإنشاء»، والذي كان ينوب عن أبيه في إدارة الديوان، كان نصيبه من كسوة عيد الفطر، بدلة مذهبة عدتها ثلاث قطع وكذا «أبو الفضائل هبة الله» [١٠] متولي الدفاتر الذي كان رسم كسوته بدلة قطعة واحدة فقط ومن الجدير بالذكر أن هذه الكساوى التي تمنح للموظفين في «عيد الفطر» لم تكن منصورة على أرباب الوظائف الديوانية فقط، بل كان يعطى لأبنائهم منها، مثلما حدث من أولاد «الشيخ أبي الحسن بن أبي أسامة» [١١] في عيد الفطر من عام (٥١٦هـ/ ١١٢٣م) وكذا مع «أبي الفضائل هبة الله» [١٢] متولي الدفتر وأشار «ابن المأمون» إلى أن هذه الكسوة كانت تعطى لنساء بعض أصحاب الدواوين، ولعل ذلك كان على سبيل الهدية- مثلما حدث مع «أبي البركات يوحنا بن أبي الليث» متولي «ديوان المجلس» الذي أعطى فوق كسوته حلة مذهبة لامرأته مما يدل على أن أسر هؤلاء الموظفين كان يشملها ما يجري من رسوم هذا العيد.

وفي ذلك يظهر ذكاء الدولة وحرصها على أن تمتد يدها الكريمة لتشمل بقية أفراد أسر موظفي الدواوين، ما يشعر هؤلاء الموظفين بإنعام الدولة عليهم، هذا الإنعام المبالغ فيه، خاصة إذا علمنا أن إجمالي ما تم توزيعه من كسوة عام – (٥١٦هـ/ ١١٢٣م) بلغت تكلفته عشرين ألف دينار.

كما كان يقام في عيد الفطر «سماط» [١٣] يتم وضع أنواع من الأواني الذهبية والصينية عليه بطول قاعة الذهب، ويعرض يبلغ عشرة أذرع ويتوسطه واحد وعشرون طبقا، في كل طبق إحدى وعشرون «ثنيا» [١٤] مشويا، ومن الدجاج والفراريخ وفراخ الحمام ثلاثمائة وخمسون طائرا، ثم يسد خلل تلك الأطباق بالصحون الخزفية، تبلغ في جملتها خمسمائة صحن، في كل منه سبع دجاجات [١٥]، فيأكل المدعوون من أرباب الرسوم، كما يباح لهم نقل شيء منه إلى دورهم، وقد كان مدا السماط فرصة طيبة للإعلان عن صفات الكرم والإيثار التي يتحلى بها الخلفاء الفاطميون، والتي تساعد على ازدياد مكانتهم في قلوب موظفيهم، فقد

ذكر «ابن المأمون» أن الخليفة «الآمر بأحكام الله» كان يجلس على سماط «عيد الفطر» ويفرق على الحاضرين من الطعام بيده، كما كان يقوم باستدعاء من يشرف بحضور السماط، مثل «الشيخ أبي الحسن بن أبي أسامة» متولي ديوان الإنشاء » وابنه «أبي الرضي سالم» وغيرهما من وجوه الحاضرين، ليأكلوا معه على مائدته الخاصة، كنوع من التكريم والمحاباة.

كما كان من النظم التي تجري في سماط هذا العيد أن يؤمر قبل حضور الخليفة وجلوسه في «السماط» بتفرقة الرسوم على أربابها، حيث يحمل منه ما جرت به العادة إلى «الوزير» برسم الحاشية، ولكل من حاشية أولاده وأخوته، و«كاتب الدست» (متولي ديوان الانشاء) و «متولي الديوان» (ديوان المجلس) و «كاتب الدفتر» (صاحب الدفتر الخاص بأمور الخلافة) ما غيرهم من الموظفين، فكان يصرف لهم بعد انقضاء السماط كل على قدر منزلته.

كما كانت الدولة الفاطمية، تقوم بالاحتفال «بعيد الأضحى المبارك»، من النظم والرسوم المتبعة في إجراء هذا الاحتفال، أن يقوم الوزير، ورؤساء الدواوين وغيرهم من كبار رجال الدولة، بالدخول على الخليفة لتهنئته بهذه المناسبة.

كما جرت العادة في هذه المناسبة أن يقوم الخليفة بنفسه بعملية النحر وهي سنة متبعة منذ عهد الخليفة «العزيز بالله» وقد بلغ ما تم نحره لهذه المناسبة في عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» عام (٥١٥هـ/ ١١٢٢م) ألفني وخمسمائة وواحد وستين رأسا هذا عدا ما كان يذبحه الوزير وأولاده، وكانت لحوم هذه الأضاحي توزع على أرباب الدولة وكبار موظفيها، وينال منها الجميع نصيبا، ابتداء من الوزير فما دونه، حيث تحمل إليهم في أطباق مع الفراشين، وذكر «ابن المأمون» أن جملة ما تم ذبحه في عام (٥١٦هـ/ ١١٢٢م) ألف وتسعمائة وستة وأربعون رأسا ينحر الخليفة منها بيده على قدر استطاعته، كما فعل «الآمر بأحكام الله» – في نفس العام- فقد شرع في النحر فذبح بنفسه أربعا وثلاثين ناقة.

كما كان من عادة الوزير الفاطمي أن ينفق في داره على نحو ما يجري في القصر الفاطمي، وقد بلغت قيمة ما تم إنفاقه بالدار المأمونية «دار الوزير المأمون البطائحي» في عام (٥١٦هـ/ ١١٢٢م) ألفا وثلاثمائة وستة وعشرين دينارا.

كما كان يتم توزيع الكسوات الخاصة بهذا العيد، والتي كان يطلق عليها «كسوة عيد النحر» وكان المتبع عند توزيع هذه الكسوة أن تكتب فيها رقعة برسم وجوه الدولة، تخرج من «ديون الانشاء» لهذا الغرض وكانت هذه الكسوة تحتوي على مائة قطعة وسبع قطع فقط، لم تكن تشمل على موظفي الدولة وغيرهم من موظفي القصر الفاطمي.

ولم تكن هذه المناسبات التي سبق ذكرها هي فقط التي يتم فيها الإنعام والإدرار بمختلف أنواع العطاء من أسمطة وهبات مالية، وكسوات وغير ذلك من وجوه الخير والبر، فقد كان نفس الشيء يتكرر في مناسبات أخرى كثيرة، كفتح الخليج الذي حضره من موظفي الدواوين، «ابن أبي أسامة» متولي «ديوان الإنشاء» وابنة «سالم» وقد تم في هذه المناسبة صرف ما يخص المستخدمين من الكسوات عدة بدلات، خلاف ما جرت به العادة في هذا الموسم من الحيوان والضأن والبقر، وغير ذلك من الأصناف برسم التفرقة والرسوم حتى يشعل الإنعام المخصوص بهذا اليوم أرباب الرسوم على عاداتهم من خلال «السماط» الذي كان ينصب في هذا اليوم، والحاصل فيه عند الانتهاء من إعداد المائدة الخاصة به، أن يستصحب منها كل من حضرها ما تقتضيه نفسه على حكم الشرف والبركة، وقد بلغ ما أنفق في هذه المناسبة عام (٥١٨هـ/ ١١٢٤م) من النقد العين أربعة آلاف وخمسمائة دينار، ومن الورق خمسة عشر ألف درهم.

ومن المناسبات التي كانت تغمر موظفي الدواوين فيها الإنعامات أيضا ذكرى الاحتفال «بمولد الخليفة الحاضر» حيث كان يجري الاحتفال باليوم الذي ولد فيه الخليفة، وكان الاحتفال بهذا اليوم من العادات التي اتبعها الفاطميون في مصر وإن كانت تفاصيل هذه الاحتفالات مجهولة سوى ما ذكره «ابن المأمون» أن الخليفة «الآمر بأحكام الله» قد احتفل بيوم مولده عام (٥١٦هـ/ ١١٢٢م) وفيه تم توزيع كثير من الحلوى والكعك، والتي كانت تصنع خصيصا لهذا اليوم، وكذا الهبات المالية، حيث كان يفرق مائة دينار وألفا وثمانمائة وعشرين درهما، يختص أصحاب الدواوين منها بمقدار كبير، كما احتفل به عام (٥١٧هـ/ ١١٢٣م) ولم يختلف احتفاله من حيث النظم والرسوم التي تمت فيه عما تم في احتفال العام السابق، من توزيع للحلوى والهبات كما كان الخليفة، الآمر بأحكام الله» يركب للنزهة، فيمر على بعض «المناظر» التي قد بناها الخلفاء الفاطميون من قبله وكان من عاداته أن يفرق من العين ما مبلغه سبعة وخمسون دينارا، ومن الرباعية مائة وستة وثمانون دينارا للحواشي والأستاذين وأصحاب الدواوين وغيرهم ممن يقابلونه في طريقه.

وفي إحصائية مفيدة يمكن رصد ما ينفق في هذه الأعياد والمواسم والمناسبات المختلفة من أموال وهبات، بسبب ما كان يتم فيها من رسوم، كان النصيب الأكبر منها يعود على موظفي الدواوين حيث يذكر «ابن المأمون» أن إجمالي ما تم إنفاقه عينا من بيت المال في مدة أولها المحرم سنة (٥١٧هـ)، وأخرها سلخ ذي الحجة، في الأعياد والمواسم، وما ينعم به في الركوبات من الرسوم والصدقات، وعند العود منها، وغير ذلك من نفقات الرواتب

المستقرة لأرباب الخدم والكتاب والأطباء وغيرهم سبعمائة ألف وسبعة وستين ألفا ومائتي وتسعين دينارا ونصفا».

ثانيا: الأنعام على كبار موظفي الدواوين بالخلع والأقارب:

كما بلغت عناية الفاطميين بموظفي الدواوين أن قاموا بمنحهم «الخلع» (١٦) التي تعبر عن تقدير الدولة، وكان ذلك من الرسوم المتبعة عند مباشرة أحد الموظفين منصبا جديدا، فقد خلع الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» في عام (٤١٤هـ/ ١٠٢٣م) على «دواس بن يعقوب الكتامي» عند توليه الحسبة والأسواق والسواحل، ثوبا مثقلا (١٧) وعمامة، ثم نزل في موكب عظيم وبين يديه اثنتا عشرة جنيبة (١٨) وجماعة يحجبونه، وشق البلد حتى انتهى إلى مجلس الحسبة.

كما خلع «الظاهر لإعزاز دين الله» في عام (٤١٥هـ/ ١٠٢٤م) على «سنى الدولة حمد ابن أخي التاهرتي» عند توليته جميع سيارات أسفل الأرض خلعة تكونت من عمامة صغرى، مذهبة، وثوب «طميم»(١٩)، وحمل على فرس بسرج مصفح كما أمر الخليفة «الظافر بأمر الله» «الفاضل البيساني» الذي كان يعمل كاتبا في دواوين الدولة الفاطمية، عندما ظهرت له نجابته، أن يقلع طيلسانه، و «عذبة» (٢٠) عمامته حتى يتم فتلهما (٢١) وتحنيكه (٢٢) بما كمظهر من مظاهر الحفاوة والتكريم، واتخذه كاتبا له.

كما كان يجري على متولي «ديوان العمائر» من الرسوم المقررة «لفتح الخليج» عند حضوره إليه، حيث يمنح إنعاما خاصا من العين والورق وصواني الفطرة، والموائد العامرة بالخراف التسوية وأصناف الحلوى المختلفة.

كما كان يعطي «لأبي الرداد» الذي كان يتولى مسئولية الإشراف على مقياس النيل، وإعطاء التقارير اليومية عن زيادته ونقصانه في هذه المناسبة، خلعة تتكون من بدلة مذهبة، وثوب دبيقي (٢٣) حرير وطيلسان مقور، وبياض مذهب، وشقة سقلاطون (٢٤)، وشقى تحتاني، وشقة حز، وشقة دبيقي، وأربعة أكياس دراهم.

ولم يتوقف عطاء الدولة الفاطمية وإكرامها عند هذا الحد من منح «الخلع» وإغداق الهبات والعطايا على موظفيها في الدواوين، بل كانت تمنحهم أيضا الألقاب الرنانة، التي تضفي عليهم مظاهر الإجلال والهيبة مما يتيح لكثير منهم، أن يتبوأ مكانة متميزة داخل المجتمع الذي يعيش فيه.

فقد لقب الخليفة «الحاكم بأمر الله» كاتبه بديوان الإنشاء أبا العلاء فهد بن إبراهيم «بالرئيس» وصار هذا اللقب خاصا به في المخاطبة والمكاتبة كما تلقب «صدقة بن يوسف الفلاحي» الذي كان يتولى رئاسة «ديوان الكتاميين» بعدة ألقاب خاصة بعدما تولى الوزارة عام (٤٣٦هـ/ ١٠٤٥م) حيث تلقب بالوزير «الأجل» تاج الرئاسة، فخر الملك، مصطفى أمير المؤمنين.

أما «اليازوري» الذي كان يتولى «ديوان أم المستنصر» عام (٤٤٠هـ/ ١٠٤٨م) فقد لقبه الخليفة «المستنصر بالله» بالناصر للدين غياب المسلمين خليل أمير المؤمنين، كما تلقب «أبو الحسن ابن أبي أسامة» متولي«ديوان الإنشاء» في عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» بالشيخ الأجل ولم يشاركه أحد في هذا اللقب بمصر في زمانه حتى توفي عام (٥٢٢هـ/ ١١٢٨م).

كما كان «لأبي نجاح بن قنا» المعروف «الراهب» والذي كان يتولى وظيفة «مستوفي الديوان» في خلافة «الآمر بأحكام الله عدة ألقاب هي «الأب القديس» الروحاني النفيس، أبو الآباء وسيد الرؤساء مقدم دين النصرانية»، كما نعت «الأخر النصراني» متولي «ديوان النظر» عام (٥٣٣هـ/ ١١٣٩م) يف خلافة «الحافظ لدين الله» بصنيعة الخلافة، أبي الكرم.

كما لقب الخليفة «الحافظ لدين الله» في عامر (٥٣٩هـ/ ١١٤٤م) «الرشيد بن الزبير» الذي كان يتولى «ديوان الصعيد الأعلى» عام (٥١٥هـ/ ١١٢٢م) بعدة ألقاب عندما أرسله إلى اليمن ليتولى قضاءها، حيث لقبه بعلم المهتدين، قاضي قضاة اليمن وداعي دعاة الزمن.

ثالثًا: توفير الرعاية الصحية لموظفي الدواوين:

حرص الفاطميون على توفير الرعاية الصحية لموظفي الدولة عامة فلم يبخلوا عليهم بما كفل لهم حياة مطمئنة فخصصت من ميزانياتها ما كانت تنفقه على «المارستان» [٢٥] الذي كان موضع عناية فائقة، من خلال ما كانت ترصده الدولة له من أحباس ينفق من ريعها عليه، وأطباء توفرهم للقيام بمهمة معالجة المرضى، فقد ذكر «المسيحي» أن الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» نزل في عام (٤١٥هـ/ ١٠٢٤م) البيمارستان متنكرا في عبيده، فطافه وشاهد المقيمين فيه وأنه قام بإطلاق خمسين درهما لكل مريض فيه وللقائم عليهم خمسمائة درهم ثم أمر أن يعمر «البيمارستان» ويجري الماء إليه على رسمه، وأن يطبخ للمرضى من كل يوم ما يأكلونه، ويوفر لهم ما يستعملونه من الأدوية والأشربة.

رابعا: توفير الأكفان الخاصة لهم وشهود جنائزهم:

وتتجلى رعاية الدولة الفاطمية بأصحاب الدواوين، وحرصها على توفير ما يحتاجون إليه في جميع أحوالهم، عندما توفى «ابن كلس» عام (٣٨٠هـ/ ٩٩٠م) فأنفذ له «العزيز بالله» كفنا يحتوي على خمسين ثوبا، تبلغ قيمته سبعة آلاف دينار بل وأصدر أوامره بدفنه في قبة كان قد بناها لنفسه، وحضر جنازته وصلى عليه، وألحده بيده في قبره.

خامسا: تعطيل الدواوين عند وفاة كبار موظفي الدواوين:

كما كان الهم يصيب الخلفاء الفاطميين، وينكد عليهم، بسبب موت أحد موظفيهم الأبرار مثل «ابن كلس» الذي أمر الخليفة «العزيز بالله» بتعطيل الدواوين وإغلاقها من أجله ثمانية عشر يوما.

صرف المعاشات لأسرهم بعد وفاتهم:

ومما يدل على رعاية الدولة الفاطمية لموظفي الدواوين، قيامها بصرف المعاشات لأسرهم بعد وفاتهم وفاء بحقهم عليها، واعترافا لهم بالجميل حيث كانوا يراعون من يموت في خدمتهم في عقبه، وإن كان له مرتب نقلوه إلى ذريته من رجال أو نساء.

ويتضح مما سبق مدى اهتمام دولة الفاطميين بموظفي الدواوين، واجتهادها في توفير وضع اجتماعي متميز، يكفل لهم حياة كريمة، يشعرون فيها بالاستقرار والهدوء، مما كان له أكبر الأثر- لا ريب- في لهج ألسنتهم بالشكر، وأفئدتهم بالإخلاص وسواعدهم بالعمل من أجل رفعة هذه الدولة وازدهارها.

العلاقات بين الموظفين:

لم تكن العلاقات بين موظفي الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي، تسير على وتيرة واحدة، بل كانت تنقسم إلى عدة أوجه.

الوجه الأول: العلاقات الطيبة بين موظفي الدواوين.

الوجه الثاني: العلاقات السيئة بين موظفي الدواوين.

الوجه الثالث: علاقاتهم بالخليفة (رئيس الدولة).

الوجه الرابع: علاقاتهم بالوزراء.

وفيما يلي سنعرض لهذه العلاقات جميعا:

الوجه الأول: العلاقات الطيبة بين موظفي الدواوين:

كانت توجد بعض العلاقات الطيبة بين مجتمع موظفي الدواوين، وباستعراضها يمكن رسم صورة تعبر عما كان بين هؤلاء الموظفين من علاقات يسودها الحب والوئام ويظللها الإخاء والمودة حتى ليخيل للباحث أنهم كانوا يعيشون كأفراد أسرة واحدة.

فقد كانت هناك علاقة طيبة بين «الجرجرائي» الذي كان يتولى ديوان النفقات في عام (٤٠٦هـ/ ١٠١٥م) للخليفة «المستنصر» ثم تولى الوزارة فيما بعد (٤١٨- ٤٢٦هـ/ ١٠٢٧- ١٠٤٥م) و «صدقة بن يوسف الفلاحي» الذي كان يكتب بين يديه وتتضح مظاهر هذه العلاقة في سلوك «الجرجرائي» عند وفاته عام (٤٣٦هـ/ ١٠٤٥م) حيث أوصى الخليفة «المستنصر بالله» أن يعين «الفلاحي» وزيرا من بعده فاستجاب له وولاه الوزارة في نفس العام الذي توفي فيه.

وهكذا كان بعض من تولى الوزارة بمصر خلال العصر الفاطمي تربطه بالآخرين الذين عملوا معه وشائج الود والتقدير على نحو ما رأينا «الجرجرائي» يفعل مع «الفلاحي» حيث لم ينس وهو على فراش الموت أن يوصي من بعده بتوليه بعض ما كان يتولاه من مناصب.

وكان «يوحنا بن أبي الليث» متولي ديوان التحقيق من عام (٥٠١هـ/ ١١٠٧م) رغم ما كان يتمتع به من سلوكيات فاسدة، من خلال طمعه في أموال الدولة، إلى حد جعله يزور ليختلس لنفسه أموالا بغير وجه حق.

كانت علاقته بأبناء ملته من النصارى طيبة للغاية، فقد كان يميل إليهم، بل واستكثر منهم في معظم وظائف الدواوين مستغلا رئاسته لديواني المجلس و التحقيق، ويبدو أنهم كانوا لعلاقتهم به عونا له على الخروج من المأزق الذي وقع فيه عندما رفع أحد الموظفين بالدواوين، تقريرا تفصيليا بالتجاوزات التي وقع فيها إلى الخليفة «الآمر بأحكام الله» ومع ذلك لم يثبت عليه شيء، كما أنه الخليفة لم يهتم بالموضوع أصلا.

وكان «أبو الحسن بن أبي أسامة» الذي كان يتولى رئاسة «ديوان الإنشاء» في عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» حتى عام (٥٢٢هـ/ ١١٢٨م). على ما يبدو، صاحب طريقة فاضلة في إدارة الديوان والتعامل مع أفراده بحسن أخلاقه، وطيب عنصره، وعلاقته الطيبة بهم وبغيرهم من رجالات الدولة، ولو لم يكن كذلك لما وقفوا جميعا يدافعون عنه ويثنون

الوزير «الأفضل بن بدر الجمالي» عن محاولة عزل من الديوان وذكروه بما لهذا الرجل من صفات كريمة، وخصال حميدة، فوق ما كان يتمتع به من كفاءة عالية في إدارة «ديوان الإنشاء» فكانت النتيجة أن «الأفضل» أعرض عن عزله وظل بفضل هذا الموقف النبيل في مكانه رئيسا للديوان حتى وفاته عام (٥٢٢هـ/ ١١٢٨م).

كما كان «للأخرم بن زكريا» علاقة طيبة للغاية بأبناء ملته من النصارى، فهم الذين رفعوا من مكانته بالحيلة والمكر، ولولا مساعدتهم إياه ما صعد نجمه بهذا الشكل الذي تولى به «ديوان النظر» عام (٥٣٠هـ/ ١١٣٦م) فكان بذلك النصراني الوحيد الذي انفرد دون غيره من النصارى بتولي هذا الديون إذ لم ير فيه نصراني إلا الأخرم.

وقد تجلى هذا التعاون، وتلك العلاقة المتميزة التي كانت تجمع بين «الأخرم» وأبناء ملته في موقفه منهم، حيث رد الجميل إليهم، فأعادهم إلى وظائفهم في الدواوين مرة أخرى بعدما كانوا معزولين عنها بأمر الخليفة «الحافظ لدين الله» (ت ٥٤٤هـ/ ١١٤٩م) بسبب تسلطهم واستغلال نفوذهم استغلالا سيئا.

كما كانت هناك نماذج طيبة تعطى صورة حسنة لفئة من الفئات المتميزة داخل الدواوين، بسبب ما كانت تنطوي عليه من الاعتراف بالجميل، وحفظ المعروف، وممن هذه النماذج ما حدث بين «ابن الخلال» الذي كان يتولى «ديوان الانشاء» من عام (٥٤٤هـ/١١٤٩م) إلى عام (٥٦٦هـ/ ١١٧٠م) و «البيساني» الذي وفد عليه ليتعلم على يديه الرسوم الخاصة بفن الإنشاء فأحسن استقباله والتعاون معه، حتى أتم تعليمه ثم أصبح «البيساني» معاونا لأستاذه في «ديوان الإنشاء»، فلما اشتد المرض «بابن الخلال» ناب عنه تلميذه «البيساني» في إدارة هذا الديوان لكنه كثيرا ما كان يرجع إلى أستاذه في كل صغيرة وكبيرة من أمور الديوان، كما أنه لم ينس فضله علايه، فكان يصله ويبره، ويجري عليه ما يحتاج إليه، حتى قضى نحبه في عام (٥٦٦هـ/ ١١٧٠م) فانفرد هو برئاسة «ديوان الإنشاء».

وكان من بين موظفي الدواوين من اشتهر بحسن الخلق، وسلامة الطوية أمثال «ابن الأنبار» الذي كان يتولى «ديوان النظر» في عهد الخليفة «الظافر بأمر الله» حيث شفع لديه في رجل لم يره قط، ولم يربطه به سابق معرفة أو صلة، وهو «الفاضل البيساني» الذي كان يتولى وظيفة الكتابة بين يدي قاضي الإسكندرية «ابن حديد» [٢٦] ويكتب له ما يشاء من رسائل يخاطب بها الخلافة الفاطمية، فكانت كتبه ترد إلى القاهرة كالدر التنظيم فحسده الكتاب (الموظفون) الذين ترد كتبه عليهم وخافوا على منزلتهم فسعوا به «للظافر» فقدموا له رسالة زعموا أنها من إنشاء «الفاضل» وقد جاء فيها عبارات التهكم على شخص الخليفة الفاطمي

والفاطميين أجمعين، فأثار ذلك حفيظته وأصدر أمره بالقبض على كاتب هذه الرسالة وقطع يده وإحضارها إليه في الحال واتفق وجود «ابن الأنباري» عنده في ذلك الوقت فتدخل في الوقت المناسب، وهدأ من روع «الظافر بأمر الله» وأشار عليه بإحساسه المرهف، وخاطره الوقاد، أن يرسل بإحضار هذا الكاتب دون أن تقطع يده أو يصاب بأذى، ثم يراه ويسمع منه، فكان كذلك، وحضر «الفاضل» فاختبره «الظافر بأمر الله» ليرى صدق ما حدث منه، وأمره أن ينشئ مكاتبة يتعرف من خلالها صحة ما بلغه عنه، فاجتاز «الفاضل» هذا الاختبار بنجاح حتى أن «الظافر بأمر الله» اختصه بالكتابة له في «ديوان الإنشاء» وهكذا كانت الوساطة التي قام بها «ابن الأنبار» وموقفه النبيل، سببا في إنقاذ حياة «الفاضل» من قطع يده، ليس هذا فحسب بل كانت السبب المباشر في رفع مكانته حتى تولى رئاسة «ديوان الانشاء» عام (٥٦٦هـ/ ١١٧٠م) ويبدو أن علاقة «ابن الأنبار» بالفضل البيساني بفضل هذا الصنيع خاصة وأن كليهما أصبح يعمل في القاهرة.

الوجه الثاني: العلاقات السيئة:

لم تكن علاقات موظفي الدواوين ببعضهم البعض، تسير على وتيرة واحدة من الود والوفاق، بل كان يسودها في كثر من الأحيان بعض مظاهر الاضطراب بسبب الصراع على المناصب، أو الوصول إلى المراتب العليا بالدواوين وقد كان ذلك يؤدي في النهاية على نحو ما سنرى إلى وقوع ما تقشعر منه الأبدان وتنخلع له القلوب من ضروب القسوة والانتقام.

فقد تعرض «يعقوب بن كلس» الذي كان يتولى عدة دواوين منذ فتح الفاطميون مصر لمحاولة خبيثة من حساده الذين أرادوا النيل منه عند الخليفة «العزيز بالله» فذكروا له اتساع حال «ابن كلس» ورغيد العيش الذي يحيا في ظلاله، مما يفوق أحوال الخليفة نفسه، وما زالوا به حتى أمر بعزله واعتقاله عام (٣٧٣هـ/ ٩٨٣م) واستمر في اعتقاله عدة شهور، حتى رضي عنه، وأطلقه عام (٣٧٤هـ/ ٩٨٤م) بعد ما تبين له وجه الحق والصواب.

كما حدث أن «أبا العلاء فهد بن إبراهيم» الذي كان يتولى الكتابة في «ديوان الإنشاء» ويختص بالتوقيع عند الخليفة «الحاكم بأمر الله» والنظر في المظالم ارتفع قدره وزادت منزلته خاصة بعد قتل «برجوان» في عام (٣٩٠هـ/ ١٠٠٠م) حيث تولى ما كان يتولاه من مهام ومعه «الحسين بن جوهر» ولكن الخليفة اختصه بالوزارة وطلب منه إحضار موظفي الدواوين، وسائر العمال، ثم قال لهم: إن هذا فهذا كان بالأمس كاتب برجوان عبدي وهو اليوم وزيري فاسمعوا له وأطيعوه، ووفوه شروطه للتقدم عليكم وتوفروا على مراعاة الأعمال وحراسة الأموال ثم تقدم «الحاكم بأمر الله» إلى «فهد» فقال له: أنا حامد لك وراضي عنك،

وهؤلاء الكتاب والموظفون، خدمي فاعرف حقهم وأجمل معاملتهم، واحفظ حرمتهم وزد في واجب من يستحق الزيادة بكفايته وأمانته، ويبدو أن «فهذا» باشر مهامه بنجاح وتوفيق، ولكنه لم يسلم من وشاية خصومه والحاقدين على مكانته أو الذين كانوا يعملون ليل نهار حتى يقصوه عما أصبح فيه من منزلة مرموقة عند الخليفة «الحاكم بأمر الله» فعمل هؤلاء الذين تقاطرت قلوبهم حقدا عليه ومنهم «محمود بن محمد بن النحوي» الذي كان يتولى «ديوان الحجاز في ذلك الوقت» و «ابن العداس» الذي كان يتولى «ديوان الخراج» باتفاق مع «الحسين بن جوهر» الذي كان يتقاسم العمل مع «فهد» ويهمه أن يتخصص منه لينفرد وحده بإدارة الدولة والقيام بشئونها على بلوغ مأربهم بكل الحيل والأساليب، فقرر «ابن النحوي» و «ابن العداس» القيام برفع عمل (تقرير) مفصل بما اقتطعه «فهد بن إبراهيم» وارتفق به [٢٧] واشتمل ذلك على جملة كبيرة من المال وسعيا للقاء «الحاكم بأمر الله» وقدما إليه هذا التقرير، وأوقفاه على ما فيه، وأظهرا له استعدادهما للقيام بالأمر والاعتماد في جمع الخراج بمصر والشام، وأن ذلك سيوفر له ستة آلاف دينار كل سنة كان «فهد» يتحصلها لنفسه، فقال «الحاكم بأمر الله» أنا أفيض عليه وأقلدكما النظر فيما كان ينظر فيه ولكن نيتهما في هذا السعي لم تكن تستهدف هذا الإجراء فقط، وإنما كان لهما رغبة جامحة في القضاء على أمر هذا الرجل قضاء مبرما، فقالا للحاكم- يدسان عليه السم في الدسم- لا يتم أمر ولا يمش لنا عمل و «فهد» حي مأمول الخروج من محبسه، والعود إلى أمره، سيما وكل من بمصر والشام من الولاة والعمال صنائع «برجوان» وقد جرى اصطناعه إياهم على يديه وهم بذلك – على ما يبدو- يستنهضون «الحاكم بأمر الله» للقيام بقتل «فهد» عن طريق تذكيره بأيام «برجوان» وأنه ليس من المستبعد أن يجري له مع «فهد» لاتساع نفوذه ما جرى له أيام «برجوان» ومع ذلك فإن «الحاكم بأمر الله» نبذ فكرة القتل، وصاح فيهما – يريد أن يفسد عليهما رغبتهما في الخلاص من هذا الرجل- ما له إلى من ذنب فأقتله به ولكنهما ألحا عليه في تنفيذ رأيهما وذلك على ما يبدو خوفا من افتضاح أمرهما بعد اكتشاف مؤامرتهما وكذبهما على الخليفة. وإزاء هذا الإصرار منهما أراد «الحاكم بأمر الله» أن يأخذ عليهما الضمانات التي تكفل ولاءهما، وتكفيه عاقبة سوء تدبيرهما فقال: إذا فعلت ما أردتماه فما التوثقة فيما بذلتماه؟ فقالا: إن نكتب خطنا بأننا نكفيك أمورك، ونقوم بتمشيتها على مرادك، ونقيم لك وجه المال الذي ضمنا استخراجه لك وتوفيره من الأعمال وكان على «الحاكم بأمر الله » أن ينفذ ما وعد فأمر «مسعود السياف» [٢٨] بالقبض على «فهد بن إبراهيم» وقتله وإحضار رأسه فاستجاب «مسعود» وقام باستدعاء «فهد» الذي أحس بالهلاك فعرض عليه ألف دينار ووعده بتوفير مثلها – رجاء أن يتركه، فربما يراجع «الحاكم بأمر الله» فيه نفسه- فقال له: لا سبيل إلى المراجعة بعد ما أمرت به.

ولم ينته هذا المشهد المأساوي عند هذا الحد، أو بمعنى آخر لم تكتمل فرحة المتآمرين الثلاثة في التخلص من «فهد ابن إبراهيم» وتحقق ما كانوا يحلمون به، حيث استأثر «ابن النحوي» بالشام فأطلقت يده فيه، و «ابن العداس» بمصر فجلس في حضرة «الحاكم بأمر الله» وشرع في ترتيب الأمور وتوفير الأموال.

وانفرد «الحسين بن جوهر» – بسبب قتل «فهد»- بتدبير الأمور بل وخلع عليه «الحاكم بأمر الله » وولاه الوزارة ولقبه «بقائد القواد ووزير الوزراء» حيث قام «ابن النحوي» بأعمال تشيب لها الولدان!!، فقبض على العمال والمتصرفين بالشام وعسفهم وألزمهم بمائتي ألف دينار ووضع السوط والعصا في المطالبة، وبث أصحابه ونوابه إلى «دمشق» فبالغوا في مصادرة العمال والموظفين هناك ولم يكن في حسبان «ابن النحوي»: - أن وميض جمر تحت الرماد سيشتعل بسبب سياسته الخرقاء- فقد كان في جملة هؤلاء العمال الذين صودروا رجل نصراني يتعلق بخدمة ست الملك- أخت الخليفة «الحاكم بأمر الله» وله منها رعاية مؤكدة فكتب إليها يستصرخ بها، ويشكو ما نزل من البلاء، وما شمل الشام وأهله من «ابن النحوي»، وما بسط فيه من الظلم والعسف والجور مما لم يجر بمثله عادة في قديم الأزمان ولا حديثها فلما وصل إليها الكتاب ووقفت عليه، دخلت على «الحاكم بأمر الله» - وكان يشاورها في الأمول ويعمل برأيها.

ولا يخالف مشورتها-، فأوعزت إليه بقتل «ابن النحوي»: و «ابن العداس» وأظهرت له حقيقة خداعهما، وكيف أنهما أعملا الحيلة للقضاء على «فهد» دونما أسباب معتبرة، وأنهما سعيا هذا السعي باتفاق بينهما وبين «الحسين بن جوهر» لينفرد وحده بتدبير الدولة ويطلق لهما العنان في تولية مصر والشام فقبض «الحاكم بأمر الله» نصيحتها، وأخذ بمشورتها وأصدر أوامره بقتل «ابن النحوي» وإرسال رأسه، فقتل وقطعت رأسه ووصلت إلى مصر فأمر «الحاكم بأمر الله» بإحضار أخته «ست الملك» لتشاهد مصير «ابن النحوي» فدعت «للحاكم» وشكرته على صنيعه ثم أمر «الحاكم بأمر الله» «مسعود السياف» الذي تولى قتل «فهد بن إبراهيم» أن يأخذ «ابن العداس» من بين يدي قائد القواد «الحسين بن جوهر» وتضرب عنقه بحضرته حتى يقع الرعب في قلبه، ويأخذ رأسه ويضيفه إلى رأس «ابن النحوي» ثم يقوم بردهما مرة أخرى على «الحسين بن جوهر» الذي لم يتمالك نفسه عند مشاهدته لرأسيهما فجزع جزعا شديدا وعلم أنه لا محالة قد اقتربت ساعته، ولكن «الحاكم بأمر الله» هدأ من روعه، ولم يقتله في ذلك الوقت- ويبدو أنه خاف على استقرار أمر الدولة- ولكنه فعل ذلك عام (٤٠١هـ/ ١٠١٠م).

كما كان «ابن عبدون» متولي «ديوان الخراج» عام (٣٩٩هـ/ ١٠٠٨م) و «ديوان الشام» عام (٤٠١هـ/ ١٠١٠م) في عهد الخليفة «الحاكم بأمر الله» رجلا نصرانيا داهية، صاحب سعاية، وله باع طويل في المكر والخداع، مما جعله يستحوذ على ثقة الخليفة ورضاه حتى قال فيه: ما خدمني أحد ولا بلغ في خدمتي ما بلغه «ابن عبدون» ويبدو أنه سعى ليهدم ما كان بين «الحسين بن جوهر» الذي كان يتولى» «ديوان الإنشاء» ويباشر تدبير أمور الدولة بنفسه «للحاكم» من عام (٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م) حتى عام (٣٩٨هـ/ ١٠٠٨م) ويتمتع عنده بحظوة عالية جاء «ابن عبدون »ليفسدها، وقد استطاع ذلك، ونجح في تأليب «الحاكم بأمر الله» على «ابن جوهر» وتولى من بعده «الوساطة» – وهي مرتبة دون الوزارة – في الوقت الذي هرب فيه «ابن جوهر» خوفا على نفسه مما زينه له «ابن عبدون» من سوء التدبير عند «الحاكم بأمر الله» الذي كتب له أمانا أمنه فيه على نفسه بل وطلب منه العودة إلى ما كان يتولاه ولكن «ابن جوهر» الذي ذاق سم كيد «ابن عبدون» لم يكن ليلدغ من الجحر مرتين، فاحتاط لنفسه، وشرط على «الحاكم بأمر الله»أن يعزل «ابن عبدون» وكان عذره في تنفيذ هذا الشرط قوله «أنا أحسنت إليه أيام نظري فسعى في إلى أمير المؤمنين ونال مني كل منال، لا أعود أبدا وهو وزير فصرف لذلك ولكن «ابن جوهر» لم يطل بقاؤه كثيرا حتى أمر «الحاكم بأمر الله» بقتله عام (٤٠١هـ/ ١٠١٠) ولم يكن مصير «ابن عبدون» الذي دبر كثيرا من المكائد، ليظل محتفظا بمنصبه، أحسن حظا من «ابن الجوهر» حيث أمر «الحاكم بأمر الله» باعتقاله وعمل حسابه ثم ضربت عنقه بعدما قبض ماله وذلك في نفس العام الذي قتل فيه «ابن جوهر»!!

وقد يحدث أن يتفق بعض موظفي الديوان الواحد على الإطاحة بزميل لهم لا يرغبون في وجوده معهم في الديوان، مثلما حدث مع «الجرجرائي» الذي كان يتولى الكتابة «بديوان الإنشاء» للخليفة «الحاكم بأمر الله» وكانت له عادة ذميمة، حيث كان يقوم بالاطلاع على الرسائل الخاصة بالخليفة، ثم قام مرة بتغيير أحد موضوعات هذه المكاتبات لغرض في نفسه، فبلغ ذلك «الحاكم بأمر الله» فأمر بقطع يديه فقطعتا ويبدوا أن زملاءه من الموظفين لم يرغبوا في استمراره معهم لأخلاقه الفاسدة، كما أنهم لم يقنعوا بما آل إليه مصيره بعد كشف خيانته وقطع يده، فعملوا على الإيقاع به، عن طريق تذكيره بما أوقعه به «الحاكم بأمر الله» وأنه لم يكن ليستحق هذا العقاب، وهم يقصدون من رواء ذلك استفزازه حتى يقول في «الحاكم بأمر الله» شيئا يأخذونه عليه ليهلك بسببه، خاصة وأن السعاية والوشاية، كانت ظاهرة شائعة بين الموظفين في عهد هذا الخليفة، ولكن «الجرجرائي» – على ما يبدو كان شديد الذكاء– عندما فطن لهذه الحيلة الماكرة من جانب زملائه الذين يحقدون عليه، ويريدون له مزيدا من

الاندحار حيث قال لهم: إن أمير المؤمنين- يقصد «الحاكم بأمر الله» - أدبني وما صرفني فبلغ ذلك «الحاكم بأمر الله» فأمر باستمراره في عمله ثم قلده في عام (٤٠٦هـ/ ١٠١٥م) «ديوان النفقات».

ولما صعد نجم «صدقة بن يوسف الفلاحي» الذي كان يتولى «ديوان الكتاميين» في عهد «المستنصر بالله» ثم ولي الوزارة عام (٤٣٦هـ/ ١٠٤٥م)، وكانت تربطه صلة قوية «بابن الأنباري» [٢٩] الذي تولى الوزارة أيضا عام (٤٣٦هـ/ ١٠٤٥م) لعدة أيام ثم صرف عنها «للفلاحي» لم يهدأ له بال ولم ينم له جفن و «ابن الأنباري» حي مأمول الرجوع إلى الوزارة فلم تشفع عنده الصحبة التي كانت بينهما، وسلك الطريق الذي فيه الغاية تبرر الوسيلة، دونما نظر إلى العلاقات الطيبة التي تجمعهما فتنكر لها، وعمل على قتله وإزاحته من طريقه، فتم ذلك عام (٤٣٦هـ/ ١٠٤٥م).

ولم يتوقف «الفلاحي» عند هذا الحد من الغدر والانتقام. بل إنه سعى سعيا حثيثا ليفعل نفس فعلته مع «التستري» الذي كان يتولى «ديوان أم المستنصر» في عام (٤٣٩هـ/ ١٠٤٧م) وذلك بسبب اتساع نفوذه وازدياد سطوته، لما كان له من مكانة متميزة عند الخليفة «المستنصر بالله» حتى صار في عهده هو المتصرف في شئون البلاد، وأصبح «الفلاحي» الذي كان يتولى الوزارة آنذاك (٤٣٦- ٤٤٠هـ/ ١٠٤٥- ١٠٤٨م) يأتمر بأمره. ولم يبق له من الوزارة إلا اسمها فرأى من مصلحته أن يزول أمر «التستري» وتغيب شمسه فسعى لتحقيق هذا الغرض، مستغلا استمالة «التستري» للعناصر المغربية، وزيادة أرزاقهم على حساب الأتراك الذين أنقص من أرزاقهم ومن يضاف إليهم، فألبهم عليه، حتى قتلوه يوم الأحد لثلاث خلون من جمادى الأولى عام (٤٣٩هـ/ ١٠٤٨م).

ولكن القدر لم يمهل «الفلاحي» الذي زاد صلفه وجبروته على هذا النحو ليستمتع بدنياه، فسرعان ما ساءت عاقبة أمره، فما تهنأ بعمره ولا استمتع بنهيه وأمره، لأن «أم المستنصر» كشفت مؤامرته على «التستري» بل وتحققت أنه هو الذي دبر قتل مولاها السابق، ومتولي ديوانها فقبضت عليه، وصرفته عن الوزارة في تلك السنة، واعتقلته «بخزانة البنود» ومن عجيب القدر أنه اعتقل في نفس المكان الذي اعتقل فيه «ابن الأنبار» الذي قام بتدبير قتله ودفنته في هذا الموضع، ثم قتلوه ودفنوه في نفس الحفرة، فكان هذا من عجيب الاتفاق، إذ فعل له كما فعل «بابن الأنباري». الذي قام بتدبير قتله عام (٤٣٦هـ/١٠٤٥م) وأنه حفرت له حفرة ليدفن فيها بعد أن يقتل، فظهر للفعلة [٣٠] عند الحفر رأس، فلما رفع، سئل «الفلاحي» عنها؟ فقال: هذه رأس «ابن الأنبار» وأنا قتلته ودفنته في هذا الموضع، ثم قتلوه ودفنوه في نفس الحفرة، فكان هذا من عجيب الاتفاق، إذ فعل به كما فعل «بابن الأنبار»

ولم يخل عام من عصر هذه الدولة، إلا ونرى فيه ما يندى له الجبين وتقشعر له الأبدان، من محاولات الوشاية والسعاية بين مختلف موظفي الدولة وخاصة الدواوين.

فقد رأينا «اليازوري» الذي كان يتولى «ديوان أم المستنصر» ثم أضيفت إليه الوزارة من عام (٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م) وحتى عام (٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) يقبض عليه بأمر الخليفة «المستنصر بالله» بسبب ما أشيع ضده من إشاعات مغرضة، واتهامات باطلة تفيد أنه احتاز مال الدولة كله، وجعله في سبائك الشمع وأرسلها إلى الشام، وقصد الهرب، فأمر «المستنصر بالله» باعتقاله هو وأهله وولده وكان من بين زمرة المعتقلين معه «البابلي» الذي كان من أقرب المقربين إليه ويدين له بالولاء لأن «اليازوري» هو صاحب الفضل عليه في توليته رئاسة «ديوان الجيش» في عهد «المستنصر بالله» يختبره القدر عندما يرشحه «المستنصر بالله» عام (٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) ولكنه بدلا من أن يسعى لتخليص «اليازوري» من اعتقاله فيرد له جميله السابق- نراه يحاول التخلص منه حيث سعى لقتله، وجهز من يقوم بهذا الأمر بغير علم من «المستنصر بالله» الذي كان على ما يبدو ليس له رغبة في قتله بدليل أنه لما علم بقتل «البابلي» له عظم ذلك عليه.

كما جرت بين «أبي البركات بن أبي الليث» متولي «ديوان التحقيق» (٥٠١-٥١٨هـ/ ١١٠٨- ١١٢٤م) بسبب النفقات التي أنفقت في إنشاء فتح خليج «أبي المنجا» خطوب أدت اعتقال «أبي المنجا» عدة سنين، ثم نفيه إلى الإسكندرية بعد ما كادت نفسه تتلف.

ويبدو أن «ابن أبي الليث» هو الذي دفع «بأبي المنجا» إلى أن يلقى هذا الجزاء، خاصة وقد شاع ذكر هذا الموظف بفضل فكرته الناجحة في إنشاء الخليج ومما يؤكد ذلك أن «أبا البركات» كان مشهورة بسوء خلقه [٣١] لا يتورع في سبيل مصلحته أن ينتقم ممن يقف عقبة في طريق تقدمه.

الوجه الثالث: العلاقات بين موظفي الدواوين والحكام (الخلفاء):

كان لبعض موظفي الدواوين في العصر الفاطمي علاقات طيبة تربطهم بالخلفاء الفاطميين ويحدث هذا نتيجة نجاح رئيس الديوان في مهامه وقيامه بواجباته تجاه الدولة خير قيام، فقد كان «يعقوب بن كلس» الذي كان يتولى مجموعة من الدواوين، في عهد الخليفة «العزيز بالله» علاقة طيبة، ومكانة متميزة، فقد كان يعتد به اعتدادا كبيرا، ويصله بكافة أنواع الصلة، ومما يدل على ذلك، ما حدث في عام (٣٦٩هـ/ ٩٧٩م) حيث زرق «ابن كلس» بمولود ذكر، فأرسل إليه الخليفة «العزيز بالله» هدية تحتوي على «مهد»[٣٢] من صندل

مرصع بالجواهر وثلاثمائة ثوب، وعشرة آلاف دينار، وخمسة عشر فرسا بسروجها، وكمية كبير من العطر، حتى بلغ إجمالي هذه الجوائز مائة ألف دينار.

كما كان «لابن العميد» [٣٣] الذي كان يتولى «ديوان الرواتب» حتى عام (٤١٣هـ/ ١٠٢٢م) ثم «ديوان الانشاء» في عام (٤٣٣هـ/ ١٠٤٢م) علاقة وطيدة ومكانة متميزة عند الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» ويشهد لذلك، أنه لما عرضت وظيفة «الحسبة» عليه رفض أن يقبلها وعلى ما يبدو – رأي في ذلك إخلالا بمكانته – وقال «كنت بالأمس جلي أمير المؤمنين» وصاحب خريطة، أصير اليوم محتسبا، لم أكن لأفعل».

كما حظي «أبو الحسن بن أبي أسامة» متولي «ديوان الإنشاء» حتى عام (٥٢٢هـ/ ١١٢٨م) بعلاقة طيبة بالخليفة الآمر بأحكام الله «الذي كان يخصه بالدعوة لحضور المناسبات المختلفة،والتي كان الحضور فيها مقصورا على الخليفة والوزير وبعض كبار رجال الدولة، ولم يكن بمفرده، بل معه بعض أبنائه، مما يدل على مكانته عند الخليفة».

كما كان «للرشيد بن الزبير» الذي يتولى «ديوان الصعيد الأعلى» عام(٥١٥هـ/ ١١٢٢م)، علاقة طيبة بخلفاء الدولة الفاطمية وخاصة الخليفة «الحافظ لدين الله» الذي أرسله في شهر ربيع الأول عام (٥٣٩هـ/ ١١٤٤م) إلى اليمن ليتولى قضاءه

الوجه الرابع: علاقات موظفي الدواوين بالوزراء:

أما علاقة موظفي الدواوين بالوزراء فكانت على نوعين:

الأول: العلاقات الطيبة.

الثاني: العلاقات السيئة.

وفيما يلي تفصيل القول عنهما:

أولا: العلاقات الطيبة:

كانت تربط بين بعض موظفي الدواوين وبعض الوزراء علاقات الاحترام والتقدير فقد كانت هناك علاقة طيبة بين «اليازوري» إبان وزارته للخليفة «المستنصر بالله» (٤٤٢-٤٥٠هـ/ ١٠٥٠- ١٠٥٨م) و «أبي الفرج المغربي» الذي تولى بفضل هذه العلاقة «ديوان الجيش»، ثم الوزارة عام (٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م).

كما كان «لابن الصيرفي» الذي كان يعمل «بديوان الانشاء» في عهد الخليفة «الآمر بأحكام الله» علاقة متميزة بالوزير «الأفضل بن بدر الجمالي» الذي أراد لفرط إجلاله وتقديره

أن يعزل «الشيخ ابن أبي أسامة» عن رئاسة «ديوان الانشاء ويفرد «ابن الصيرفي» به لـــولا تعطيل جماعة من خواص «الأفضل» عليه هذه الرغبة لتولي هو مكانه ولكنه تـــولى رئاســـة «ديوان الإنشاء» في خلافة «الحافظ لدين الله».

وكان الوزير «رضوان بن الولخشي» يستعين به كثيرا، ويعهد إليه بكتابة الـــسجلات الهامة مما يدل على اتساع ثقته فيه، مما كان له أثر طيب · على ما يبدو – في توطيد ما بينهما من علاقة طيبة.

كما كان «للقاضي البيساني» الذي عمل «بديوان الإنشاء» في خلافة «العاضد لـــدين الله» علاقة طيبة بالوزير «صلاح الدين الأيوبي» الذي كان يتولى الوزارة عـــام (٥٦٤هـــــ/ ١١٩٦م). حتى أنه كان السبب في تعيين «البستاني» «بديوان الإنشاء» حيث أصبح رئيسا له فيما بعد عام (٥٦٦هـــ/ ١١٧٠م).

العلاقات السيئة:

أما النوع الثاني لعلاقات موظفي الدواوين بالوزراء، فقد كانت ينطوي علـــى بعـــض المواقف التي تظهر ما كان بين الفريقين من عداء، ولعل السبب في ذلك · على ما يبدو – ما كان يسود مجتمع الموظفين من تحاسد بغيض، يتبع من حرص كـــل فـــرد علـــى مـــصلحته الشخصية تارة، وتارة أخرى كنوع من التشفي والانتقام.

فقد كانت العلاقة بين «أبي الحسن بن أبي أسامة» الـــوزير «المـــأمون البطـــائحي» يسودها التوتر والقلق، فلم تكن على ما يرام في أغلب فترات وزارته، ويبدو أن ذلك بـــسبب اختصاص «أبي الحسن» بالكتابة للخليفة «الآمر بأحكام الله» الذي كان يستدعيه في أي وقـــت لكتابة السجلات أو ما يأمر به من مكاتبات، فكانت أسرار الدولة عنـــده، وهـــذا مـــا جعـــل «المأمون» يحقد عليه، فكان كثيرا ما يتعرض «لأبي الحسن» ويصيبه بأذى كثير ولكن «أبـــا الحسن» لم يدع الفرصة التي واتته ليتخلص نهئيا من «المأمون» ويستريح من مرارة ما كان يكابده على يديه. حيث وقع على بعض المراسلات التي كان يجري تداولها بين «المأمون» و «جعفر» [٣٤] شقيق «الآمر بأحكام الله» حيث أغراه «المأمون » فيها بقتل أخيه الخليفة «الآمر بأحكام الله » وتوليته مكانه، فوافقه على ذلك فلم يكد «أبو الحسن» يتبين هذا الأمر، حتى قـــام بإطلاع الخليفة «الآمر بأحكام الله» عليه في الحال، وكانت النتيجة أن صـــدر أمـــر «الآمـــر بأحكام الله» عام (٥١٩هـــ/ ١١٢٥م) بالقبض على «المأمون» واعتقاله حتى عام (٥٢٢هـــ/ ١١٢٨م) ثم قتل وصلب.

كما كان بين «الموفق أبي الكرم محمد بن معصوم التنيسي» متولي «ديوان النظر» عام (٥٤٠هـ/ ١١٤٥م) وبين الوزير «ابن السلار» [٣٥] علاقة سيئة للغاية، مما جعل «أبو الكرم» يلقى مصيرا أسود على يديه!؟.

فقد حدث أن دخل «ابن السلار» ذات مرة قبل أن يلي الوزارة للخليفة «الظافر بأمر الله» عام (٥٤٤هـ/ ١١٥٠م). حيث كان أحد موظفي القصر الفاطمي، وكان يتكرر دخوله برسائل ويكلمه بأسلوب لا يليق فكرهه «الموفق» واتفق أن «ابن السلار» كتب له منشور بإقطاع، فدخل إلى «الموفق» فتغافل عنه، وأهمل أمره فعاوده القول دفعة بعد أخرى ثم قال: ما تسمع؟ فقال الموفق:

«كلامك ما يدخل في أذني أصلا»، أو قال: «يدخل من هاهنا ويخرج من هاهنا- وأشار بأذنيه فأخذ «ابن السلار» منشوره وخرج من حيث أتى وكتمها في نفسه «للموفق»، فلما تولى الوزارة (٥٤٤هـ/ ١١٥٠م) أمر بإحضار «أبي الكرم» لينتقم منه ويتشفى فيه، فلما مثل بين يديه، قال له: ما أظن كلامي يدخل في أذنك فتلجج [٣٦] بين يديه وقال: عفوا السلطان فقال: قد استعملت العفو من حين خروجي من عندك ما آتيتك به، ثم أشار لبعض خدمه فأحضر مسمارا من حديد، عظيم الهيئة وقال: هذا أعددته لك من ذكل الوقت وجيئ بخشبة فأمر أن يسند الموفق إليها ثم يضرب المسمار في أذنيه حتى يخرج من الناحية الأخرى ويدخل في الخشبة، وروجع «ابن السلار» في أمر «الموفق» حتى يعدل عن هذا الانتقام الرهيب، فلم يستجب واستمر فيما يفعل، فكانوا كلما ضربوا المسمار يقول: «يا أبا الكرم» دخل كلامي في أذنك بعد أم لا؟ ثم أمر به فأخرج وصلب في بعض شوارع القاهرة.

وهكذا فلم يسلم بعض من تولى رئاسة الدواوين وخدموا الدولة بإخلاص وتفان من أذى الحكام وأصحاب النفوذ، على نحو بالغ من القسوة وعدم الاكتراث من السلطة التنفيذية، وكيف كانوا يدفعون حياتهم نتيجة اختصاصهم داخل الدواوين، دون مراعاة أنهم بشر يجوز عليهم الخطأ، ولكن لحظهم العاثر أن يصطدموا بهذه الشخصيات التي اشتهرت بالجفاء والقسوة مما كلف بعضهم حياته، على نحو ما رأينا في مصير «أبي الكرم التنيسي»؟!!

الهوامش

[١] حظية: وهي المرأة التي تفضل على غيرها في المحبة.

[٢] يرجون: هو أبو الفتوح برجوان كفل «الحاكم بأمر الله» بعد وفاة أبيه العزيز بـــالله (٣٨٦هــــ/ ٩٩٦م) فاستقل بتدبير أمور الدولة، ولم يدع الحاكم يتصرف في شيء إلا برأيه، مما كان السبب في قتله بأمر من الخليفة «الحاكم بأمر الله » عام (٣٩٠هــ/ ١٠٠٠م).

[٣] سفط: وعاء من قضبان الشجر ونحوها توضع فيه الأشياء كالفاكهة ونحوها، أو هو كالجوالق أو القفة.

[٤] اللجم: ومفردها «لجام» وهو للدابة، فارسي معرب.

واللجام هي: الحديد في فم الفرس، ثم سموها مع ما يتصل بها من سيور وآلة لجاها.

[٥] خزانة البنود: وكانت تقع بجوار القصر الكبير فيما بين قصر الشوك وباب العيد، وكان يعمل بها السلاح وآلات الحرب والبنود، أي الأعلام ثم استخدمت كسجن، وظلت، كذلك حتى نهاية العصر الفاطمي.

[٦] صاحب المجلس: وهو الذي يتولى ترتيب مجلس الخليفة في المناسبات المختلفة وكان يلقب بأمين الملك، ويعرف الحاضرين بجلوس الخليفة ويشير إلى الأستاذين بمفع الستار ن مجلسه.

[٧] طيفور: اسم وهو طويئر صغير

[٨] الصرة، بضم الصاد: شرج الدراهم ونحوها أو ما يجمع فيه الشيء ويشد والجمع «صرر».

[٩] الرواق: بيت كالفسطاط أو سقف في، مقدم البيت.

[١٠] أبو الفضائل هبة الله بن أبي الليث: هو شقيق «أبي البركات يوحنا بن أبي الليث» وكان يتــولى الدفتر وهو المعروف بدفتر المجلس الذي يتولى صاحبه الإشراف على الدواوين التي تخص أمور الخلافة.

[١١] كان نصيب أبناء الشيخ ابن أبي أسامة «متولي ديوان الإنشاء» من الكسوة في هذا العيد عظيما حيث أعطى «لأبي المكارم هبة الله» بدلة مذهبة وثلاث قطع وفوطة، هذا فوق ما منح لأخيهم «أبي الرضـــا» الذي كان يعمل في الديوان مع أبيهم مما يكون دليلا على سعة إكرام الدولة لموظفيها وعنايتها بذويهم.

[١٢] فكما حدث لأبناء الشيخ«ابن أبي أسامة » حيث وزعت عليهم الأكسية المختلفة أعطـــى «لأبـــي المجد بن أبي الفضائل هبة الله» متولي «ديوان الدفتر» بدلة حرير.

[١٣] ويبدو أن هذا السماط كان يرتفع قليلا عن الأرض فيكون في متناول الجالسين عليه حيث يقول «المقريزي»: «والسماط من خشب مدهون كالدكك».

[١٤] المفصود بالثنى: الشاه في الثالثة، أو النوق التي وضعت بطنين، وثنيها ولدها، ذلـك أن عـدد الدجاج الذي كان يطرح على هذا السماط يبلغ ٣٥٠٠ دجاجة مما يستدل به على أن هذا السماط كـان يـشهد حضورا كبيرا من الموظفين.

[١٥] ومعنى ذلك أن عدد الدجاج الذي كان يطرح على هذا السماط يبلغ ٣٥٠٠ دجاجة مما يستدل به على أن هذا السماط كان يشهد حضورا كبيرا من الموظفين.

[١٦] الخلع: ومفردها الخلعة وهي ما يخلع على الإنسان من الثياب ونحوها، ويقال خلع عليه خلعـة: أي أعطاه وألبسه إياها.

[١٧] مثقل: المقصود به: المطرز بالذهب.

[١٨] جنيبةك وهي الناقة، يعطيها الرجل غيره ليمتاز له عليها.

[١٩] طميم: ضرب من التطريز تحلي به الثياب النفيسة، يكون غالبا من الذهب.

[٢٠] العذبة: طرف الشيء، ويقال: عذبة السوط، وعذبة اللسان، وعذبة العمامة.

[٢١] الفتل: من الفتل فتل وهو الحبل وغيره، ومعناه لواه وبرمه وما فتله الإنسان بين أصـابعه مـن خيط.

[٢٢] تحنك: أدار العمامة من تحت حنكه.

[٢٣] دبيقي: نوع من الثياب ينسب إلى ديبق، قرية بمصر.

[٢٤] السقلاطون: نوع من الثياب ينسب إلى بلد من بلاد الروم.

[٢٥] المارستان: كلمة فارسية معربة، وهي بفتح الراء ومعناها: بيت المرضي.

[٢٦] ابن حديد: هو القاضي المكين أبو طالب أحمد بن عبد المجيد بن الحسن بن حديد بـن حمـدون الكناني، قاضي الإسكندرية، توفي سنة ٥٢٨هـ)

[٢٧] ارتفق به: انتفع واستعان.

[٢٨] مسعود السياف: وهو على ما يبدو كان يقوم بعمليات النقل الخاصة بأرباب الوظائف وأصحاب النفوذ من رجالات الدولة، بين يدي الخليفة «الحاكم بأمر الله».

[٢٩] ابن الأنباري: هو الأثير كافي الكفاة أبو الحسن علي بن الأنباري، كان يعمل بـديوان الإنـشاء الشامي، وعلى حسن الخط متوسط الأدب تولى الوزارة عام (٤٣٦هـ/ ١٠٤٥م) فأقام فيها أيام ثم صـرف- ابن منجب الصيرفي: الإشارة إلى من نال الوزارة، ص ٥٢.

[٣٠] الفعلة: محركة صفة غالبة على عملة الطين والحفر.

[٣١] ومما يدل على أن «أبا البركات بن أبي الليث» كان مشهورا بالسلوك الإداري الفاسد، أنه قـام بإثبات أربعة غلمان نصارى، ونسبهم إلى الإسلام في جملة المستخدمين، ولم يدخلوا لا فـي الليـل ولا فـي

النهار، بما مبلغه سبعة دنانير، مما يشهد أه كان يقوم بالتزوير والغش في الأوراق الرسمية عن طريق وضع أسماء وهمية لا وجود لها من أجل أن يحصل بسببهم على أموال لا يستحقها.

(٣٢) مهد: والجمع «مهود»: السرير يهيأ للصبي ويوطأ لينام عليه.

(٣٣) ابن العميدي: هو محمد بن أحمد بن محمد أبو سعد العميدي، الكاتب، سكن مصر وتوفى بها عام (٤٣٣هـ/ ١٠٤١م) تولى ديوان الرواتب في عهد الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» ثم عزل عنه في عام (٤١٣هـ/ ١٠٢٢م).

(٣٤) جعفر: هو ابن الخليفة: «المستعلي بالله» بن «المستنصر بالله» ابن «الظاهر لإعزاز دين الله» وقد كان للمستعلي ثلاثة أبناء هم حسب ترتيبهم: «الأمر بأحكام الله» الذي تولى الخلافة بعد أبيه عام (٤٩٥هـ/ ١٠٩٤م) ثم «جعفر» المذكور سلفا، ثم «عبد الصمد».

(٣٥) ابن السلار: هو الأمير المظفر أبو الحسن على بن السلار، كان واليا على الإسكندرية، ثم قدم إلى القاهرة ليتولى الوزارة للخليفة «الظافر بأمر الله» عام (٥٤٤هـ/ ١١٥٠م)، وبقي في الوزارة حتى مات مقتولا عام (٥٤٨هـ/ ١١٥٣م).

(٣٦) تلجلج: بمعنى تردد فيه، واللجلجة: هي التردد في الكلام.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد، فرغت – بعون الله وتوفيقه– من إعداد هذا البحث، بعد أن أفرغت فيه غاية جهدي، وأعطيته أقصى ما لدي من طاقة، لكي أقدم الصورة الشاملة الدقيقة للدواوين في مصر إبان العصر الفاطمي، ويمكنني أن أوجز القول في عرض نتائج هذا البحث أو تقديم معالم هذه الصورة فيما يلي:

٥- أن هذه الدواوين كانت تمثل جميع أنشطة الدولة الفاطمية، الدينية، والسياسية، والحربية، والاقتصادية، والإعلامية، والثقافية (الفكرية).

٦- أن اختيار أماكن تلك الدواوين داخل قصر الخلافة بالقاهرة، كان أمرا مقصودا تماما، لكي يكون العمل فيها وإدارتها تحت سمع وبصر الخلفاء بصورة مباشرة.

٧- أن «جوهر الصقلي» الذي فتح مصر، وتولى مسئولية الحكم فيها نيابة عن سيده «المعز لدين الله» رأى بذكائه وفطنته إسناد إدارة هذه الدواوين التي أنشأها عقب الفتح إلى موظفين مصريين ذوي خبرة في شئونها، ولم يتعجل إسنادها إلى أنصار الدولة من المغاربة إلا بعد إكسابهم المهارات اللازمة لهذا العمل، وذلك بإشراكهم مع الموظفين المصريين، فإذا تم لهم ذلك وتأهلوا لحمل تلك المسئولية بعدئذ تولوا إدارتها.

٨- كان المعول عليه فيمن يتولى مسئولية إدارة هذه الدواوين هو الكفاءة العلمية والعملية دون النظر إلى الديانة أو الجنس باستثناء الوظائف الدينية.

٩- تساهل الفاطميين مع أهل الذمة، وإيثارهم بالعمل في دواوينهم، وليس ذلك من منطلق العقيدة الإسلامية السمحة كما يقرر بعض الباحثين، إذ لو كان الأمر كذلك لكان الأولى بهذا التسامح المسلم أيا كان مذهبه لأنه أقرب إلى الشيعة من النصارى، بل لشعورهم بأنهم قلة حاكمة ينبغي أن تختار لنفسها عنصرا غير طامع فيها.

١٠- حرص موظفي الدواوين على تعيين أبنائهم في وظائفهم بالدواوين عن طريق إكسابهم المهارات الخاصة بالعمل فيها كحفظ القرآن الكريم، وإجادة الخطوط المختلفة ونحو ذلك.

١١- اهتمام الفاطميين بالعمل على راحة الشعب والقصاص من موظفي الدواوين، إذا ثبت سوء استخدامهم لنفوذهم داخل الدواوين، وذلك عن طريق جلوسهم للمظالم واهتمامهم بأمر المتظلمين وحل مشكلاتهم.

١٢- كان لزيادة نفوذ بعض موظفي الدواوين خاصة أهل الذمة واستيلائهم على الأمور بطريقة غير مشروعة، أثر في اتجاه الدولة الفاطمية إلى مصادرة هذه الأموال، ولما كثرت هذه المصادرات أنشئ لها ديوان يشرف على إنجاز هذه المصادرات وهو «ديوان المفرد».

١٣- اقتضت بعض الظروف الاقتصادية الطاحنة التي مرت بها مصر في العصر الفاطمي، إلى اتخاذ الإجراءات التي تخفف وقع هذه الأزمات كإنشاء «ديوان المتجر السعيد» الذي كان بمثابة سلة خبز، بل طوق نجاة لمثل هذه الظروف الطارئة،

١٤- بلغت الدواوين المالية في مصر الفاطمية حدا كبيرا من الدقة والنظام خاصة «ديوان الخراج»، الذي استحوذ على اهتمام الفاطميين نظرا لأهميته كديوان مالي يهتم بجباية الضرائب الخاصة بالأراضي الزراعية التي كانت في ذلك الوقت تمثل عصب استقرار الدولة وازدهارها.

١٥- تطور ديواني الإنشاء والبريد يف تلك الفترة، وتمثل ذلك في توفير كافة الإمكانات الأزمة لإدارتها، فقد عمل بديوان الإنشاء مجموعة طيبة من العلماء والشعراء، الذين اشتهروا بجودة الخط وحسن الترسل والإنشاء، «كالموفق بن الخلال»، و «ابن منجب الصيرفي» و «الفاضل البيساني» كما تم استخدام الوسائل السريعة في نقل البريد، كالحمام الزاجل، الذي اعتنى به الفاطميون، حتى أفردوا له جرائد بأنسابه، للمحافظة على أصوله الطيبة التي تتميز بنقاوة عنصرها.

١٦- التنظيم الرائع لدواوين الجيش من خلال ما كان يتم فيها من إجراءات تخص أفراد الجيش، كترتيب أسمائهم بحلاهم وشياهم وفق الترتيب الهجائي، وإعداد قوائم تضم حالات الوفيات لإسقاطهم من الديوان وغير ذلك.

١٧- شيوع ظاهرة التحاسد والتنافس البغيض بين معظم موظفي الدواوين للوصول إلـــى أعلى المناصب الديوانية، مما أدى إلى انتشار الوشاية والسعاية بعضهم ضد بعــض، مما يعد سمة من سمات مجتمع موظفي الدواوين في هذا العصر.

١٨- إن معظم الدواوين لم يظهر في مصر إلا خلال العصر الفاطمي، وأنه بنهاية الدولة الفاطمية أصبح هناك دواوين استقرت أمورها وانتظمت شئونها، وأصبح العمل فيهـــا يجري وفق قوانين خاصة وإجراءات ورسوم متفق عليها أخذ بهـــا مـــن جـــاء بعـــد الفاطميين كالأيوبيين والمماليك.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا: المخطوطات:

١- الخالدي: بهاء الدين محمد بن لطف الله ابن عبد الله عبيد الله العمري (ت ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م).

المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الانشاء، مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة، تحت رقم ٢٤٠٤٥.

٢- على بن خلف: أبو الحسن على بن خلف بن علي بن عبد الوهاب (ت بعد سنة ٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م).

مواد البيان، مخطوط مصور بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة، أدب تحت رقم ٧٢٣.

٣- مؤلف مجهول: شرح اللمعة من أخبار الإمام المعز لدين الله، نسخة مصورة بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٤٠٢٢ تاريخ.

٤- مؤلف مجهول: عمدة الكتاب وعدة ذوي العقول والآداب والألباب في عمل الليق وصنعة الأذهان، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٩، علوم صناعية.

٥- مؤلف مجهول: اللمحة اللطيفة في ذكر كسوة الكعبة الشريفة، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤١٤٢ تاريخ، ومصور ميكروفيلم برقم ٣٦٨/٦.

ثانيًا: المصادر:

-ابن الأبار: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار(ت ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م).

١- كتاب الحلة السيراء- تحقيق د. حسين مؤنس- الطبعة الأولى والثانية- طبعة دار المعارف سنة ١٩٦٣م، سنة ١٩٨٥م.

- ابن الأثير: أبو الحسن على بن أبي الكرم محمد بن محمد ابن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م).

٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة- طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٣- التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية بالموصل- تحقيق عبد القادر أحمد طليمات- طبعة دار الكتب الحديثة ومكتبة المثنى ببغداد، القاهرة، سنة ١٩٦٣م.

٤- الكامل في التاريخ – طبعة دار صادر- بيروت – سنة ١٩٧٩م.

- الأدفوي: أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الشافعي (٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م).

٥- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد- تحقيق سعد محمد حسن – طبعة الدار المصرية للتأليف و الترجمة

- القاهرة- سنة ١٩٦٦م.

٦- أخبار الدول المنقطعة- تحقيق أندريه فريه- طبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية- القاهرة سنة ١٩٧٢م.

- ابن اياس: أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت ٩٣٠هـ/ ١٥٢٤م).

٧- بدائع الزهور في وقائع الدهور- تحقيق د. محمد مصطفى – ط ٢، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٨٢م.

- ابن أبيك الدواداري: أبو بكر عبد الله بن أبيك (ت بعد سنة ٧٦٣هـ/ ١٣٣٥م).

٨- كنز الدرر وجامع الغرر، المسمى (الدرة المضية في أخبار الدولة الفاطمية) تحقيق صلاح الدين المنجد- طبعة المعهد الألماني للآثار- القاهرة، سنة ١٩٦١م.

٩- كنز الدرر وجامع الغرر (المسمى الدر المطلوب في أخبار ملوك بني أيوب) – تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور – طبعة المعهد الألماني للآثار- القاهرة- سنة ١٩٧٢/ ج٧.

- البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل إبراهيم (ت٢٥٦هـ/ ٨٦٨م).

١٠- الجامع الصحيح- المطبعة الخيرية بمصر- سنة ١٣٠٦هـ.

-البغدادي: أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي (ت ٢٥٤هـ/ ٨٦٨م).

١١- خلق الإنسان في اللغة – تحقيق د. خليل إبراهيم العطية، العطية. طبعة مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة- سنة ١٩٩٤م.

- ابن تغري بردي: أبو المحاسن جمال الدين بن يوسف تغري بردي (ت٨٧٤هـ/ ١٤٧٠م).

١٢- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة- نسخة مصورة عن دار الكتب – طبعة اللجنة المصرية للتأليف والترجمة والنشر- القاهرة- د.ت.

- الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٢٩هـ/ ١٠٣٧م).

١٣- لطائف المعارف- تحقيق إبراهيم الإبياري- حسن كامل الصيرفي- طبعة دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – سنة ١٩٦٠م.

- الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن عمر (ت ٢٥٥هـ/ ٨٩٩م).

١٤- التبصر بالتجارة- صححه وعلق عليه السيد حسن حسني – طبعة مكتبة الخانجي- القاهرة- سنة ١٩٣٥م.

- ابن جبير: أبو الحسن محمد بن أحمد بن جبير (ت ٦١٤هـ/ ١٢١٧م).

١٥- رحلة ابن جبير- ط ٢ – طبعة دار صادر- بيروت- سنة ١٩٨٨م.

- الجهشياري: أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ/ ٩٤٢م).

١٦- كتاب الوزراء والكتاب- تحقيق مصطفى السقا- إبراهيم الإبياري – عبد الحفيظ شلبي- طبعة دار إحياء الكتب العربية- القاهرة- سنة ١٩٣٨م.

- ابن الجواليقي: أبو منصور موهوب أحمد بن محمد بن الخضر ابن الحسن(ت ٥٤٠ هـ/ ١١٤٥م).

١٧- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم- تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر- ط١ – طبعة دار الكتب المصرية – القاهرة – سنة ١٣٦١هـ.

- ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي (ت ٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م).

١٨- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم- مطبعة دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد- الدكن- الهند- سنة ١٣٠٩هـ.

- ابن الجيعان: يحيى بن شاكر بن شاكر بن ماجد، أبو زكريا شرف الدين (ت ٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م).

١٩- التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة سنة ١٩٧٤م.

- ابن حجر: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد (ت٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م).

٢٠- رفع الإصر عن قضاة مصر- تحقيق د. حامد عبد المجيد- محمد المهدي أبو سنة - محمد إسماعيل الصاوي، المطبعة الأميرية- القاهرة- سنة ١٩٥٧/.

٢١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري- تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط ١ - طبعة دار الغد العربي- القاهرة - سنة ١٩٩٢م.

- ابن خردانية: أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت ٢٨٠هـ/ ٨٩٣م).

٢٢- المسالك والممالك: مطبعة بريل- ليدن- سنة ١٨٨٩م ونشر دار صادر- بيروت - د.ت.

- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون المغربي: (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م).

٢٣- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر- طبعة بيروت- لبنان د.ت.

٢٤- المقدمة - طبعة دار ابن خلدون- الإسكندرية- د.ت.

- ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م).

٢٥- وفيات الأعيان وأبناء الزمان- تحقيق إحسان عباس، طبعة دار الثقافة- بيروت- سنة ١٩٦٩م- ١٩٧٢م.

- الخوارزمي: محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله الكاتب (ت ٣٨٧هـ/ ٩٩٧م).

٢٦- مفاتيح العلوم- طبعة دار النهضة العربية- القاهرة- د.ت.

- ابن دقماق: إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي (ت ٨٠٩هـ/ ١٤٠٦م).

٢٧- الانتصار لواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها طبعة بولاق- سنة ١٨٩٤م، ج٤.

٢٨- الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين- تحقيق د. سعد عبد الفتاح عاشور- طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة - سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- الذهبي: شمس الدين ابو عبد الله محمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م).

٢٩- العبر في خبر من غبر- تحقيق د. صلاح المنجد- فؤاد سيد- طبعة سلسلة التراث العربي - إصدار دائرة المطبوعات والنشر- الكويت- سنة ١٩٦٠- ١٩٦٦م.

- الرشيد بن الزبير: رشيد الدين أبو الحسن أحمد بن علي بن إبراهيم الأسواني (ت ٥٦٢هـ/١١٦٦م).

٣٠- الذخائر والتحف - تحقيق محمد حميد الله- طبعة سلسلة التراث العربي- إصدار دائرة المطبوعات والنشر- الكويت - سنة ١٩٥٩م.

- سبط ابن الجوزي: شمس الدين أبو المظفر بن يوسف بن تزاوغلي (ت ٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م).

٣١- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان- طبعة حيدر اباد- الدكن- الهند - سنة ١٣٣٧هـ/ ١٣٣٩م.

- ابن سعد محمد بن سعد - كاتب الواقدي (ت ٢٣٠هـ/ ٨٤٤م).

٣٢- الطبقات الكبرى- طبعة بيروت- د.ت.

- ابن سعيد علي بن سعيد المغربي (ت ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م).

٣٣- المغرب في حلي المغرب- القسم الخاص بالفسطاط- تحقيق زكي محمد حسن- وشوقي ضيف- وسيدة اسماعيل كاشف مطبعة جامعة فؤاد الأول- سنة ١٩٥٣م.

٣٤- النجوم الزاهرة في حلي حضرة القاهرة، تحقيق حسين نصار- مركز تحقيق التراث- مطبعة دار الكتب - القاهرة- سنة ١٩٧٢م.

- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م).

٣٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- تحقيق محمد أبو الفضل إبـراهيم ط ١ - مطبعة عيسى البابي الحلبي- القاهرة- سنة ١٩٦٤م.

٣٦- تاريخ الخلفاء- تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد- ط المكتبة العصرية - صيدا- بيروت- سنة ١٩٨٩م.

٣٧- حسن المحاضرة- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار إحياء الكتب العربيـة - القاهرة- سنة ١٩٦٧م.

٣٨- الوسائل إلى معرفة الأوائل- تحقيق سعد طلس- ط بغداد - سنة ١٩٥٠م.

- أبو شامة: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقـدس المعـروف بـأبي شامة(ت ٦٦٥هـ/ ١٢٦٧م).

٣٩- كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، أشرف علي نشر ج١ عبد الله مسعود- القاهرة - سنة ١٢٨٨هـ تحقيق د. محمد حلمي محمد أحمد بالاشـتراك مع د. محمد مصطفى زيادة- القاهرة- سنة ١٩٥٦- ١٩٦٢م.

٤٠- عيون الروضتين في أخبار الدولتين- تحقيق أحمد البيومي، طبعة مكتبـة الأسـد- دمشق- سنة ١٩٩٢م.

- أبو شجاع: ظهير الدين ابو شجاع محمد بن الحسين بن محمد ابن عبد الله بـن إبراهيم (ت ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م).

٤١- ذيل تجارب الأمم وتعاقب الهمم لابن مسكويه- اعتنى بنـشره ه. ف- أمـدروز- مصر سنة ١٩١٦م.

- أبو صالح الأرمني: (ت٦٠٦هـ/ ١٢٠٨م).

٤٢- تاريخ الشيخ أبو صالح الأرمني المعـروف بكنـائس وأديـرة مـصر، المطبعـة المدرسية- أكسفورد- سنة ١٨٩٥م.

- الصفدي: صلاح الدين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م).

٤٣- الوافي بالوفيات- تحقيق مجموعة من العلماء - ط جمعية المستـشرقين الألمانيـة ونشر فرانزشتاينر- شتوتجارت- ألمانيـا ودار صـادر- بيـروت، سـنة ١٩٤٩- ١٩٩٤م.

- الصولي: أبو بكر محمد بن يحي (ت ٣٣٦هـ/ ٩٧٤م).

٤٤- أدب الكتاب- تحقيق محمد بهجة الأثـري- المطبعـة السلفية القـاهرة – سـنة ١٣٤١هـ.

- ابن الطقطقي: محمد بن علي بن طباطبا (ت ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م).

٤٥- الفخري في الآداب السلطانية – مطبعة الموسوعات- القاهرة- سنة ١٣١٧م.

- ابن الطوير: أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن الفهري الفيسراني (ت ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م).

٤٦- نزهة المقلتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية. تحقيق د. أيمن فؤاد سيد – ط المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ودار صادر – بيروت- سنة ١٩٩٢م.

- ابن ظهيرة: محمد جمال الدين بن محمد نور الدين أبو بكـر ابـن علـي (ت ٨٨٨هـ/ ١٤٨٣م)

٤٧- الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة تحقيق مصطفى كامل – السقا- طبعـة دار الكتب المصرية- القاهرة – سنة ١٩٦٩م.

- ابن عبد الحكم: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بـن أعـين القرشي المصري (ت ٣٥٧هـ/ ٨٧٠م).

٤٨- فتوح مصر وأخبارها- تحقيق شارل توري – طبعة ليدن- سنة ١٩٢٠م.

- العباسي: الحسن بن عبد الله بن عمر بن محاسـن (ت بعـد ٧٠٩هـ بعـد ١٣٠٩م).

٤٩- أثار الأول في ترتيب الدول، طبعة بولاق سنة ١٢٩٥هـ)

- أبو عبيد: القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ/ ٨٣٨م).

٥٠- كتاب الأموال – تحقيق د. محمد عمارة- ط ١- مطبعة دار الشروق- القاهرة، سنة ١٩٨٩م.

- ابن العماد: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م).

٥١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب- ط دار الفكر- القاهرة – هـ.ت.

- عماد الدين إدريسي: إدريس بن علي عبد الله بـن الحسين بـن حمـزة ت ٧١٤هـ/ ١٣١٤م).

٥٢- تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب- تحقيق د. محمد البعلاوي طبعة دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان- سنة ١٩٨٥م.

- عمارة اليمني: أبو الحسن نجم الدين اليمني (ت ٥٦٩هـ/ ١١٧٤م).

٥٣- النكت العصرية في أخبار الوزارة المصرية – اعتنى بتصحيحه هرتريغ درنبرغ- طبعة شالون- سنة ١٧٩٧م.

- أبو الفدا: الملك المؤيد عماد الدين اسماعيل بن علي صاحب حماة (ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣١م).

٥٤- المختصر في أخبار البشر- مصر- سنة ١٢٢٥م.

- ابن الفرات: ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم (ت ٨٠٧هـ/ ١٤٠٤م).

٥٥- تاريخ الدول والملوك- تحقيق حسن محمد الشماع- البصرة- سنة ١٩٧٦-١٩٦٩م).

- ابن فضل الله العمري: شهاب الدين أحمد بن فضل الله (ت ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م).

٥٦- التعريف بالمصطلح الشريف- مطبعة العاصمة- القاهرة – سنة ١٣١٢هـ.

- ابن فهد: النجم عمر بن محمد بن محمد المكي (ت ٨٨٥هـ

٥٧- اتحاف الورى بأخبار أم القرى- تحقيق فهيم محمد شلتوت- جامعة أم القرى- مكة – سنة ١٩٨٣.

- الفيروزابادي: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي (ت ٨١٧هـ/ ١٤١٥م).

٥٨- القاموس المحيط- طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٧م.

- الفيومي: أحمد بن محمد بن علي (ت ٧٧٠هـ/ ١٣٦٨م).

٥٩- المصباح المنير- ط – المكتبة العلمية- بيروت- لبنان- هـ. ت.

-ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ/ ٨٨٩م).

٦٠- أدب الكاتب- مطبعة بريل- ليدن- سنة ١٩٠٠م.

- القضاعي: محمد بن سلام بن جعفر الشافعي، أبو عبد الله القاضاعي (ت ٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م).

٦١- تاريخ القضاعي- تحقيق د. جميل عبد الله محمد المصري- مركز البحوث وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة- سنة ١٤١٥هـ/ ١٠٦٢م).

- القاضي النعمان: القاضي النعمان بن محمد بن حيون (٣٦٣هـ/ ٩٧٣م).

٦٢- دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم السلام. تحقيق أصف ابن علي أصغر فيضي. ط. دار المعارف- القاهرة – سنة ١٩٦٥م.

- القفطي: جمال الدين أبو الحسن علاي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م).

٦٣- إنباه الرواه على أنباه النحاة- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- ط دار الكتب المصرية- القاهرة- سنة ١٩٥٥م، ج٣.

- ابن القلانسي: حمزة بن سد بن علي بن محمد التميمي (ت ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م).

٦٤- ذيل تاريخ دمشق- مطبعة الآباء اليسوعيون- بيروت- سنة ١٩٠٨م.

- القلقشندي: أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م).

٦٥- صبح الأعشى في صناعة الإنشا – نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ط لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة د. ت.

- ابن كثير: عماد الدين أبو الفدا اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م).

٦٦- البداية والنهاية- ط مكتبة النور الإسلامية- بيروت- لبنان- ه.ت.

٦٧- تفسير القرآن العظيم- مطبعة الدعوة- القاهرة – د.ت. لبنان- ه.ت.

- الكندي: أبو عمر محمد بن يوسف (ت ٣٥٠هـ/ ٩٦١م).

٦٨- اولاة والقضاة- تحقيق رفن جست طبعة الآباء اليسوعيون- بيروت- سنة ١٩٠٨م.

- ابن المأمون: الأمير جمال الدين أبو علي موسى (ت ٥٨٨هـ/ ١١٩٢م).

٦٩- نصوص من أخبار مصر- تحقيق د. أيمن فؤاد سيد- طبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية- القاهرة- سنة ١٩٨٣م.

- الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ/ ١٠٨٥م).

٧٠- الأحكام السلطانية والولايات الدينية- طبعة دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان. د.ت.

- المؤيد في الدين: هبة الله موسى الشيرازي (ت ٤٧٠هـ/ ١٠٧٧م).

٧١- سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة- ترجمة حياته بقلمه – تقديم وتحقيق محمد كامل حسين- ط دار الكاتب المصري- القاهرة- سنة ١٩٤٩م.

- المخزومي: أبو الحسين علي بن أبي عمرو عثمان بن يوسف (ت ٥٨٥هـ/ ١١٨٩م).

٧٢- المنتقى من كتاب المنهاج في علم خراج مصر- تحقيق كلود كاهن- ط المعهد العلمي الفرنسي الآثار الشرقية – القاهرة- سنة ١٩٨٦م.

- المسبحي: الأمير عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد (ت ٤٢٠هـ/ ١٠٢٠م).

٧٣- أخبار مصر في سنتين- الجزء الأربعون- تحقيق أيمن فؤاد سيد وتياري بيانكي- ط المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية- القاهرة- سنة ١٩٧٨م.

ونسخة أخرى: تحقيق المستشرق: وليم ج. ميلورد- طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٨٠م.

٧٤- نصوص ضائعة من أخبار مصر- جمعها ونشرها د. أيمن فؤاد سيد ط. المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية- القاهرة- سنة ١٩٨١م.

- المقريزي: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م).

٧٥- اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق: د. جمال الدين الشيال، د. محمد حلمي محمد أحمد- ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة- سنة ١٩٦٧- ١٩٧٣م- ج١ – ٣.

٧٦- إغاثة الأمة بكشف الغمة- ط دار ابن الوليد- حمص- الشام – سنة ١٩٥٦م.

٧٧- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار- المعروف بالخطط المقريزية- نسخة مصورة عن طبعة بولاق سنة ١٢٧٠هـ. ط دار صادر- بيروت د.ت.

٧٨- النقود الإسلامية، المعروف بشذور العقود في ذكر النقود تحقيق محمد السيد علي- ط٥، طبعة المكتبة الحيدرية – النجف- العراق- سنة ١٩٦٧م.

- ابن المقفع: ساويرس بن المقفع (أسقف الأشمونيين) كان موجودا في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري/ أو أواخر القرن العاشر الميلادي).

٧٩- تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية- المعروف بسير البيعة المقدسة، نشره: يسى عبد المسيح- وعزيز سوريال عطية أزولد بورمستر وأنطون خاطر. ط. جمعية الأثار القبطية- القاهرة- سنة ١٩٥٩- ١٩٦٨م.

- ابن مماتي: أبو المكارم الأسعد بن مهذب الخطير أبو سعيد ابن مينا(ت ٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م)

٨٠- كتاب قوانين الدواوين- تحقيق عزيز سوريال عطية – ط١ط طبعة مكتبة مدبولي- القاهرة- سنة ١٩٩١م.

- ابن منجب الصيرفي: أبو القاسم علي بن منجب بن سليمان (ت ٥٤٢هـ - ١١٤٨م):

٨١- الإشارة إلى من نال الوزارة- تحقيق عبد الله مخلص- ط المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية – القاهرة- سنة ١٩٢٥م.

٨٢- قانون ديوان الرسائل: تحقيق علي بهجت- ط ١- مطبعة الواعظ- مصر- سنة ١٩٠٥م.

- المنذري: زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي (ت٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م).

٨٣- التكملة لوفيات النقلة – تحقيق بشار عواد معروف – ط٢، طبعة مؤسسة الرسالة- سنة ١٩٨٨م.

- ابن منظور: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي ابن أحمد ابن أبي القاسم (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م).

٨٤- لسان العرب- ط بولاق- القاهرة- سنة ١٨٨٢م.

- ابن ميسر: تاج الدين محمد بن علي بن يوسف بن جلب راغب (ت ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م).

٨٥- أخبار مصر- تحقيق هنري ماسية- طبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية- القاهرة- سنة ١٩١٩م.ج٢.

٨٦- المنتقى من أخبار مصر- تحقيق د. أيمن فؤاد سيد- طبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية- القاهرة- سنة ١٩٨١م.

- النابلسي: علاء الدين أبو عمرو عثمان بن إبراهيم (ت بعد سنة ٦٣٣هـ ١٢٣٤م)

٨٧- لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية- طبعة مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة -د.ت.

- ناصر خسرو: أبو معين الدين القابادياني (ت ٤٥٣هـ/ ١٠٦١م).

٨٨- سفر نامة- ترجمة د. يحي الخشاب- ط٢- طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٩٣م.

- النويري: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م)-

٨٩- نهاية الأرب في فنون الأدب- نسخة مصورة عن مطبعة دار الكتب المصرية ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر وج ٢٨تحقيق د. محمد محمد أمين طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٩٣م.

- أبو هلال العسكري: الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م).

٩٠- كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر- تحقيق د. مفيد قميحة ط ١ - ط مكتبة الخانجي- القاهرة- سنة ١٣١٩هـ.

- ابن الوردي: زين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوريد (ت ٧٤٩هـ/ ١٣٤٩م).

٩١- تاريخ ابن الوردي: الطبعة الثانية، منشورات المطبعة الحيدرية- النجف سنة ١٩٦٩.

- ابن واصل: جمال الدين محمد بن سالم (ت ٦٩٧هـ/ ١٢٩٧م).

٩٢- مفرج الكروب في أخبار بني أيوب- تحقيق د. جمال الدين الشيال- القاهرة- سنة ١٩٥٣م.

- يحيي بن آدم: يحي بن آدم القرشي (ت ٢٠٣هـ/ ٨١٨م).

٩٣- كتاب الخراج- صححه وشرحه أحمد محمد شاكر- المطبعة السلفية- القاهرة- سنة ١٣٤٧هـ.

- اليافعي: أبو عبد الله بن أسعد بن علي بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي (ت ٧٦٨هـ/ ١٣٦٧م).

٩٤- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان- ط٢ – ط دار الكتاب الإسلامي- القاهرة سنة ١٩٩٣م.

- ياقوت: شهاب الدين بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (٦٢٦هـ ١٢٢٨م).

٩٥- معجم الأدباء – طبعة دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان- د.ت.

٩٦- معجم البلدان – طبعة دار صادر- بيروت – سنة ١٩٨٤م.

- أبو يوسف: القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ/ ٧٩٨م).

٩٧- كتاب الخراج- ط، المطبعة السلفية- القاهرة- سنة ١٣٥٢هـ.

ثالثًا: المراجع:

آدم منز

١- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري- ترجمة د. محمد عبد الهادي أبو ريدة- ط٢ طبعة لجنة التأليف- القاهرة- سنة ١٩٤٧م.

إبراهيم أحمد العدوي (دكتور)

٢- تاريخ العالم الإسلامي، طبعة معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، سنة ١٩٨٣م.

إبراهيم حسن سعيد (دكتور)

٣- البحرية في عصر سلاطين المماليك- طبعة دار المعارف- القاهرة- سنة ١٩٨٣م.

إبراهيم حامد الأنصاري (دكتور)

٤- معالم النظم والثقافة الإسلامية ط ١، القاهرة سنة ١٩٨٩م.

أبو زيد شلبي (دكتور).

٥- تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي، ط٦، مكتبة وهبة، القاهرة، سنة ١٩٨٨م.

إحسان هندي

٦- الحياة العسكرية عن العرب- مطبعة الجمهورية، دمشق، سوريا، سنة ١٩٦٤م.

أحمد السيد الصاوي (دكتور)

٧- مجاعات مصر الفاطمية، ط١، طبعة دار التضامن، بيروت، سنة ١٩٨٨م.

أحمد أمين

٨- قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، سنة ١٩٥٣،

أحمد صادق سعد

٩- تاريخ مصر الاقتصادي- الاجتماعي، طبعة دار بن خلدون بيروت، د.ت.

أحمد مختار العبادي (دكتور).

١٠- البحرية الإسلامية في مصر والشام، بالاشتراك مع د. السيد عبد العزيز سالم- جامعة بيروت العربية، طبعة بيروت- سنة ١٩٧٢م.

أحمد النجار (دكتور)

١١- الإنتاج الأدبي في مدينة الإسكندرية في العصرين الفاطمي والأيوبي، طبعة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، سنة ١٩٦٤م.

أدولف جروهمان

١٢- أوراق البردي العربية ترجمة د. حسن إبراهيم حسن، ومراجعة الأستاذ عبد الحميد حسن، طبعة دار الكتب المصرية، سنة ١٩٥٥م.

أرشيبالد لويس

١٣- القوى البحرية والتجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وترجمة أحمد محمد عيسى، طبعة مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، سنة ١٩٦٠م.

ستانلي لين بول

١٤- سيرة القاهرة، ترجمة د. حسن إبراهيم حسن و د. علي إبراهيم حسن، ط ٣، مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٥١م.

إسماعيل البدوي (دكتور)

١٥- نظام الوزارة في الدولة الإسلامية، ط١، طبعة دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٨٥م.

إسماعيل سرهنك

١٦- حقائق الأخبار عن دول البحار، طبعة بولاق، القاهرة، سنة ١٣١٢هـ.

إلياس الأيوبي

١٧- تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، مطبعة الرغائب، مصر، سنة ١٩٣٢م.

أمينة أحمد إمام الشوربجي (دكتورة)

١٨- رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي، رسالة دكتوراة منشورة، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٩٤م.

أيمن فؤاد سيد (دكتور)

١٩- الدولة الفاطمية في مصر، ط١، طبعة الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، سنة ١٩٩٢م.

بارتولد

٢٠- تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة حمزة طاهر ط ٥، طبعة دار المعارف، سنة ١٩٨٣م.

بدوي عبد اللطيف عوض (دكتور)

٢١- النظام المالي الإسلامي المقارن، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، سنة ١٩٧٢م.

بسام عبد الوهاب الجابي

٢٢- معجم الأعلام، معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط١، طبعة دار الجفان والجابي، دمشق- سوريا- سنة ١٩٨٦م.

بطرس البستاني (ت ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م).

٢٣- دائرة المعارف، طبعة بيروت- لبنان- د.ت.

ترتون (امش)

٢٤- أمل الذمة في الإسلام، ترجمة د. حسن حبشي، ط٣. طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٩٤م.

جاستون فييت.

٢٥- القاهرة: مدينة الفن والتجارة، ترجمة د. مصطفى العبادي، طبعة كتاب مؤسسة أخبار اليوم، العدد ٣٠٨/ مايو سنة ١٩٩٠م.

جمال الدين الشيال (دكتور)

٢٦- مجمل تاريخ دمياط، طبعة الإسكندرية، سنة ١٩٤٩م.

٢٧- تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي، طبعة دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٦٧م.

٢٨- تاريخ مصر الإسلامية، ط دار المعارف، القاهرة سنة ١٩٦٧م.

٢٩- مجموعة الوثائق الفاطمية، ط٢، طبعة دار المعارف القاهرة، سنة ١٩٦٥م.

جورجي زيدان

٣٠- تاريخ التمدن الإسلامي، ط٢، طبعة دار الهلال، القاهرة، د.ت.

حسن إبراهيم حسن (دكتور)

٣١- الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، طبعة بولاق، القاهرة، سنة ١٩٣٢م.

٣٢- المعز لدين الله في سيرته، بالاشتراك مع طه أحمد شرف، ط٣ طبعة مكتبة النهضة المصرية، القاهرة سنة ١٩٦٤م.

٣٣- النظم الإسلامية، بالاشتراك مع د. علي إبراهيم حسن، ط٣ طبعة مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٦٢م.

حسن الباشا (دكتور)

٣٤- الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق، طبعة دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٥٠م.

٣٥- دراسات في الحضارة الإسلامية، طبعة دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٧٥.

٣٦- الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، طبعة دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٦٥- ١٩٦٦م، ١-٣.

حسن فتح الباب

٣٧- السفارات الثقافية في الدبلوماسية الإسلامية، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، د.ت.

حسين شحاته (دكتور)

٣٨- محاسبة الزكاة، مفهوما ونظاما وتطبيقا، طبعة دار الوفاء – المنصورة، د.ت.

حورية عبدة سلام (دكتورة)

٣٩- الحضارة الإسلامية في مصر زمن الفاطميين، طبعة دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٨٠م.

درويس النخيلي (دكتور)

٤٠- السفن الإسلامية على حروف المعجم، ط٢، طبعة دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٧٩م.

ديمومبين (موريس غودفرو)

٤١- النظم الإسلامية نقلة إلى العربية: صالح الشماع، وفيصل السامراني، طبعة بغداد، سنة ١٩٥٢.

راشد البراوي (دكتور)

٤٢- حالة مصر الاقتصادية في العصر الفاطمي، ط١، طبعة مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، سنة ١٩٤٨.

الزركلي (خير الدين)

٤٣- الأعلام، قاموس تراجم الأشهر الرجال والنساء من العرب والمستغربين والمستشرقين، ط ٧، طبعة دار العلم الملايين – بيروت- لبنان- سنة ١٩٨٦م.

زكي محمد زكي (دكتور)

٤٤- الفن الإسلامي في مصر، طبعة دار الآثار العربية القاهرة، سنة ١٩٣٥م.

٤٥- فنون الإسلام، ط١، طبعة مكتبة النهضة المصرية القاهرة، سنة ١٩٤٨م.

زامباور (ادواردفون)

٤٦- معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي ترجمة: د. زكي محمد حسن، د. حسن أحمد محمود ود. سيدة إسماعيل كاشف وآخرين، القاهرة، سنة ١٩٥١م.

سعاد ماهر (دكتورة)

٤٧- البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية، دار الكاتب العربي، القاهرة، سنة ١٩٦٧م.

٤٨- مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، سنة ١٩٧٢م.

سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور)

٤٩- مصر في العصور الوسطى بالاشتراك مع عبد الرحمن الرافعي، ط٢، طبعة دار النهضة العربية- القاهرة- سنة ١٩٧٠م.

سلام شافعي سلام (دكتور)

٥٠- أهل الذمة في مصر في العصر الثاني والعصر الأيوبي، طبعة دار المعارف، القاهرة- سنة ١٩٨٢م.

٥١- فقة السنة، ط مكتبة دار التراث، القاهرة د. ت.

السيد طه أبو سديره (دكتور)

٥٢- الحرف والصناعات في مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى نهاية الدولة الفاطمية، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٩١م.

سيدة إسماعيل كاشف (دكتورة)

٥٣- أحمد بن طولون، طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٩٦٥م.

٥٤- مصر الإسلامية وأهل الذمة، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٩٣م.

٥٥- مصر في عهد الإخشيديين، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٨٩م.

٥٦- مصر في عهد الطولونيين والإخشيديين، بالاشتراك مع د. حسن أحمد محمود، طبعة مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، سنة ١٩٦٠م.

٥٧- مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، طبعة دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٤٧م.

صبحي الصالح (دكتور)

٥٨- النظم الإسلامية، ط٢، طبعة دار العلم للملايين، بيروت، سنة ١٩٦٨م.

صفاء حافظ عبد الفتاح (دكتورة)

٥٩- الإدارة المحلية في عصر الولاة، طبعة دار النهضة العربية القاهرة سنة ١٩٩١م.

٦٠- نظم الحكم في الدولة العباسية، طبعة دار الثقافة، القاهرة، سنة ١٩٨٦م.

الطاهر أحمد الزاوي

٦١- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، ط٢، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٧٩م.

عبد الرحمن الرافعي

٦٢- مصر في العصور الوسطى-ط مركز النيل للإعلام – القاهرة- سنة ١٩٧٩م.

عبد الرحمن زكي (دكتور)

٦٣- السيف في العالم الإسلامي، طبعة دار الكتاب العربي- القاهرة- سنة ١٩٥٧م.

٦٤- القاهرة: تاريخها وآثارها من جوهر القائد إلى الجبرتي المؤرخ- طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة- سنة ١٩٦٦م.

٦٥- القاهرة: منارة الحضارة الإسلامية- طبعة مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- سنة ١٩٧٩م.

عبد الشافعي محمد عبد اللطيف (دكتور)

٦٦- العالم الإسلامي في العصر الأموي- دراسة سياسية- ط١، طبعة دار الوفاء- القاهرة، سنة ١٩٨٤م.

عبد الرحمن فهمي.

٦٧- فجر السكة العربية- طبعة دار الكتب المصرية- القاهرة - سنة ١٩٦٥م.

عبد الله محمد جمال الدين (دكتور)

٦٨- الدولة الفاطمية، قيامها ببلاد المغرب وانتقالها إلى مصر إلى نهاية القرن الرابع الهجري مع عناية خاصة بالجيش- طبعة دار الثقافة، القاهرة، سنة ١٩٩١م.

عبد المنعم سلطان (دكتور)

٦٩- المجتمع المصري في العصر الفاطمي- طبعة دار المعارف- القاهرة- سنة ١٩٨٥م.

عبد المنعم ماجد (دكتور)

٧٠- تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى - ط٤- طبعة مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- سنة ١٩٧٨م.

٧١- التاريخ السياسي للدولة العربية- ط٤- طبعة مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- سنة ١٩٨٢م.

٧٢- الحاكم بأمر الله - الخليفة المفترى عليه - ط٢- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- سنة ١٩٨٢م.

٧٣- السجلات المستنصرية: سجلات وتوقيعات وكتب لمولانا الإمام المستنصر بالله أمير المؤمنين، طبعة دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٥٤م.

٧٤- المستنصر بالله الفاطمي- ط١- طبعة مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- سنة ١٩٦١م.

٧٥- نظم الفاطميين ورسومهم بمصر- ط٢-طبعة مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- سنة ١٩٧١م.

عطية مصطفى مشرفة (دكتور)

٧٦- نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، ط٢، طبعة دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٥١م.

٧٧- القضاء في الإسلام- ط٢ شركة الشرقي الأوسط- القاهرة سنة ١٩٦٦م.

عبد الغني محمود (دكتور)

٧٨- التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك- طبعة دار المعارف- القاهرة د.ت.

عبد الغني الهراس

٧٩- مفكرة الأعمال المالية والإدارية- طبعة دار الكاتب العربي- القاهرة- سنة ١٩٦٧م.

علي حسني الخربوطلي (دكتور)

٨٠- العرب والحضارة- طبعة مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- سنة ١٩٦٦م.

٨١- مصر العربية والإسلامية- طبعة مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- سنة ١٩٦٣م.

علي مبارك

٨٢- الخطط التوفيقية- ط١ ط بولاق- سنة ١٣٠٥هـ و ط٢- طبعة الهيئلة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- سنة ١٩٨٦م.

عمر شريف

٨٣- نظم الحكم في الإدارة والدولة الإسلامية- طبعة معهد الدراسات الإسلامية- القاهرة- سنة ١٩٩٤م.

عمر طوسون

٨٤- مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، مطبعة صلاح الدين- الإسكندرية – سنة ١٩٣١م.

فتحي محمد مصيلحي (دكتور)

٨٥- تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى، طبعة دار المدينة المنور – القاهرة- سنة ١٩٨٨م.

قطب إبراهيم محمد (دكتور)

٨٦- النظم المالية في الإسلام- طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،- سنة ١٩٨٠م.

قاسم عبدة قاسم (دكتور)

٨٧- اليهود في مصر من الفتح العربي إلى نهاية الحكم العثماني- ط١ - طبعة دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع- القاهرة- سنة ١٩٨٧م.

كمال الدين سامح (دكتور)

٨٨- العمارة الإسلامية في مصر - ط٤- طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- سنة ١٩٩١م.

ليلى عبد الجواد إسماعيل (دكتورة)

٨٩- علاقة دولة الروم بمصر في عصر الطولونيين والأخشيديين- طبعة دار الثقافة العربية - القاهر- سنة ١٩٨٨م.

مجاهد توفيق الجندي (دكتور)

٩٠- الخط العربي وأدوات الكتابة - ط٢- القاهرة - سنة ١٩٩٣م.

مجمع اللغة العربية

٩١- المعجم الوسيط- ط٣ القاهرة- سنة ١٩٨٥م.

محافظة الإسكندرية

٩٢- تاريخ الإسكندرية وحضارتها منذ أقدم العصور، سنة ١٩٦٣م.

محمد أمين صالح (دكتور)

٩٣- النظام المالي الاقتصادي في الإسلام- ط١- طبعة مكتبة نهضة الشرق- جامعة القاهرة- سنة ١٩٨٤م.

محمد جبر أبو سعدة (دكتور)

٩٤- محاضرات في تاريخ الحضارة الإسلامية، القاهرة د.ت.

٩٥- محاضرات في تاريخ مصر الإسلامية، القاهرة د.ت.

محمد جمال الدين سرور (دكتور)

٩٦- تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق- طبعة دار الفكر العربي- القاهرة- سنة ١٩٦٥م.

٩٧- الدولة الفاطمية الخارجية- - طبعة دار الفكر العربي - القاهرة- سنة ١٩٧٤م.

٩٨- سياسية الفاطميين الخارجية – ط٤- طبعة دار الفكر العربـي – القـاهرة – سـنة ١٩٧٣م.

٩٩- النفوذ الفاطمي في بلاد الشام والعراق في القرن الرابع والخامس الهجري- ط٤-، طبعة دار الفكر العربي- القاهرة- سنة ١٩٦٤م.

محمد حمدي المناوي (دكتور)

١٠٠- الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي- طبعة دار المعـارف- القـاهرة- سـنة ١٩٧٠م.

محمد الخضري

١٠١- محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية- ط١٠، طبعة المكتبة التجارية- القـاهرة. د.ت.

محمد سعيد رسلان

١٠٢- آداب طالب العلم، طبعة مكتبة الإيمان، الإسكندرية سنة ١٩٩١م.

محمد عبد الله عنان

١٠٣- الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية، طبعة دار النشر الحاديـث- القـاهرة- سنة ١٩٣٧م.

١٠٤- مصر الإسلامية وتارخ الخطط المصرية- طبعة دار الكتب المصرية- القاهرة- سنة ١٩٣١م.

محمد علي الآنسى

١٠٥- قاموس اللغة العثمانية: الدراري والامعات في منتخبات اللغات- طبعة بيـروت، سنة ١٩٠٠م.

محمد الغزالي

١٠٦- التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام، طبعة دار الكتب الحديثـة، القـاهرة، بدون تاريخ.

محمد فؤاد عبد الباقي

١٠٧- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان- طبعة دار الحديث- القاهرة- سنة ١٩٩٤م،جـ١.

محمد كامل حسين (دكتور)

١٠٨- الحياة الفكرية والأدبية بمصر- طبعة مكتبة النهضة المصرية- القاهرة- سنة ١٩٥٩م.

١٠٩- في أدب مصر الفاطمية- طبعة دار الفكر العربي- القاهرة- سنة ١٩٦٤م.

محمد كمال السيد (دكتور)

١١٠- الأزهر جامعا وجامعة- طبعة مجمع البحوث الإسلامية- القاهرة- سنة ١٩٨٦م.

محمد محمد أمين (دكتور)

١١١- الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر- طبعة دار النهضة العربية- القاهرة- سنة ١٩٨٠م.

محمد محمد الخطيب (دكتور)

١١٢- دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، ط١ - مطبعة الحسين الإسلامية- القاهرة- سنة ١٩٩١م.

محمد ياسين الحموي

١١٣- تاريخ الأسطول العربي- طبعة دمشق، سنة ١٩٤٥م.

محمود رزق سليم (دكتور)

١١٤- النيل في عصر المماليك- طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة- سنة ١٩٦٥م.

محمود المرسي لاشين

١١٥- المحاسبة الضريبية مع دراسة مقارنة، طبعة دار النهضة العربية – القاهرة د.ت.

مولوي س.أ. حسيني

١١٦- الإدارة العربية – المطبعة النموذجية- القاهرة- سنة ١٩٥٨م.

ناجي زين الدين المصرف

١١٧- بدائع الخط العربي- ط٢- طبعة مكتبة النهضة ببغداد سنة ١٩٨٠م.

نظير حسان سعداوي

١١٨- نظام البريد في الدولة الإسلامية- طبعة دار مطير - القاهرة- سنة ١٩٥٣م.

نعمان ثابت

١١٩- الجندية في الدولة العباسية- طبعة بغداد- العراق- سنة ١٩٣٩م.

نعمت عبد اللطيف مشهور (دكتورة)

١٢٠- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي - سلسلة الرسائل الجامعية بالمعهد العالي للفكر الإسلامي ط١- بيروت، لبنان - سنة ١٩٩٣م.

نعيم زكي فهمي (دكتور)

١٢١- طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى- طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٣م.

هيئة المواصلات

١٢٢- تاريخ البريد في مصر - المطبعة الأميرية- القاهرة- سنة ١٩٧٦م.

ويستفلد

١٢٣- جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من الشهور الميلادية بأيامها وشهورها، ترجمة د. عبد المنعم ماجد وعبد المحسن رمضان، طبعة مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة- سنة ١٩٧٩م.

يوسف آصاف

١٢٤- دليل مصر، بالاشتراك مع قيصر نصر - المطبعة العمومية بمصر- سنة ١٨٨٩م.

يوسف أحمد

١٢٥- سلسلة المحاضرات الأثرية: مدينة الفسطاط القديمة أو مصر القديمة- ط١ - مطبقة الترقي- مصر - سنة ١٩١٧م، جـ١.

يعقوب نخلة روفيلة

١٢٦- تاريخ الأمة القبطية- ط١ - مطبعة التوفيق- مصر - سنة ١٨٩٨م.

خامسًا: الأبحاث والدوريات:

- إبراهيم أحمد العدوي (دكتور)

١- بحث بعنوان الحمام الزاجل في العصور الوسطى من ص ١٣١ إلى ص ١٣٨، ضمن المجلة التاريخية المصرية القاهر- سنة ١٩٤٩م.

إحسان صدقي العمد

٢- الخبز في الحضارة العربية والإسلامية- حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، سنة ١٩٩١م- ١٩٩٢م، الحولية ١٢، رسالة ٧٦.

جاستون فييت

٣- بحث بعنوان المواصلات في مصر الوسطى من ص ٣١ إلى ص ٥٤، ضمن كتاب مصر الإسلامية، طبعة المقتطف والمقطم، القاهرة، سنة ١٩٣٧م.

سعاد ماهر (دكتورة)

٤- حضارة القاهرة في العصور الوسطى، مقال منشرو بمجلة الطليعة من ص ٢٣ إلى ص ٣١، القاهرة، سنة ١٩٦٩م. السنة الخامسة- عدد٢.

٥- بحث بعنوان الفنون الزخرفية من ص ٢٥٩ إلى ص ٣٣١ ضمن كتاب دراسات في الحضارة الإسلامية بمناسبة القرن الخامس عشر الهجري، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٨٥م، المجلد الأول

سيدة إسماعيل كاشف (دكتورة)

٦- بحث بعنوان الأراضي والفلاح في مصر الإسلامية من ص ٥١٧ إلى ص ٢١٠ ضمن مجموعة أبحاث في كتاب الأرض والفلاح في مصر على العصور، طبعة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، سنة ١٩٧٤م.

عبد الرحمن زكي (دكتور)

٧- بحث بعنوان صناعة السيوف الإسلامية من ص ٧٣ إلى ص ٩١ ضمن المجلة التاريخية المصرية م.، القاهرة سنة ١٥٩٦م. المجلد الخامس.

عبد الله مبروك النجار (دكتور)

٨- الحسبة ودور الفرد فيها في ظل التطبيقات القانونية المعاصرة، هدية مجلة الأزهر، عدد شهر ذي الحجة سنة ١٤١٥هـ.

عطية القوصي (دكتور)

٩- بحث بعنوان أضواء على تجارة الكارم من واقع وثائق الجنيزة من ص ١٧ إلى ص ٣٩، ضمن المجلة التاريخية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، سنة ١٩٧٢م، المجلد الثاني والعشرين.

فهمي عبد الجليل محمود (دكتور)

١٠- بحث بعنوان أهل الذمة والإدارة الإسلامية في أواخر الدولة الفاطمية من ص ١٢٤ إلى ص ١٧٤، ضمن كتاب ندوة التاريخ الإسلامي: كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٢م المجلد الثاني.

كريزويل

١١- ملخص مقال بعنوان تشييد مدينة القاهرة من ص ٨٦٣ إلى ص ٨٦٤ ضمن كتاب أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مطبعة دار الكتب، القاهرة، سنة ١٩٧١م، ج٢.

محمد أمين صالح (دكتور)

١٢- بحث بعنوان العلاقة بين دولة الصليحيين والخلافة الفاطمية من ص ٦١ إلى ص ٨٤، ضمن المجلة التاريخية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة سنة ١٩٧٩م.

محمد جمال الدين سرور (دكتور)

١٣- بحث بعنوان مصر في عصر الفاطميين من ص ٢٥٥ إلى ص ٣٤١، ضمن كتاب تاريخ مصر الإسلامية، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٩٣م.

محمد عبد الستار عثمان (دكتور)

١٤- المدينة الإسلامية، طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، سنة ١٩٨٨م.

١٥- بحث بعنوان دور المسلمين في صناعة الأقلام، من ص ١٧١- إلى ص ١٩٤ ضمن كتاب دراسات أثرية إسلامية- المجلد الرابع، القاهرة، سنة ١٩٩٠م.

محمد عمارة (دكتور)

١٦- القاهرة في عصر الفاطمي، مقال منشور بمجلة الطليعة من ص ٣٢ إلى ص ٤٦ السنة الخامسة، العدد الثاني.

نبيل محمد عبد العزيز

١٧- بحث بعنوان الحمام الزاجل وأهميته في عصر سلاطين المماليك من ص ٤١ إلى ص ٨٠ ضمن المجلة التاريخية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة سنة ١٩٧٢ م. المجلد الثاني والعشرين.

خامسا: الرسائل العلمية:

أحمد السيد شحاته

١- الطولونيون في مصر ومفهوم الاستقلال السياسي. رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق سنة ١٩٨٧م.

أحمد عبد السلام ناصف

٢- الشرطة في مصر الإسلامية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ- كلية البنات- جامعة عين شمس، سنة ١٩٨٥م.

أحمد فؤاد سيد عمارة

٣- نظم الحكم بمصر في العصر الأيوبي، رسالة ماجستير - قسم التاريخ - كلية الآداب، جامعة عين شمس، سنة ١٩٨٣م.

أمينة أحمد الشوربجي

٤- مظاهرة الحياة الاجتماعية في مصر العصر الفاطمي الأول (٣٨٥هـ -٤٦٥هـ/ ٩٦٨- ١٠٧٢م)، رسالة ماجستير - قسم التاريخ- كلية البنات- جامعة عين شمس، سنة ١٩٨٧م.

حسين يوسف دويدار

٥- الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، سنة ١٩٨٢م.

حورية عبده سلام

٦- الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدينة الفسطاط في العصر الفاطمي، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧١م.

راضي عبد الحليم عبد الله

٧- النظام الإداري والحربي في الدولة العربية على عهد الراشدين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٨م.

رضوان محمد رضوان البارودي

٨- الجيش في عصر الدولة الفاطمية، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، سنة ١٩٧٤م.

سعيد أبو بكر

٩- الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في مصر خلال العصر العباسي الأول، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية – دمنهور – جامعة الأزهر، سنة ١٩٩٠م.

السيد محمد محمد يونس

١٠- الحضارة الإسلامية في مصر في العهد الأموي، رسالة دكتوراة، كلية اللغة العربية، المنصورة، جامعة الأزهر سنة ١٩٨٨م.

عبد الحميد حسين حمودة

١١- الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الصعيد الأعلى في العصر الفاطمي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، سنة ١٩٨٨م.

عبد الخالق حسين محمد

١٢- القضاء في مصر في عهد الفاطميين والأيوبيين، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٥م.

عفاف سيد صبرة

١٣- ديوان الانشاء والمكاتبات في العصرين الأيوبي والمملوكي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة سنة ١٩٧١م.

فتحي علي حسن هلال

١٤- الدواوين المالية في بغداد حتى أواخر العصر العباسي الأول، رسالة ماجستير- كلية الآداب- جامعة القاهرة سنة ١٩٨٥م.

فرج إبراهيم الأحول

١٥- حضارة مصر في عهد الدولة الإخشيدية، رسالة ماجستير كليـــة اللغــة العربيـــة- القاهرة- جامع الأزهر، سنة ١٩٨٧م.

محمود رزق محمود

١٦- المجتمع المصري في العصر الطولوني، رسالة دكتوراه، قـسم التــاريخ- كليـــة الآداب- جامعة طنطا، سنة ١٩٨٥م.

يمنى رضوان أحمد

١٧- الأسرة الجمالية ودورها في الحياة السياسية في عهــد الدولـــة الفاطميـــة، رســـالة ماجستير - كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٢م.

الفهرس